عمل النساء فى السوق بدون أجر
العمل لدى الأسرة فى الاقتصاد غير الرسمى بمصر

د. سلوى العنترى
نفيسة دسوقى

مقدمة

تؤكد الأدبيات المتعلقة بالتمكين الاقتصادى للنساء أهمية العمل فى السوق بأجر كأحد المحاور الأساسية لتمتع النساء بالاستقلال الاقتصادى والمشاركة فى الحياة العامة، على النحو الذى يعزز مكانتهن الاجتماعية وقدرتهن على المشاركة فى صنع القرار، سواء على الصعيد السياسى أو مؤسسات العمل أو فى داخل الأسرة.

وفى تصورنا أن العمل فى المجال غير الرسمى[1] يفتقر إلى العديد من الشروط اللازمة لتعزيز التمكين الاقتصادى للنساء، حيث يخرج هذا العمل بحكم التعريف، عن نطاق أى حماية قانونية، سواء تعلق الأمر بقانون العمل أو الحد الأدنى للأجور أو قوانين التأمينات الاجتماعية، كما يخرج أيضا عن نطاق الحماية النقابية. وتزداد الصورة قتامة إذا تمثل جزء معتبر من عمل النساء فى الاقتصاد غير الرسمى فى عمل لدى الأسرة بدون أجر، كما هو الحال فى مصر. فالأمر هنا لا يتعلق فقط بالافتقار إلى الحماية القانونية والتأمينات الاجتماعية والحماية النقابية، بل يتعلق أيضًا بفقدان أول الشروط الضرورية لتوفير الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادى للنساء الذى يفترض تحققه من خلال العمل فى السوق.

ونشير بداءة إلى أن نسبة العاملين لدى الأسرة بدون أجر فى الاقتصاد الرسمى لا تتجاوز نحو ٠,٣٪ فى الحالة المصرية[2]، أى أن ظاهرة العمل لدى الأسرة بدون أجر تكاد تكون مقصورة على الاقتصاد غير الرسمى، لذا فإن هذا المجال هو الذى ستنصب عليه كل تحليلاتنا فى هذه الدراسة . وسنعتمد فى هذا التحليل على البيانات الخام "للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ELMPS لعام ٢٠١٢" وهو المسح الذى أعد بمعرفة كل من منتدى البحوث الاقتصادية ERF والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبرعاية منظمة العمل الدولية. ويغطى هذا المسح أكثر من ١٢ ألف أسرة تتضمن ٤٩,١٨٦ ألف شخص. ويغطى هذا المسح جميع المحافظات المصرية (باستثناء

---

١ قصد بالمجال غير الرسمى جميع علاقات العمل التى تتسم بعدم وجود عقود قانونية أو حماية اجتماعية، سواء تم ذلك العمل فى منشآت غير منظمة بصورة قانونية وغير مسجلة وفقا لأى شكل من الأشكال المحددة فى القوانين المحلية، أو تم العمل فى منشآت رسمية مسجلة قانونا وضريبيا وتعمل وفقا للتصاريح الرسمية . انظر فى ذلك:

- ILO. Decent work and the informal economy, Report VI, International Labour Conference, 90th session, Geneva 2002, p. 126
- ILO, statistics update on employment in the informal economy, Geneva, ILO Department of statistics, 2011, p. 12

٢ نسبة محسوبة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

المحافظات الحدودية الخمس الممثلة فى مطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء) ويمثل فيها كل من الريف والحضر، كما يوفر المسح بيانات المبحوثين طبقا للنوع، والمستوى التعليمى، والسن، والحالة الاجتماعية، وموقف التوظف/البطالة، ونوع العمل، والدخل، ومؤشرات المستوى الاقتصادى.

وقد استخرجنا من بيانات المسح عينة تمثل الشريحة العمرية التى تقع فى تعريف قوة العمل (١٥ – أقل من ٦٥ عامًا) وبلغ عدد مفردات هذه العينة ٣٠٠٦٥ شخصًا. وقد بلغ عدد النساء فى هذه العينة ١٥٢١٧ مفردة، بلغ عدد المشتغلات منهن ٢٦٧٨ مفردة، توزعت بين ١٥٣٠ فى العمل الرسمى و ١١٤٨ فى العمل غير الرسمى.

وعلى الرغم أن هذه الدراسة يمكن أن تندرج ضمن الأدبيات المتعلقة بسوق العمل فى مصر وموقع النساء فيها، وهى دراسات تتسم بالثراء والتعدد، لكنها تركز على إحدى الظواهر التى لم تحظ باهتمام منفرد على صعيد تلك الأدبيات. فظاهرة عمل النساء فى السوق بدون أجر إما يتم التعرض لها ضمن العمل غير الرسمى ككل، أو يتم التعرض لها ضمن عمل النساء غير المدفوع ككل، وخاصة فى الريف، بحيث تشمل الخدمات المنزلية ورعاية الأسرة و الاقتصاد المعيشى والعمل للسوق فى حزمة واحدة. ومن ناحية أخرى تندرج هذه الدراسة أيضًا ضمن الأدبيات المتعلقة بتمكين النساء ومشاركتهن فى صنع القرار وخاصة فى داخل الأسرة، وهى أدبيات ما زالت تتسم بالندرة النسبية على صعيد الدراسات الاقتصادية فى مصر.

ونقوم فى هذه الدراسة بتحليل ظاهرة عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر فى الاقتصاد غير الرسمى، سواء على مستوى الفكر الاقتصادى، أو الواقع المصرى، على النحو الذى تكشف عنه البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل. ثم تقدم الباحثة الاجتماعية نفيسة دسوقى تحليلا للظاهرة عن قرب من واقع الدراسة الكيفية لعدد معتبر من نماذج النساء اللائى يعملن فى السوق لدى الأسرة بدون أجر فى كل من الريف والحضر. وتنتهى الدراسة بفصل ختامى يلخص أهم النتائج التى تم التوصل إليها من التحليل الاقتصادى والاجتماعى للظاهرة، وأهم التوصيات المترتبة على تلك النتائج، ومجالات العمل المطلوبة على صعيد الحركة النسوية سواء فى إطار منظمات المجتمع المدنى أو الأحزاب السياسية أو البرلمان لتفعيل تلك التوصيات.

سلوى العنترى

القاهرة فى ديسمبر ٢٠١٥

التحليل الإقتصادى

الفكر الاقتصادى وعمالة النساء فى الاقتصاد غير الرسمى

يرتبط موقف الفكر الاقتصادى من الاقتصاد غير الرسمى وموقع النساء فيه ارتباطا وثيقا بالتطور فى تعريف ومفهوم الاقتصاد غير الرسمى. ففى البداية ركز التعريف على الوحدات الممارسة للنشاط الاقتصادى ومدى التزامها بالقوانين السارية المنظمة للعمل على النحو الذى تحدده تشريعات الدول المختلفة. ويظهر ذلك بوضوح فى التعريف الذى تبنته منظمة العمل الدولية فى عام ١٩٩٣ والذى تحدث عن "القطاع غير الرسمى" ووصفه بأنه يتألف من مشروعات تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية وغير مسجلة وفقا لأى شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطنى[٣]. ثم انتقل التركيز فى مرحلة تالية من المنشآت التى تمارس النشاط الاقتصادى إلى البشر الذين يقومون بذلك النشاط و علاقات العمل التى يعملون فى ظلها، فظهر مفهوم "العمل غير الرسمى" الذى لا يسجل فى عقود قانونية رسمية ولا يتمتع بالحماية الاجتماعية أو التأمين الصحى. وقد طرحت منظمة العمل الدولية هذا المفهوم فى عام ٢٠٠٣ لينطبق على جميع فرص العمل غير الرسمية سواء كان يتم ممارستها فى منشآت تنتمى للقطاع الرسمى أو القطاع غير الرسمى أو فى نطاق الأسرة[٤]. ووفقا لهذا التعريف يشمل العمل غير الرسمى ما يلى:

١- الأشخاص العاملين فى القطاع غير الرسمى (باستثناء من يحظى منهم بعلاقة عمل رسمية) ويتضمن هؤلاء:

- الأشخاص العاملين لحساب أنفسهم فى منشآتهم الخاصة
- أصحاب العمل فى منشآت غير رسمية
- أفراد الأسرة المساهمين العاملين فى منشآت غير رسمية
- أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسمية

٢- العمالة غير الرسمية فى القطاع الرسمى وخاصة:

- العاملين فى منشآت رسمية الذين لا يتمتعون بحماية قوانين العمل المحلية ولا الحماية الاجتماعية من خلال عملهم، كما لا يتمتعون بإجازات سنوية أو مرضية مدفوعة الأجر، بمن فى ذلك العمال المؤقتون وعمال اليومية والعمال

3 ILO, Resolution Concerning Statistics of Employment in the Informal Sector, 1993.

4 ILO, Statistics Update on Employment in the Informal Economy, Geneva, ILO Department of Statistics, 201, p. 12

الخارجيون (من منازلهم) فى مجال الصناعة.

- أفراد الأسرة المساهمين الذين يعملون فى منشآت أسرية رسمية
- عمال الخدمة المنزلية بأجر الذين لا يتمتعون بحماية قوانين العمل ولا الحماية الاجتماعية من خلال عملهم، كما لا يتمتعون بإجازات سنوية أو مرضية مدفوعة الأجر.

وهكذا تبلور مفهومان للاقتصاد غير الرسمى، مفهوم ضيق يركز على المشروعات التى تمارس عملها بعيدًا عن القوانين السارية، ومفهوم أوسع يركز على العاملين الذين يعملون دون حماية قانونية ولا اجتماعية سواء تم ذلك فى مشروعات رسمية أو غير رسمية. وفى إطار هذين المفهومين تمثلت التيارات الرئيسية للفكر الاقتصادى فى تناول قضية الاقتصاد غير الرسمى وعمالة النساء غير الرسمية فيما يلى:

أولا: التيار المعنى بكيفية إدماج المشروعات غير الرسمية فى القطاع الرسمى Formalization:

وينشغل هذا التيار فى الفكر الاقتصادى بالأساس بكيفية إخضاع المشروعات غير الرسمية للتسجيل القانونى وللضرائب على وجه التحديد. وينطلق من أن هناك مجموعة من العوامل التى تدفع أصحاب المشروعات الصغيرة إلى عدم تسجيل مشروعاتهم والعمل خارج نطاق القوانين المنظمة للعمل، سواء كان ذلك بسبب تعقد تلك القوانين وما يقترن بها من إجراءات بيروقراطية تعوق فى ذاتها تأسيس وسير الأعمال، فضلا عن ارتفاع معدلات الضرائب[٥]، أو لأن أصحاب الأعمال يرون أن تكلفة الالتزام بتلك القوانين وما يترتب عليها من تحمل أعباء مالية على رأسها رسوم تسجيل وضرائب وتأمينات اجتماعية على العاملين فضلا عن الخضوع للرقابة والإشراف على الجودة والسلامة الصحية والمهنية.. تلك التكاليف تفوق المزايا التى يمكن الحصول عليها فى حالة التسجيل الرسمى و فى مقدمتها حماية حقوق الملكية وتخفيض تكلفة الائتمان وتفادى المدفوعات غير الرسمية[٦].

---

5 Schneider, Friedrich, Andreas Buchn, and Claudio Montenegro, Shadow Economics All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007, Human Development Economics Unit, the World Bank, 2010.

- Omar E Garcia-Bolivar, Informal Economy: Is It a Problem, a Solution or Both, the Perspective of the Informal Business, Northern University School of Law and Economics Papers, 2006/ 1.

6 Ahmed Galal, The Economics of Formalization: Potential Winners and Losers from Formalization in Egypt, ECES Working Paper 95, 2004.

ويركز أصحاب هذا التيار فى تناول الاقتصاد غير الرسمى على أن وجود مشروعات تعمل خارج إطار القوانين الرسمية يؤدى إلى فقدان الدولة لموارد ضريبية مهمة كان يفترض أن تؤول للخزانة العامة[٧]، كما أنه يخل بقواعد المنافسة فى السوق، حيث تتمكن المشروعات غير الرسمية من تخفيض تكلفة إنتاجها وأسعار منتجاتها مقارنة بالمشروعات الرسمية المحملة بأعباء الضرائب والتأمينات والالتزام بمواصفات الجودة. كما أن وجود حجم ضخم من الأصول غير المسجلة بشكل قانونى، وعلى رأسها الأصول العقارية، يؤدى بذاته إلى عدم إمكانية استخدامها كضمان للحصول على الائتمان المصرفى وتوفير التمويل اللازم للمشروعات، وهو ما يؤدى إلى تفويت فرصة متاحة لرفع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى. ويعد من أبرز مفكرى هذا التيار الاقتصادى هرناندو دو سوتو من" بيرو" الذى يعود إليه مصطلح "رأس المال الميت" Dead Capital الممثل فى الأصول غير المسجلة والتى لا يمكن استخدامها كضمان للاقتراض[٨].

ويرى أصحاب هذا التيار أن إخضاع المشروعات غير الرسمية للقانون سيكفل زيادة الموارد الضريبية للدولة وتوفير المنافسة العادلة فى السوق، وزيادة حجم التمويل المتاح للاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادى. إلا أنهم يرون أن السبيل الرئيسى لإدماج المشروعات غير الرسمية فى الاقتصاد الرسمى يتمثل فى تخفيض معدلات الضرائب على المشروعات وتخفيف القيود البيروقراطية وتبسيط إجراءات تأسيس وتسجيل المشروعات[٩]، فضلا عن توفير قدر أكبر من "المرونة " فى قوانين العمل لا سيما فيما يتعلق بحرية أصحاب العمل فى فصل العمال وتخفيض حصة صاحب العمل فى التأمينات الاجتماعية على العاملين وتعويضات الفصل من العمل [١٠]. وتتوافق هذه الآراء إلى حد كبير مع المدرسة النيوليبرالية وتتكرر بشكل واضح

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تولى الدكتور أحمد جلال منصب وزير الاقتصاد فى عام ٢٠١٣ أنشا فى الوزارة وحدة "العدالة الاقتصادية" التى تمثلت مهمتها الأساسية فى دراسة وتحديد آليات إدماج المشروعات غير الرسمية فى الاقتصاد الرسمى. وما زالت الوحدة قائمة حتى الآن تمارس عملها لتحقيق هذا الهدف.

٧ ماجدة قنديل (مستشار اقتصادى بصندوق النقد الدولى)، نحو زيادة الإيرادات العامة وتعزيز النشاط الاقتصادى فى مصر، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، سلسلة آراء فى السياسة الاقتصادية، العدد ٣١، يوليو ٢٠١٢.

٨ انظر:

- Hernando Do Soto, The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in The West and Fails Everywhere Else, New York, Basic Books, 2002.
- Hernando Do Soto, The Other Path: The Invisible Revolution in The Third World, New York, Harper Collins, 1989.

9 Ahmed Galal, the Economics of Formalization, OP. Cit.

10 Jacline Wahba and Ragui Assaad, Flexible Labor Regulations and Informality in Egypt, ERF Working Paper 915, May 2015.

فـى تقاريـر وإصـدارات كل مـن البنـك الدولـى وصنـدوق النقـد الدولـى ومنتـدى دافـوس الاقتصـادى العالمـى وشـبكة الحريـة الاقتصاديـة[١١].

ثانيًـا: التيـار المعنـى بأسـباب انتشـار الاقتصـاد غيـر الرسـمى و العلاقـة بينـه وبيـن الاقتصـاد الرسـمى:

يركـز هـذا التيـار فـى تنـاول الاقتصـاد غيـر الرسـمى علـى تحليـل العوامـل التـى أدت إلـى توسـع وانتشـار هـذا النـوع مـن علاقـات الانتـاج علـى الصعيـد العالمـى، لا سـيما فـى دول العالـم الثالـث، فيركـز الاقتصاديـون علـى الـدور الـذى لعبتـه العولمـة والسياسـات الكليـة النيوليبراليـة فـى زيـادة الطابـع غيـر الرسـمى للعمـل. فمـن ناحيـة أدت العولمـة وانفتـاح الأسـواق إلـى زيـادة حـدة المنافسـة بيـن الشـركات الأجنبيـة والمحليـة وهـو مـا أدى إلـى تزايـد السـعى إلـى تخفيـض نفقـات الإنتـاج مـن خـلال تخفيـض أجـور العامليـن وعـدم الارتبـاط بعقـود قانونيـة للعمـل أوالتأمينـات الاجتماعيـة والصحيـة. ومـن ناحيـة خـرى ارتبطـت العولمـة فـى كثيـر مـن دول العالـم الثالـث بنمـو نشـاط التعهيـد Outsourcing و التعاقـد مـن الباطـن Sub-contracting للعمـل لحسـاب الشـركات دوليـة النشـاط، وهـو الأمـر الـذى اقتـرن بوجـه عـام بتدهـور شـروط العمـل، لا سـيما فـى ظـل صعوبـة التعـرف فـى كثيـر مـن الأحيـان علـى صاحـب العمـل النهائـى الـذى يتـم العمـل لحسـابه[١٢].

وعلـى صعيـد آخـر أسـفر الاندمـاج فـى الاقتصـاد العالمـى عـن عجـز بعـض الـدول عـن تحقيـق نمـو اقتصـادى، فـى الوقـت الـذى ركـزت فيـه بعـض الـدول الأخـرى التـى حققـت نمـوا علـى اسـتخدام اسـتراتيجيات كثيفـة الاسـتخدام لـرأس المـال، وبالتالـى عجـزت هاتـان المجموعتـان مـن الـدول عـن خلـق عـدد كافٍ مـن الوظائـف اللائقـة لاسـتيعاب قـوة العمـل، وخاصـة فـى المجتمعـات التـى تتسـم فيهـا العوامـل الديموجرافيـة بمعـدلات مرتفعـة لنمـو القـوى العاملـة[١٣]. كمـا اعتمـد النمـو فـى بعـض الـدول علـى قطـاع الخدمـات ذات

- ماجـدة قنديـل (مستشـار اقتصـادى بصنـدوق النقـد الدولـى، والمديـر التنفيـذى السـابق للمركـز المصـرى للبحـوث الاقتصاديـة)، توفيـر فـرص العمـل فـى مصـر: الآفـاق قصيـرة ومتوسـطة الأجـل، المركـز المصـرى للدراسـات الاقتصاديـة، سلسـلة آراء فـى السياسـة الاقتصاديـة العـدد ٢٩، ابريـل ٢٠١٢.

11 James Gwartney, Robert Lawson, Herbert Grubel, Jakob de Haan, Jan-Egbert and Eelco Zandberg, World Economic Freedom Report 2009, Economic Freedom Network, Canada.

- Salem Ben Nasser al Ismaily, Azan Al-Busaidi, Miguel Cervantes & Fred McMahon, Economic Freedom of the Arab World 2015 Annual Report, Fraser Institute, Canada.

12 Marilyn Carr & Martha Alter Chen, Globalization and the Informal Economy: How Global Trade and Investment Impact on the Working Poor, International Labour Organization, Geneva, 2002.

- Martha Alter Chen, The Informal Economy: Definitions, Theories and Policies, Weigo Working Paper No. 1, August 2012, p. 13.

13 Henrik Huitfeldt, Sida and Johannes Jütting, Informality and Informal Employment, OECD

المحتوى التكنولوجى المرتفع وهو ما يعنى بذاته استبعاد ذوى المهارات الأقل والتى كان يمكن استيعابها فى الأنشطة الصناعية من سوق العمل مما دفع بأعداد كبيرة من العاملين غير القادرين على المنافسة إلى الاقتصاد غير الرسمى، سواء تمثل هؤلاء فى العاملين بالشركات التى تمت خصخصتها فى إطار سياسات التكيف الهيكلى أو المهاجرين عبر الحدود أو المهاجرين من الريف إلى المدينة[١٤].

كما تركز بعض الأدبيات الاقتصادية على الدور الذى لعبته السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التى تقوم على تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والخصخصة وتراجع الإنفاق العام، فى تخفيض معدلات العمل اللائق فى القطاع الحكومى والمشروعات العامة[١٥]، وفى الاقتصاد ككل، لا سيما فى ظل تبنى سياسات كلية انكماشية تركز اهتمامها على تخفيض معدلات التضخم حتى لو ترتب على ذلك التضحية بهدف زيادة معدلات التشغيل[١٦].

وعلى الرغم من الإشارة دوما إلى ما يمثله وضع المشروعات غير الرسمية من إخلال بقواعد المنافسة العادلة نظرا لعدم خضوعها للضرائب والقوانين المنظمة للعمل، بما يعنيه ذلك من قدرة على تخفيض نفقات إنتاجها بالمقارنة بالمشروعات الرسمية، تشير الدراسات إلى أن القطاع الرسمى يعتمد فى واقع الأمر على المشروعات غير الرسمية فى تعظيم أرباحه سواء من خلال عمليات التعهيد والتعاقد من الباطن بتكلفة منخفضة، أو بالحصول على مستلزمات إنتاج منخفضة الأسعار، فضلا عن استخدام تلك المشروعات فى عمليات الصيانة لمعداته وتوزيع منتجاته[١٧]. وتظهر العلاقة بين الاقتصاد الرسمى وغير الرسمى فى الأشكال العديدة للعمالة غير المسجلة التى تعمل لحساب المشروعات الرسمية والتى لا يرغب صاحب العمل فى تعيينها لديه رسميًا. كما تتعدد الأمثلة على العلاقة بين القطاعين لتشمل مجالات الصناعة

Development Centre, 2009, p. 100.

14 Sylvia Chant and Carolyn Pedwell, Women, Gender and the Informal Economy: An Assessment of ILO research and Suggested Ways Forward, ILO, 2008, p. 12

15 Juan Pablo Pérez Sainz, "Labor Exclusion in Latin America: Old and New Tendencies", Rethinking Informalization: Poverty, Precarious Jobs and Social Protection, Cornell University Open Access Repository, May 2005, p. 68-69.

16 James Heintz & Rober Pollin, "Informalization, Economic Growth, and the Challenge of Creating Viable Labor Standards in Developing Countries", Rethinking Informalization: Poverty, Precarious Jobs and Social Protection, Cornell University Open Access Repository , May 2005, p. 51

17 Alejandro Portes and Jósef Böröcz, the Informal Sector under Capitalism and State Socialism: a Preliminary Comparison, Social Justice, Vol. 15, Nos. 3-4.

- Alia El- Mahdy, Towards Decent Work in the Informal Sector: the Case of Egypt, ILO, Geneva, Employment Paper 2002/5.

والتجارة والخدمات، كما فى حالة النساء اللائى يعملن من منازلهن وفقا لترتيبات العمل من الباطن، و المصانع الصغيرة التى تنتج الملابس الجاهزة لحساب الشركات الكبرى فى الخارج، والباعة فى السوق الذين يبيعون بالعمولة منتجات المشروعات الرسمية، وعمال النظافة الذين يتولون تنظيف مكاتب الشركات الرسمية من خلال ترتيبات العمل من الباطن، وموردى الأغذية وخدمات النقل والملابس بأسعار وتكاليف منخفضة للمشروعات الرسمية، فضلا عن توفير سلع وخدمات منخفضة الأسعار للمستهلكين من أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة[١٨].

ثالثا: التيار المعنى بعلاقات العمل ومدى توافر شروط العمل اللائق فى الاقتصاد غير الرسمى:

تمثل دراسات منظمة العمل الدولية والفكر الاقتصادى النسوى أبرز نماذج هذا التيار الذى يركز على شروط العمل فى الاقتصاد غير الرسمى ويستهدف تحسينها بتوفير الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين، مع الاهتمام بوجه خاص بوضع النساء. فمع دخول أعداد متزايدة من الرجال فى سوق العمل غير الرسمى وتدهور شروط العمل، يتم دفع النساء إلى التركز فى الأعمال ذات الدخول الأكثر انخفاضًا، سواء كعاملات لحساب أنفسهن أو كعاملات بالإنتاج من الباطن، أو كخادمات منازل، فضلا عن العمل لدى الأسرة بدون أجر[١٩]، فتعمل النساء فى الأنشطة ذات أدنى قيمة مضافة ،كما يعملن فى الأنشطة "غير المرئية" Invisible ،حيث يشكلن من خلال الإنتاج بالمنزل نسبة معتبرة من قوة العمل فى الصناعات التصديرية الرئيسية[٢٠]، ولاسيما فى الأعمال اليدوية والمهام كثيفة العمل[٢١].

---

18 ILO. Decent Work and the Informal Economy, ILO Conference, 90th Session, Report VI, 2002, p.38

- Kate Meagher, Unlocking the Informal Economy: A Literature Review on Linkages Between Formal and Informal Economies in Developing Countries, Wiego Working Paper No. 27, April 2013.

19 Sylvia Chant and Carolyn Pedwell, Women, Gender and the Informal Economy, OP. Cit., ILO, 2008.

- Lourdes Beneria, Changing Employment Patterns and the Informalization of Jobs: General Trends and Gender Dimensions, ILO, Geneva, 2001.
- Marilyn Carr & Martha Alter Chen, Globalization and the Informal Economy, OP. Cit., ILO, Geneva, 2002.
- ILO. Decent Work and the Informal Economy, OP. Cit., 2002.

20 Ingeborg Wick, Women Working in the Shadows: The Informal Economy and Export Processing Zones, Südwind Institute für Ökonomie and Ökumene, Siegburg/ Munich, 2010.

21 Shymaa V. Ramani, Ajay Thutupalli, Tamás Medovarszki, Stupa Chattopadhyay and Veena Ravichandran, Women in the Informal Economy: Experiments in Governance from Emerging Countries, United Nations University, Policy Brief No. 5, 2013, p. 1.

وفى محاولة لتفسير تركز النساء فى العمل غير الرسمى رغم ما يقترن به من انخفاض فى الأجور وافتقار للتأمينات الاجتماعية والصحية ترى مارثا تشن[٢٢] أن السبب هو أن النساء أقل قدرة من الرجال على المنافسة فى أسواق العمل ورأس المال والمنتجات، سواء للانخفاض النسبى فى مستوى تعليمهن ومهاراتهن أو لافتقارهن إلى ملكية الأصول والمعرفة الفنية اللازمة لريادة الأعمال، فضلا عن القيود المفروضة على حركتهن وقدرتهن على التنقل فى ظل منظومة القيم الثقافية والاجتماعية السائدة، والتى تقصر دور النساء على المجال الإنجابى ورعاية الأسرة، ولا تشجع على الاستثمار فى تعليم النساء وتدريبهن. وتلخص شيما رامانى الموقف فى أن النساء العاملات فى الاقتصاد غير الرسمى هن أسهل فى التوظيف والفصل وأقل تكلفة وأكثر قابلية للاستغلال[٢٣]. وفى السياق المصرى تؤكد جاكلين وهبة أن الحركة من الوظائف غير الرسمية إلى الوظائف شبه الرسمية أو الرسمية تعتمدًا عتمادًا كبيرًا على نوعية التعليم وعلى كون الموظف ذكرًا أم أنثى، بحيث تعتبر الوظيفة غير الرسمية فيما يبدو خطوة على الطريق بالنسبة للعاملين الذكور ممن تلقوا تعليمًا عاليًا، بينما تمثل نهاية الطريق بالنسبة للنساء العاملات وللذكور غير المتعلمين[٢٤].

وتؤكد نايلة كبير أن الدور المهم الذى يلعبه العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى رفاهية الأسرة، هو الذى يفسر تركزهن فى العمل غير الرسمى، حيث لا يمكن مواجهة مسئوليات العمل الرسمى جنبًاً إلى جنب مع مسئوليات العمل المنزلى. لذا فإن النساء اللاتى تمكنت من الاستمرار فى العمل فى السوق إلى جانب مسئوليات رعاية الأسرة، تركزن فى الغالب فى أشكال العمل الحر (تعمل لدى نفسها) أو العمل بالقطعة، مما يوفر لهن مرونة أكبر فى استخدام الوقت. كما أن مسئولية النساء عن العمل المنزلى وما له من أثر على رفاهية الأسرة هى التى تفسر لماذا تقوم النساء عندما يعملن بأجر بتخصيص دخلهن بشكل أساسى لتحسين معيشة أطفالهن[٢٥].

وتتعرض النساء العاملات فى الاقتصاد غير الرسمى لتمييز مزدوج ضدهن فيما يتعلق بالأجور، فمن ناحية هن يتقاضين أجورًا أقل من أجور الاقتصاد الرسمى،

22 Martha Chen, Women and Informality: a Global Picture, The Global Movement, SAIS Review, 21 (1), 2001, p. 7.

23 Shymaa V. Ramani, Ajay Thutupalli, Tamás Medovarszki, Stupa Chattopadhyay and Veena Ravichandran, Women in the Informal Economy, OP. cit., p. 2.

24 Jackline Wahba, Informality in Egypt: a Stepping Stone or a Dead End? ERF Working Paper 456, January 2009.

25 Naila Kabeer, Gender, Labour Markets and Poverty: An Overview, International Poverty Centre, Poverty in Focus No. 13, January 2008, p. 3.

ومن ناحية أخرى فإنهن فى داخل الاقتصاد غير الرسمى يتقاضين فى المتوسط أجورًا أقل من متوسط أجور الرجال[٢٦]. وفى السياق المصرى تؤكد العديد من الدراسات هذه الظاهرة. فتشير فاطمة الحميدى إلى وجود تمييز فى الأجور - لا تبرره الفروق فى مستويات التعليم أو الخبرة - فى غير صالح النساء العاملات فى القطاع الخاص سواء تعلق الأمر بقطاعات النشاط التى تتنافس مباشرة مع الأسواق الأجنبية، أو القطاعات التى لا تتعرض لتلك المنافسة، وأن هذا التمييز يكون أكبر فى القطاعات التى تتنافس مباشرة مع الأجانب[٢٧]، وهو ما قد يتفق مع الأدبيات العالمية بشأن أثر العولمة على نمو الاقتصاد غير الرسمى كإحدى آليات المنافسة عبر تخفيض الأجور ونفقات الإنتاج.

ولا تخضع العمالة أو أماكن العمل غير الرسمى بوجه عام للقوانين الوطنية المتعلقة بالصحة المهنية، إلا أن احتمالات تعرض النساء على وجه التحديد لمخاطر عالية تتعلق بالصحة والسلامة المهنية تعد مرتفعة مقارنة بالرجال، و لاسيما خادمات المنازل والعاملات الزراعيات وعاملات إنتاج السلع المصنوعة فى المنزل، فضلا عن العاملات لدى الأسرة. وتتعرض النساء اللائى فى سن الإنجاب والحوامل العاملات فى الزراعة بوجه خاص للمبيدات شديدة الخطورة التى لا تؤذى صحتهن فحسب، بل أيضًا صحة أطفالهن، وقد يولد الأطفال بتشوهات خلقية نتيجة تعرضهم فى الرحم لكيماويات سامة تسبب لهم الإعاقة طوال حياتهم. وتتفاقم هذه المشكلات فى ظل تراجع دور الدولة عن توفير الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية بسبب السياسات الاقتصادية النيوليبرالية و"لأن الأمراض ذات الصلة بالعمل التى تؤثر على النساء لا تشخص عادة على النحو الواجب ولا يدفع عنها التعويض المناسب بالمقارنة مع الرجال"[٢٨].

وعلى صعيد آخر يعتبر الحق فى التنظيم والتمثيل والحوار المجتمعى من الأمور الحيوية كى يتمكن العاملون فى الاقتصاد غير الرسمى من تحسين شروط عملهم من خلال التفاوض الجماعى وتشكيل مجموعات ضغط مع المنظمات السياسية فى مجال التشريعات والنفاذ إلى الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية. إلا أنه يتم النظر للنساء العاملات فى الاقتصاد غير الرسمى عادة باعتبارهن "عاملات بلا

26 Sylvia Chant and Carolyn Pedwell, ILO, 2008, OP. Cit., p. 4

27 Fatma El- Hamidi, Trade Libralization, Gender Segmentation, and Wage Discrimination: Evidence from Egypt, ERF Working Paper 414, June 2008.

٢٨ الأمم المتحدة، أنانـد جروفـر، تقريـر المقـرر الخـاص المعنـى بحـق كل إنسـان فـى التمتـع بأعلـى مسـتوى ممكـن مـن الصحـة البدنيـة والعقليـة، ابريـل ٢٠١٢، ص ٢٠-٢١.

صـوت" حيـث يواجهـن عوائـق أكبـر فـى المشـاركة فـى التنظيمـات العماليـة[٢٩]، بسـبب ضخامـة أعبـاء العمـل/ المنـزل، فضـلا عـن ضعـف تمثيلهـن فـى مواقـع صنـع القـرار فـى داخـل تلـك التنظيمـات مقارنـة بالرجـال. وتظهـر هـذه المشـكلة بشـكل أكبـر بالنسـبة للعامـلات فـى الإنتـاج مـن المنـزل ومـن الباطـن، حيـث يبقيـن معـزولات عـن صاحـب العمل وعـن العمـال الآخريـن وعـن التنظيمـات العماليـة التـى قـد لا تعتـرف بهـن كعامـلات أصـلا، ويعجـزن عـن تحديـد هويـة رب العمـل الحقيقـى الـذى يتعيـن أن يتحمـل المسـئولية عـن الحقـوق والحمايـة الاجتماعيـة الخاصـة بهـن.

وعلـى الرغـم أنـه لا توجـد علاقـة بسـيطة بيـن العمـل فـى المجـال غيـر الرسـمى و أن يكـون المـرء فقيـرًا، كمـا أنـه لا توجـد علاقـة بسـيطة بـأن مـن يعمـل فـى الاقتصـاد الرسـمى سـيخرج مـن دائـرة الفقـر، لكـن هنـاك علاقـة قويـة بيـن أن تكـون امـرأة تعمـل فـى الاقتصـاد غيـر الرسـمى وأن تكـون إنسـانًا فقيـرًا. فتـرى شـيما رامانـى أن الارتبـاط بيـن عمـل النسـاء فـى الاقتصـاد غيـر الرسـمى والفقـر يمكـن أن يعـزى إلـى أن النسـاء يعملـن فـى الغالـب كأجيـرات وليـس كربـات عمـل مـن ناحيـة، ويحصلـن علـى أجـور تقـل كثيـرًا عـن الرجـال مـن ناحيـة أخـرى، فضـلا عـن تركزهـن فـى أدنـى سـلم الوظائـف مـن ناحيـة ثالثة[٣٠]. كمـا أن العامـلات الفقيـرات لا يمتلكـن عـادة المـوارد الماليـة ولا المعلومـات أو وسـائل تنميـة المهـارات، ويعانـى بعضهـن، فـى ظـل نظـام القيـم السـائد، مـن العزلـة الإجباريـة ومحدوديـة القـدرة علـى التنقـل، لـذا فـإن هـؤلاء النسـاء يصبحـن أكثـر عرضـة للتأثـر سـلبًا بالتغيـرات فـى نمـط الطلـب فـى السـوق أو فقـدان الأسـواق المحليـة والخارجيـة لمـن ينخرطـن فـى أعمـال مـن الباطـن، فضـلا عـن مشـكلات ارتفـاع نفقـات المعيشـة وتكاليـف الإنتـاج[٣١]. ومـن ناحيـة أخـرى فـإن افتقـار العامـلات فـى الاقتصـاد غيـر الرسـمى للتأميـن الصحـى وارتفـاع مخاطـر تعرضهـن لإصابـات وأمـراض بسـبب العمـل مـع عـدم قدرتهـن علـى مواجهـة ارتفـاع تكاليـف العـلاج، يمكـن أن تـؤدى إلـى توقفهـن عـن العمـل لفتـرة طويلـة بمـا يعنيـه ذلـك مـن توقـف مصـدر الدخـل الـذى يعتمـدن عليـه فـى مواجهـة تكاليـف الحيـاة[٣٢].

وتؤكـد نايلـة كبيـر أنـه علـى الرغـم مـن الربـط الدائـم بيـن الحصـول علـى عمـل

---

29 Christine Bonner and Dave Spooner, Organizing in the Informal Economy: A Challenge for Trade Unions, IPG 2/2011.

- ILO. Decent Work and the Informal Economy, OP. Cit., 2002, p. 72.

30 Shymaa V. Ramani et al., Women in the Informal Economy, OP. Cit.

31 Donna L. Doane, Living in the Background: Home-based Women Workers and Poverty Persistence, Chronic Poverty Research Centre, Working Paper 97, November 2007.

32 Francie Lund and Anna Marriott, Occupational Health and Safety and the Poorest, Wiego Working Paper (Social Protection) No. 20, April 2011, p. 8

بأجر و الانتقال إلى مستوى أفضل للمعيشة والخروج من دائرة الفقر، فإن تحقيق هذا التحول فى الواقع أمر صعب وخاصة بالنسبة للنساء. فالأسواق ليست مجرد مكان لشراء وبيع قوة العمل على النحو الذى يرد فى كتب الاقتصاد، وإنما ترتبط تلك الأسواق فى الواقع بعلاقات القوة بين الطبقات وأطراف النوع الاجتماعى والأجناس والأعراق. ويظهر أثر النوع الاجتماعى على الأسواق فى انعدام المساواة والقدرة على الاختيار والتعبير عن المصالح بين الرجال والنساء وهو الأمر الذى يظهر فى القيود المفروضة على النساء فى داخل الأسرة وفى المحيط العام. وفى مقدمة الأمثلة على تلك القيود فرض تفضيلات الرجال على استخدام النساء لوقتهن، أو التزام النساء بالعمل فى مزارع ومنشآت (مشروعات) الرجال، وتخصيص المسئولية الأولى عن العمل المنزلى ورعاية الأطفال للنساء، وطبيعة القيم الاجتماعية السائدة بصدد أنواع النشاط المقبولة لكل من النساء والرجال، والقيود على تنقل النساء وحركتهن فى المحيط العام، والقوانين التى قد تعطيهن حقوقا متواضعة للملكية والتصرفات المالية أو لا تعطيهن حقوقا على الإطلاق فى هذا الشأن، والقوانين والسياسات التى تقوم على التمييز بين أطراف النوع الاجتماعى والتى يمكن أن تعكس اتجاهات الأطراف ذات النفوذ من أصحاب أعمال ومسئولين حكوميين واتحادات عمال وغرف تجارية[٣٣]. وبالتالى فإن إدخال النوع الاجتماعى فى تحليل أسواق العمل يوضح أن النساء يصادفن صعوبات أكثر من الرجال فى ترجمة عملهن إلى عمل مدفوع، وفى ترجمة عملهن المدفوع إلى دخل أكبر. ويعكس تدنى المركز النسبى للنساء فى سوق العمل أثر القيم السائدة وأثر فقر الموارد المتاحة لهن، حيث تدخل النساء الفقيرات سوق العمل وهن فى حال أسوأ من الرجال الفقراء من حيث مستوى الصحة والتغذية والتعليم والمهارات فضلا عن الأصول الإنتاجية، ويترجم هذا الفرق فى فجوة فى الأجور ورأس المال فى غير صالح النساء، فضلا عما يمكن أن تعكسه تلك الفجوة من التمييز الصريح ضد النساء[٣٤].

أما فيما يتعلق بأثر العمل على تمكين النساء فتشير نايلة كبير إلى أن التمكين يعنى فى واقع الأمر أن يكون المرء قادرًا على الاختيار[٣٥]، وهو ما يتطلب بداهة أن

33 Naila Kabeer, Women's Economic Empowerment and Inclusive Growth: Labour Markets and Enterprise Development, SIG Working Paper 2012/1, Canada, p. 52.

34 Naila Kabeer, Gender, Labour Markets and Poverty: An Overview, OP.Cit, p. 3.

35 Naila Kabeer, Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment, Institute of Social studies, Development and Change, Vol. 30, 1999, p. 437- 438.

تكون هناك بدائل متاحة للاختيار بينها، كما أن المقصود هو الاختيارات الاستراتيجية فى الحياة (نمط الحياة، أين تعيش، هل تتزوج أم لا، من الذى تتزوجه، هل تنجب أطفالا، كم عددهم، حرية التنقل، حرية اختيار الأصدقاء) وبالتالى فإن تمكين النساء يعنى اتساع قدرتهن على صنع خيارات استراتيجية فى الحياة فى ظل ظروف كانت تنكر عليهن هذه القدرة من قبل. ويتطلب هذا التمكين حدوث تغيرات على ثلاثة محاور مترابطة ويؤثر كل منها فى الآخر، يتمثل أولها فى الموارد المادية والبشرية والاجتماعية (أصول مادية، تمويل،تعليم، مهارات، التزامات عائلية وشبكة علاقات اجتماعية) ويتمثل العنصر الثانى فى الإحساس بالذات Agency والقدرة على تحديد الاختيارات والأهداف والتحرك نحو تحقيقها، ويمثل هذان العنصران معًا ''الإمكانات المتاحة'' للمرء كى يحيا كما يريد. أما العنصر الثالث فيتمثل فى الإنجازات، أى مدى النجاح أو الفشل فى تحقيق تلك الأهداف. فإذا كان الفشل فى تحقيق ٱلإنجازات يعزى إلى عدم التناسب فى توزيع الإمكانات المتاحة أصلا للنساء فإن هذا الفشل يصبح فى واقع الأمر تعبيرًا عن عدم التمكين Disempowerment.

ولتأكيد أهمية التوزيع العادل للإمكانات على تمكين النساء تشير نايلة كبير إلى أن ارتفاع معدلات النمو لم يكن دائمًا ذا أثر مواتٍ على تحسين حياة النساء، وأن الحالات التى حدث فيها ذلك هى الحالات التى اقترن فيها النمو بارتفاع معدلات تعليم وتوظيف النساء[٣٦]، وهو الأمر الذى انعكس على إحساسهن بذواتهن وحقوقهن، وساعد على تحقيق تغيير أوسع فى هيكل الفرص المتاحة لحدوث تغيير إيجابى فى رفاهة النساء. ولكنها تؤكد أن الأمر يظل رهنًا بنوع التعليم ونوع الوظائف المتاحة للنساء وما يقترن بها من علاقات عمل، وأن الدراسات توضح أن العمل الرسمى الدائم بأجر يأتى فى المقدمة من حيث الأثر الإيجابى على تمكين النساء (بمعنى قدرتهن على الاختيار الحر والمشاركة فى القرارات الاستراتيجية فى حياتهن)[٣٧]. إلا أن بينا آجراوال تؤكد أن العمل فى حد ذاته لا يوفر للنساء حماية كافية فى مواجهة التعرض للعنف البدنى من الزوج، حيث يمكن أن يتمثل فى عمل بدون أجر فى مزرعة أو مشروع مملوك للأسرة. إلا أنها تسارع إلى التأكيد بأنه حتى فى حالة حصول النساء على دخل من العمل فإن هذا قد لا يوفر لهن حماية كافية من التعرض لعنف الزوج، بعكس

36 Naila Kabeer et al., Paid Work, Women's Empowerment and Inclusive Growth: Transforming the Structures of Constraint, UN Women, January 2013

37 Naila Kabeer, Women's Economic Empowerment and Inclusive Growth, SIG Working Paper 2012/1, p. 50.

الحال فيما لو كان لديهن ممتلكات (كما فى حالة امتلاك أراضٍ أو عقارات) بما يتيح لهن القدرة/ أو التلويح بالقدرة على الانفصال وإعالة أنفسهن[٣٨].

وفى تفسيره لضعف مشاركة النساء فى اتخاذ القرارات التى تتعلق باختياراتهن الأساسية فى الحياة يرى أمارتيا سن أن اتخاذ القرارات داخل الأسرة يخضع للقوة التفاوضية بين أعضائها. وتتمثل نظريته عن "النزاعات التعاونية"[٣٩] Cooperative Conflicts فى أنه على الرغم من وجود مصلحة مشتركة لأعضاء الأسرة فى التعاون لكن لكل منهم مصالحه الفردية التى تتنازعه عندما يقوم بالاختيار بين مجموعة البدائل التى تمس حياة الأسرة ككل. ويرى "سن" أن الشخص الذى يخرج بنتائج فى المفاوضات تتفق بشكل أكبر مع تفضيلاته مقارنة بالطرف الآخر هو عادة الطرف الذى يكون أكثر حرصًا على مصالحه الفردية وأكثر مساهمة فى دخل الأسرة وأقل تعرضًا للخسارة لو انهارت علاقة الزواج. ويخلص من ذلك إلى أن النساء يتمتعن بمركز تفاوضى أضعف فى علاقة الزواج، ليس فقط لأن مساهمتهن النقدية فى دخل الأسرة أقل؛ ولأنهن غالبًا ما يكن الخاسر الأكبر من انهيار الزواج، ولكن أيضًا لأن النساء، خاصة فى المجتمعات التقليدية، يملن إلى عدم التفكير فى مصلحتهن الذاتية ويمنحن الأولوية للقلق على مستوى رفاهية الأسرة، وهو ما يجعلهن شريكات فى تقبل واستمرار عدم تمتعهن بالمساواة.

ربط أمارتيا سن بين المساهمة المادية فى دخل الأسرة و تمكين النساء من المشاركة فى اتخاذ القرار ،واجه بعض النقد من الفكر الاقتصادى النسوى على أساس أن القوة التفاوضية يمكن أن تكون لها أبعاد ثقافية أقوى من النقود، واستندت سيسيل جاكسون على سبيل المثال إلى دراسة ميدانية أجرتها على إحدى القبائل فى أوغندا للتأكيد على أن الدور الذى تقوم به النساء فى الزراعة وتأمين خدمات المعيشة اليومية للأسرة، بالإضافة إلى نظام القيم السائد هناك والذى يقلل من شأن الرجل الأعزب والمطلق تجعل من الاعتماد المتبادل داخل الأسرة عملية معقدة لتوازن القوى[٤٠].

إلا أن النقد الأكبر لأمارتيا سن قد انصب على مقولة "الوعى الخاطئ" False

38 Bina Agrawal, Cooperative Conflicts, false Perceptions and Relative Capabilities, Arguments for a Better World, Essays in Honor of Amartya Sen, volume II: Society, Institutions and Development, Oxford Press, 2008, p. 169-171.

39 Amartia Sen, Gender and Cooperative Conflicts, in I. Tinker (ed.), Persistent Inequalities, Women and World Development, New York, Oxford University Press, 1990, p. 123 – 149.

40 Cecile Jackson, Cooperative Conflicts and Gender Relations: Experimental Evidence from Southeast Uganda, International Association for Feminist Economics, Feminist Economics Research Notes, Volume 19, Issue 4, 2013.

Perception للنساء وافتقارهن إلى رؤية مصالحهن الذاتية مما يجعلهن فى واقع الأمر شريكات فى استمرار وتعميق مركزهن المتدنى داخل الأسرة. فأكدت بينا آجراوال أن الأدلة الميدانية تدحض هذه المقولة تمامًا، فالأبحاث الميدانية التى تستطلع آراء النساء فى مناخ يستطعن التعبير فيه عن أنفسهن بحرية تكشف عن أمثلة لا حصر لها لمقاومتهن اليومية لانعدام المساواة داخل الأسرة، سواء فيما يتعلق بتوزيع الموارد أو السيطرة عليها أو العبء المزدوج للعمل داخل وخارج المنزل. وأوضحت أن من أبرز أساليب المقاومة سعى النساء الريفيات للحصول على دخل نقدى خاص بهن، لا يعلم عنه الزوج شيئا، سواء من خلال العمل سرًا أو بيع جزءٍ من مخزون الأسرة من الحبوب أو المشاركة مع بعض الصديقات فى تربية بعض الحيوانات للبيع فى السوق. كما أكدت بينا آجراوال أنه إذا كانت النساء ينفقن هذه النقود على الأبناء فإن هذا لا يعد دليلا على وعيهن الخاطئ بمصالحهن، بل على العكس قد يشير إلى استثمارهن فى توفير الحماية الاجتماعية لهن فى شيخوختهن[41]. وفى السياق نفسه تؤكد نايلة كبير أن قدرة النساء على تحديد أهدافها والتحرك نحو تحقيقها لا يمكن أن تختزل فى مدى مشاركتها فى صنع القرار، حيث يتضمن الأمر فى الواقع العملى دائرة أوسع من الأفعال تشمل التفاوض والجدال والخداع والمناورة والمقاومة والاحتجاج، وهى أمور يمكن التعبير عنها سواء من خلال التفكير والتحرك الفردى أو الجماعى[42].

يتضح من كل ما سبق أن قضية تمكين النساء ترتبط ارتباطا وثيقا ليس فقط بالفرصة المتكافئة للحصول على عمل، بل بالفرصة المتكافئة لاكتساب القدرات المؤهلة للعمل أصلا، ونوع وشروط العمل الذى تحصل عليه. ومن هنا يأتى تركيزنا فى هذه الدراسة على تحليل ظاهرة عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر فى الاقتصاد غير الرسمى بمصر.

41 Bina Agrawal, Cooperative Conflicts, False Perceptions and Relative Capabilities, Arguments for a Better World, Essays in Honor of Amartya Sen, Volume II: Society, Institutions and Development, Oxford Press, 2008, p. 165-166.

42 Naila Kabeer, Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment, OP. Cit, p. 438.

حجم وسمات عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر فى الاقتصاد غير الرسمى فى مصر

يرتبط نمو واتساع الاقتصاد غير الرسمى فى مصر خلال العقدين الماضيين ارتباطا كبيرا بطبيعة السياسات الاقتصادية المطبقة والتى عجزت عن توفير فرص العمل الكريم لاستيعاب النمو المطرد فى قوة العمل[٤٣]. فقد تجلت أزمة النظام الرأسمالى المصرى فى نمط للاستثمار يركز على المشروعات كثيفة رأس المال وكثيفة الاستخدام للطاقة، بما يتناقض مع الخصائص الرئيسية للمجتمع المصرى، كمجتمع يتميز بوفرة الأيدى العاملة، وارتفاع معدلات البطالة. وتركزت الاستثمارات بالأساس فى القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى فى الوجه البحرى، فى تحيز واضح للحضر على حساب الريف من ناحية، ولمحافظات الدلتا على حساب الصعيد والمحافظات الحدودية من ناحية أخرى. ولم يقتصر الأمر فى هذا الصدد على استثمارات القطاع الخاص، بل مثل أيضًا النمط السائد للاستثمارات الحكومية فى مجالات التعليم والصحة والنقل والمياه والصرف الصحى وغيرها من الخدمات والمرافق العامة. فبالإضافة إلى تواضع معدل الاستثمارات الحكومية، تركزت الغالبية الساحقة من تلك الاستثمارات أيضًا فى القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى. وكان من الطبيعى أن يعجز هذا النمط من الاستثمار عن خلق فرص متكافئة للعمل فى الريف والحضر.

ومع تطبيق سياسات التكيف الهيكلى منذ بداية التسعينيات، أسفر النمو الاقتصادي فى مصر عن تدهور شروط العمل نتيجة سياسات الخصخصة وتصفية المصانع ووقوع الكثير من العمال تحت طائلة المعاش المبكر بشكل شبه قسرى،

---

٤٣ انظر فى لك:

- سلوى العنترى، أداء الاقتصاد المصرى بعد ثورة يناير ٢٠١١: المهام العاجلة والاستراتيجيات البديلة، ورقة خلفية لورشة عمل «دمج حقوق النساء فى عملية الإصلاح الدستورى فى مصر»، مؤسسة المرأة الجديدة بالتعاون مع مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموى بلبنان، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٣.
- Samiha Fawzy, Investment Policies and Unemployment in Egypt, ECES Working Paper No. 68, September 2002.
- Nihal El-Megharbel, The Impact of Recent Macro and Labor Market Policies on Job Creation in Egypt, ECES Working Paper No. 123, May 2007.
- Naglaa El-Ahwany & Nihal El-Megharbel, Employment Intensity of Growth in Egypt with Focus on Manufacturing Industries, ECES Working Paper No. 130, August 2009.
- Heba Nassar, Growth, Employment Policies and Economic Linkages in Egypt, ILO, General Employment Sector, Working Paper No. 85, 2011.
- Omneia Helmy and Iman al-Ayouty, Employmant Generation in Egypt: A Spatial approach, ECES Working Paper No. 177, July 2014.

وإجبار الآخرين على العمل المؤقت، مع الحرمان من الضمان الاجتماعى والحقوق العمالية وعدم وجود حد أدنى للأجور. كما تدهورت شروط العمل فى الريف نتيجة تحرير العلاقة الإيجارية وارتفاعها لأكثر من خمسين ضعفا، وفسخ عقود الإيجار مستقرة المدة، وتقليص دور التعاونيات فى توفير مستلزمات الإنتاج والتمويل وتسويق الحاصلات الزراعية.

وتجلت أزمة النموذج المصرى للنمو فى حقيقة أن القطاع الخاص الرسمى قد عجز عن توليد فرص عمل تكفى لتعويض النقص الناجم عن تراجع القطاع العام، حيث شكلت الاحتكارات المتحالفة مع سلطة الدولة عائقا رئيسيًا أمام نمو القطاع الخاص وخلق وتوسيع قاعدة عريضة من المشروعات المتوسطة والصغيرة. ونشير هنا إلى أن البنك الدولى أصدر تقريرًا عام ٢٠٠٦ أكد فيه أن هيمنة الاحتكارات فى مصر تعوق نمو القطاع الخاص. وفى عام ٢٠١٤ عاد البنك الدولى وأصدر تقريرًا عن سوق العمل فى مصر يغطى الفترة ١٩٩٨ – ٢٠١٢ أكد فيه :أن شركات رجال الأعمال ذوى العلاقات السياسية القوية وفرت ١١٪ فقط من كل الوظائف فى القطاع الخاص بمصر، فى حين أن تلك الشركات هى التى حصلت على الأراضى الرخيصة واستأثرت بنحو ٩٢٪ من القروض الممنوحة للقطاع الخاص وعلى الجزء الأكبر من دعم الطاقة. كما أكد أن الشركات الكبيرة القريبة من السلطة قد استأثرت بتراخيص حكومية تكفل لها مركزًا احتكاريًا فى صناعات الأسمنت والحديد والصلب، يحول دون دخول ونمو شركات منافسة ،ويحول بالتالى دون خلق وظائف جديدة[٤٤].

وأسفر نموذج النمو الرأسمالى فى مصر عن تدهور واتساع نطاق علاقات العمل غير الرسمية ليشمل ليس فقط المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التى توفر نحو ٧٠٪ من الوظائف فى مصر، والتى تتمثل عادة فى مشروعات غير مسجلة وغير مرخصة ولا تحتفظ بسجلات حسابية منتظمة، بل امتدت علاقات العمل غير الرسمية لتشمل نحو ٥١٪ من العاملين فى الشركات الخاصة الرسمية، الذين يجرى تعيينهم بدون عقود قانونية ولا تأمينات اجتماعية[٤٥].

وعلى الرغم أن تصاعد واتساع نصيب العمل غير الرسمى من إجمالى المشتغلين فى مصر خلال العقدين الماضيين قد شمل كلا من الرجال والنساء، فأن اتجاهات وطبيعة علاقات العمل لكل منهما قد اختلفت بشكل واضح. فعلى حين توزعت

44 World Bank Group, More Jobs, Better Jobs: A Priority for Egypt, June 2014.
45 World Bank Group, IBID, p. 104, 127.

الزيادة فى العمل غير الرسمى للرجال بين العمل بأجر، وريادة الأعمال (سواء فى شكل صاحب عمل ويستخدم آخرين، أو صاحب عمل ولا يستخدم أحدًا) فإن نمو عمالة النساء فى الاقتصاد غير الرسمى قد تركزت بالدرجة الأولى فى العمل لدى الأسرة بدون أجر، مقابل تراجع نصيب العمل بأجر أو كصاحبة عمل ولا تستخدم أحدًا.

أولا: حجم وطبيعة الظاهرة:

يشير الجدول رقم (١) إلى أن العمل لدى الأسرة بدون أجر يمثل الشكل الرئيسى لعمل النساء فى الاقتصاد غير الرسمى، وأن نصيبه قد ارتفع من ٢٩٪ فى عام ١٩٩٨إلى ٤٦,٤٪ فى عام ٢٠١٢، أما بالنسبة للرجال فإن العمل لدى الأسرة بدون أجر يمثل نسبة متواضعة بلغت ١٣,٢٪ فى عام ١٩٩٨ وتراجعت لتقتصر على ٧,٤٪ فقط فى عام ٢٠١٢.

جدول رقم (١)
توزيع العمالة غير الرسمية من حيث مدى الحصول على أجر ٪

البيان	١٩٩٨		٢٠١٢	
	رجال	نساء	رجال	نساء
فى الحضر				
يعمل بأجر نقدى	٦٤,٠	٥١,٤	٦٥,٨	٤٦,٩
صاحب عمل ويستخدم آخرين	١١,٣	٥,٢	١٣,٠	٧,٧
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدًا	١٣,٧	٢٦,٩	١٦,٨	١٩,١
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	**١١,٠**	**١٦,٥**	**٤,٤**	**٢٦,٣**
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
فى الريف				
يعمل بأجر نقدى	٥٥,٣	٢٥,١	٦٠,٨	١٥,٤
صاحب عمل ويستخدم آخرين	١٧,٥	٤,٣	١٨,٣	٧,١
يعمل لحسابه ولا يستخدم احدًا	١١,٥	٢٧,٣	١١,٨	٢٢,٢
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	**١٥,٧**	**٤٣,٣**	**٩,١**	**٥٥,٣**
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الإجمالى				
يعمل بأجر نقدى	٦٠,٠	٣٩,١	٦٢,٠	٢٥,٠
صاحب عمل ويستخدم آخرين	١٤,٢	٤,٨	١٦,٤	٧,٣
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدًا	١٢,٦	٢٧,١	١٣,٦	٢١,٣
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	**١٣,٢**	**٢٩,٠**	**٧,٤**	**٤٦,٤**
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

وتشير تلك الظاهرة إلى أنه على الرغم من التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى بوجه عام باعتباره الإسفنجة التى تمتص قدرًا من فائض عرض العمل الناتج عن انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى و/ أو تبنى سياسات استثمار كثيفة رأس المال و لا تولد بالتالى فرص عمل كافية أو بسبب الركود والأزمات الاقتصادية[٤٦]، فإنه من الواضح أن هذا الدور يختلف بالنسبة لكل من الرجال والنساء. ففى حين يمثل الاقتصاد غير الرسمى بالنسبة للرجل فرصة بديلة للعمل مقابل دخل نقدى تقترن بشروط مجحفة ؛من حيث الوضع القانونى والحماية الاجتماعية وحرية التنظيم النقابى، فإن الاقتصاد غير الرسمى لا يوفر، فيما يبدو، تلك الفرصة أصلا للنساء بالقدر نفسه ولا بالشروط نفسها ، بحيث يصبح العمل لدى الأسرة بدون أجر هو الملاذ الأخير لهن[٤٧]!

فتعترف التقارير الرسمية على سبيل المثال بأن نسبة البطالة بين النساء تبلغ ٢٤,٧٪ مقابل ٩,١ فقط للرجال[٤٨]، كما تعترف بأن «معظم المنشآت فى القطاع الخاص تشترط عند الإعلان لشغل وظائف أن يكون المتقدمون من الرجال»[٤٩]. وتؤكد العديد من الدراسات المحلية[٥٠] وتقارير البنك الدولى أن هناك فجوة دائمة فى الأجور فى غير صالح النساء فى القطاع الخاص الرسمى، وأن هذه الفجوة تتسع مع ارتفاع مستويات

---

٤٦ انظر على سبيل المثال:

- أنان جروفر، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعنى بحق كل إنسان فى التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ابريل ٢٠١٢، النسخة العربية، ص ٧.
- Zoe Elena Horn, No Cusion to Fall Back on, The Global Economic Crisis and Informal Workers, Synthesis Report – Inclusive Cities, Weigo, August 2009.
- Sylvia Chant and Carolyn Pedwell, Women, Gender and the Informal Economy: An Assessment of ILO Research and Suggested Ways Forward, London School of Economics, 2008, p. 12

٤٧ انظر على سبيل المثال فيما يتعلق بأثر الأزمة المالية العالمية على كل من النساء والرجال فى مصر الدراسة الميدانية:

- Rania Roushdy and May Gadallah, Labor Market Adjustment During The World Financial Crisis: Evidence from Egypt, ERF, Working Paper 643, October 2011.

٤٨ انظر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج بحث القوى العاملة عن الفترة يناير – مارس ٢٠١٥.

٤٩ انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل فى مصر ٢٠١١، ص ١٥٤

٥٠ انظر:

- Fatma el Hamidi & Mona Said, “Have Economic Reform Paid Off? Gender Occupational Inequality in The New Millennium in Egypt”, A Study Presented at The Annual ECED Conference in June 2007.
- Fatma El Hamidi, Trade Liberaliation, Gender Segmentation, and Wagw Discrimination: evidence from Egypt, ERF Working Paper 414, June 2008.
- Amirah El Haddad, Female Wages in the Egyptian Textiles and /Clothing Industry: Low Pay or Discrimination? ERF, Working Paper 638, September 2011.
- Mona Said, Wages and Inequality in the Egyptian Labor Market in an Era of Financial Crisis and Revolution, ERF, Working Paper 912, May 2015.

التعليم، وهو ما يشكل بذاته عنصرًا طاردًا للنساء من العمل فى ذلك القطاع[٥١]، فضلا عن افتقار العمل لدى القطاع الخاص إلى الظروف الداعمة / صديقة الأسرة، فيما يتعلق بإجازات الوضع مدفوعة الأجر وتوافر دور الحضانة وعدد ومواعيد ساعات العمل، بما يجعل من الصعب على النساء التوفيق بين مسئوليات العمل ومسئوليات رعاية الأسرة، وهى المسئوليات التى تستمر النساء فى تحملها بشكل يكاد يكون منفردًا حتى بعد خروجها للعمل فى السوق،[٥٢] و تزايد احتمالات تعرض النساء للتحرش الجنسى فى مواقع العمل[٥٣] وبأن يعهد إليهن بالمهام الدنيا لذلك العمل[٥٤]. وتشير بعض الدراسات إلى أنه فى ظل تراجع فرص التوظيف فى القطاع العام تفضل النساء، وخاصة الحاصلات على تعليم جامعى، عدم العمل على الإطلاق بدلا من العمل فى القطاع الخاص[٥٥]، وإلى أن الوظيفة غير الرسمية فى مصر تمثل فيما يبدو خطوة على الطريق بالنسبة للعاملين من الذكور ممن تلقوا تعليمًا عاليًا قبل الانتقال إلى وظيفة رسمية، فى حين يمثل العمل غير الرسمى نهاية الطريق بالنسبة للعاملين غير المتعلمين وكذلك بالنسبة للإناث[٥٦].

وكما هو الحال فى العديد من دول العالم الثالث تتركز ظاهرة عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر بالأساس فى الأقاليم، بعيدا عن العاصمة والمدن الكبرى التى تستأثر عادة بالعدد الأكبر من المؤسسات الحكومية والمشروعات الرسمية. ففى الحالة المصرية يتركز عمل النساء لدى الأسرة فى الأقاليم وخاصة فى صعيد مصر، كما أنها تتركز على مستوى الأقاليم فى الريف مقابل الحضر ولا سيما فى ريف الوجه القبلى. فيشير الجدول رقم (٢) إلى أن صعيد مصر يستأثر بنحو ٦٢,٧٪ من عمالة

---

51 The World Bank, More jobs, Better jobs: A Priority for Egypt, June 2014, p. 85.

٥٢ انظر:

- سلوى العنترى، تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر، مؤسسة المرأة الجديدة، ديسمبر ٢٠١٤، ص ٩٦ - ٩٧

- Hania Sholkamy, "How Private Lives Determine Work Options: Reflections on Poor Women's Employment in Egypt", Trajectories of Female employment in the Mediterranean, Palgrave Macmilan, London, 2012, p. 124.

٥٣ منى عزت، استغلال اجساد النساء بين الهيمنة الذكورية وسلطة العمل، مؤسسة المرأة الجديدة، ٢٠٠٩.

- طريف شوقى محمد فرج وعادل محمد هريدى، التحرش الجنسى بالمرأة العاملة، دراسة نفسية استكشافية على عينة من العاملات المصريات، مجلة كلية الآداب جامعة بنى سويف، العدد السابع أكتوبر ٢٠٠٤،

54 Ghada Barsoum et al, At Work When There is no Respect: Quality Issues For Young Women in Egypt, Mena Gender and Work, Working Paper 2, Population Council, Cairo, 2009.

55 Rana Hindi, Women's Participation in the Egyptian Labor Market: 1998-2012, ERF Working Paper 707, May 2015.

56 Jackline Wahba, Informality in Egypt: a Stepping Stone or A Dead end? ERF, Working Paper 456, January 200.

النساء لدى الأسرة بدون أجر، كما يستأثر الوجه البحرى بنحو ٣٥,٤٪، مقابل ١,٩٪ للقاهرة الكبرى والإسكندرية وإقليم القناة مجتمعين.

جدول رقم (٢)

عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر، موزعة طبقا للمناطق الجغرافية المختلفة

المنطقة	٪
القاهرة الكبرى	١,١
الإسكندرية وإقليم القناة	٠,٨
حضر الوجه البحرى	٤,١
حضر الوجه القبلى	١١,٣
ريف الوجه البحرى	٣١,٣
ريف الوجه القبلى	٥١,٤
الإجمالى	**١٠٠,٠**

المصدر: مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

* المسح لا يغطى المحافظات الحدودية: مرسى مطروح، الوادى الجديد، البحر الأحمر، شمال وجنوب سيناء

ويعكس هذا النمط للتركز الجغرافى للظاهرة فى جزءٍ منه السياسات الاقتصادية المتبعة و التى تؤدى إلى تركيز الاستثمارات، وبالتالى فرص العمل، فى العاصمة والمدن الكبرى وما حولها، لا سيما بعد انسحاب الدولة من مجال الاستثمار فى المشروعات الاقتصادية. فيشير البنك الدولى إلى أن ٥٤٪ من وظائف القطاع الخاص الرسمى فى مصر موجودة فى المدن الكبرى، مقارنة بنسبة ٥٪ فقط فى المناطق الريفية بالوجه القبلى، على الرغم من وجود نسبة سكان متماثلة فى المنطقتين[٥٧]. ومن ناحية أخرى تؤكد وثائق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٥/٢٠١٤ أنه تم توزيع الاستثمارات العامة على المحافظات المختلفة بمراعاة عدد السكان والمساحة وحالة التنمية بالإضافة إلى وزن نسبى للمحافظات التى تعانى من مشاكل أمنية (مثل محافظات القناة)، أو التى تعانى من فجوة تنموية (مثل محافظات الصعيد) بالإضافة إلى مراعاة توزيع الاستثمارات المتعلقة ببرنامج الاستهداف الجغرافى للفقر[٥٨] فى كل من: المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر والشرقية. ورغم كل هذه التأكيدات تشير بيانات الخطة إلى أنه باستبعاد الجزء من الاستثمارات الذى يمثل مشروعات قومية

57 IBID, p. 51.

٥٨ تشير الخطة إلى برنامج للاستهداف الجغرافى للقرى الأكثر فقرًا يشمل ١١٥٣ قرية تعد هى الأكثر احتياجًا بين القرى المصرية، وأن المستهدف تدخل الدولة للارتقاء بالخدمات العامة والاجتماعية فى تلك القرى تدريجيًا من خلال «تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحى وتحسن جودة التعليم الأساسى والارتقاء بالخدمات الصحية ورفع مستوى مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتوفير فرص عمل للشباب وتحسن الوضع البيئى».

لاتختص بها محافظة واحدة ، اقتصر نصيب الصعيد على نحو ٦ر٢٥٪ فقط من الاستثمارات العامة بالخطة فى حين استأثر إقليم القاهرة الكبرى بأكثر من ٣٢٪ ، على الرغم أن الصعيد أكثر فقرًا وأكثر نصيبًا من السكان (حوالى ٣٠٪ من إجمالى السكان مقابل ٢٥٪ لإقليم القاهرة).

ومن ناحية أخرى يتمثل أحد أسباب تركز ظاهرة عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر فى الأقاليم بوجه عام فى الافتقار لشبكة الطرق ووسائل الانتقال الآمنة التى يمكن استخدامها فى حال توافر وظائف بأجر فى المجال الرسمى تتطلب الانتقال لمسافات طويلة نسبيًا، فيشير أحد تقارير البنك الدولى إلى أنه مع تركز وظائف القطاع الخاص الرسمى فى المدن الكبرى بمصر، تواجه النساء مشكلات أكبر فى القدرة على الحركة وقلقا أكبر بشأن عوامل السلامة تؤدى إلى صعوبة الالتحاق بتلك الوظائف، وخاصة فى ظل القيود الاجتماعية المفروضة على حركتهن فى ظل نظام القيم السائد. فيشير التقرير إلى أن النساء اللائى يقمن على بعد ٤٠ كيلو مترًا من مركز المدن الكبرى يصل معدل توظيفهن فى القطاع الخاص الرسمى إلى حوالى ١٦٪، ولكن خارج هذا النطاق يهبط معدل التوظيف إلى ٣٪ أو أقل[٥٩].

ويضاف إلى هذه العوامل فيما يتعلق بالصعيد بوجه خاص ما تؤكده العديد من الدراسات الميدانية من استهجان فكرة خروج النساء للعمل بأجر، فى إطار منظومة القيم السائدة، إلا إذا تعلق الأمر بوظائف تحظى بالوجاهة الاجتماعية ؛كما هو الحال فى التحاق النساء المتعلمات بالعمل فى وظائف حكومية أو مؤسسات كبيرة.. وفيما عدا ذلك فإما العمل لدى الأسرة أو لا عمل. ونشير فى هذا السياق إلى إحدى الدراسات الميدانية التى تناولت النساء العاملات فى الزراعة، فى إحدى قرى محافظة المنيا فى صعيد مصر. فقد أوضحت الدراسة عدم وجود نساء أجيرات يعملن بالزراعة، وأنهن جميعًا يشاركن أزواجهن و أبناءهن فى زراعة أراضيهم، أو يقمن مضطرات بإدارة أراضيهن بأنفسهن فى حالة عدم وجود رجال فى الأسرة للقيام بهذا الدور[٦٠].

وتتفق هذه النتائج مع أدبيات الفكر الاقتصادي النسوى السالف عرضها فى موضع سابق من هذه الدراسة، كما تتماس مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات المعدة برعاية البنك الدولى من أن نظم القيم السائدة لها آثار بالغة الأهمية على عملية التنمية الاقتصادية، وأن تلك الآثار يمكن أن تكون داعمة لعملية التنمية الاقتصادية،

---

59 The World Bank, Op. Cit., p. 89

٦٠ انظر: زينب خير، نساء منسيات.. دراسة عن الآثار المترتبة على انعدام الحماية القانونية للعاملات فى الزراعة البحتة، مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية، ٢٠٠٤، ص. ٣٣

أو معوقة لها. وقد أبرزت الدراسة بوجه خاص أثر نظم القيم السائدة على الموقف من تعليم النساء وحريتهن فى التنقل و عملهن بأجر[٦١]، وهى العوامل التى تساهم فى تفسير تركز النساء فى العمل لدى الأسرة بدون أجر فى الأقاليم وخاصة فى الصعيد. كما تتماس هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات مماثلة على الصعيد العالمى من أن الأثر النهائى لعمل النساء فى السوق على إحساسهن بذاتهن وحقهن فى المساواة يتوقف على النظرة الاجتماعية لذلك العمل، فإذا كانت نظرة المجتمع إلى نوع معين من العمل نظرة دونية فإن قيام النساء بهذا النوع من العمل لن يؤدى إلى تعزيز مكانتهن وشعورهن بالحق فى المساواة[٦٢].

ثانيا: السمات الديموجرافية الرئيسية للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر:

تمثل النساء المتزوجات النسبة الغالبة من النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر، حيث تبلغ تلك النسبة ٨٨,٤٪ فى الريف و ٧٦,١٪ فى الحضر. وعلى الرغم من عدم وجود أى أسئلة صريحة فى استمارة استقصاء المسح التتبعى لسوق العمل يمكن من خلالها تحديد طبيعة العلاقة الأسرية بين المرأة العاملة و صاحب العمل، لكن غلبة صفة الزوجة على هؤلاء النساء يمكن أن يكون مؤشرًا على أن صاحب العمل فى الغالبية العظمى من الحالات هو الزوج نفسه.

جدول رقم (٣)
عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر موزعة حسب الحالة الاجتماعية ٪

الحالة الاجتماعية	حضر	ريف	جملة
أقل من السن القانونية	٥,٤	١,٦	٢,٢
لم يسبق لها الزواج	١٥,٢	٧,٧	٩,٠
عقد قران	١,١	-	٠,٢
متزوجة	٧٦,١	٨٨,٤	٨٦,٣
مطلقة	-	٠,٧	٠,٦
أرملة	٢,٢	١,٦	١,٧
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

61 Lina Eriksson, Social Norms Theory and Development Economics, Background Paper to the 2015 World Development Report, Policy Research Working Paper 7450, October 2015.

62 Naila Kabeer, Simeen Mahmud and Sakiba Tasneem, “Does Paid Work Provide a Pathway to Women’s Empowerment? Empirical Findings from Bangladesh”, Institute of Development Studies, Working Paper 375, September 2011, p. 1- 55.

وتقع غالبية النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى الاقتصاد غير الرسمى (٧٦٪) فى الشريحة العمرية ٢٠ – ٤٩ عامًا، أى ما فوق سن الزواج حتى الكهولة. وهو ما يتسق إلى حد كبير مع حقيقة أن النسبة الغالبة من هؤلاء النساء متزوجات. وتتراجع نسبة هؤلاء النساء بشكل ملموس فى الشرائح العمرية الأعلى بحيث لا تتجاوز ٣٪ فى الشريحة العمرية ٦٠ – ٦٤ عامًا، وهو ما يعكس التراجع الطبيعى فى القدرات الجسدية والصحية اللازمة للعمل مع التقدم فى السن بوجه عام، فضلا عن نمط القيم والعادات السائدة فى الواقع الاجتماعى المصرى، الذى يحظى فيه أعضاء الأسرة كبار السن بدرجة أعلى من التوقير[٦٣]، كما يحل الأبناء ونساء الأسرة الأصغر سنًا عادة محل الأم أو الحماة فى تحمل أعباء الأعمال التى تتم فى نطاق الأسرة.

جدول رقم (٤)
عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر موزعة حسب الفئات العمرية

فئات السن	٪
١٥-	٦,١
٢٠-	٢٩,٣
٣٠-	٢٣,٤
٤٠-	٢٣,٤
٥٠-	١٤,٦
٦٠- ٦٤	٣,٢
الإجمالى	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

أما من حيث الحالة التعليمية للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فيتركز معظمهن فى فئة الأميات، سواء تعلق الأمر بالريف (٦٣,٩٪) أو الحضر (٥٨,٧٪). وعلى الرغم أنه قد يكون من المفهوم تضاؤل فرص الالتحاق بعمل جيد أمام النساء الأميات، بحيث يعتبر العمل لدى الأسرة بدون أجر هو البديل المتاح لهن، فلعله من المثير للاهتمام أن نسبة معتبرة من العاملات لدى الأسرة بدون أجر تتمثل فى الحاصلات على مؤهل متوسط (١٨,٤٪ فى الريف و ٢١,٧٪ فى الحضر). وعلى

٦٣ وفقا للاستقصاء العالمى للقيم الذى تجريه مؤسسة World Values Survey Association أوضحت إجابة المبحوثين فى مصر فى عام ٢٠١٢ أن ٥٩٪ من النساء و ٥٦٪ من الرجال يرون أن كبار السن يحظون بالاحترام، وكانت أعلى نسبة تؤمن بذلك هى فئة المبحوثين فى الشريحة العمرية خمسين عاما فما فوق (٦١٪). انظر إجابة السؤال ١٥٢٣ فى:
World Values Survey 2012 – 2014, Egypt 2012, WV6, Results.

الرغم من امتداد الظاهرة لتشمل بعض النساء الجامعيات لكن نسبتهن ، كما هو متوقع، تتسم بالضآلة بحيث لا تتجاوز ٠,٩٪ فى الريف و ٢,٢٪ فى الحضر.

جدول رقم (٥)
عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر، موزعة حسب الحالة التعليمية ٪

الحالة التعليمية	حضر	ريف	جملة
أمية	٥٨,٧	٦٣,٩	٦٣,٠
تقرأ وتكتب	٤,٤	٣,٤	٣,٦
مؤهل أقل من المتوسط	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٣
مؤهل متوسط	٢١,٧	١٨,٤	١٩,٠
مؤهل جامعى	٢,٢	٠,٩	١,١
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

وعلى صعيد آخر تتركز النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى الشرائح الثلاث الدنيا لمستويات الثروة فى كل من الريف والحضر، أى أن الغالبية العظمى منهن ينتمين إلى طبقة الفقراء (٦٣,٩٪ فى الريف و ٧١,٧٪ فى الحضر) والشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة (٢٤,٩٪ فى الريف و ١٣,١٪ فى الحضر). وتتوافق هذه المعطيات إلى حد كبير مع ما توصلت إليه الأدبيات المتعلقة بعمل النساء من أن هناك علاقة قوية بين أن تكون امرأة تعمل فى الاقتصاد غير الرسمى وأن تكون إنسانا فقيرا[٦٤]. كما تتوافق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات فى السياق المصرى، حيث أكدت دراسة لهبة نصار إلى أن هناك فرقًا كبيرًا فى احتمالات التعرض للفقر بين أصحاب الوظائف الدائمة والوظائف المؤقتة وأن النساء يتحملن القدر الكبير من نتائج التدهور فى شروط العمل[٦٥]. كما أوضحت دراسة لحنان نظير ورشا رمضان أن كون المرء يعمل فى الاقتصاد غير الرسمى يزيد احتمالات أن يقع بين براثن الفقر، كما أنه إذا كان الشخص عاملا زراعيا غير ماهر فإن هذا يزيد احتمالات أن يكون فقيرا ويعمل فى الاقتصاد غير الرسمى[٦٦].

---

٦٤ انظر الجزء المتعلق بالفكر الاقتصادى وعمالة النساء فى الاقتصاد غير الرسمى فى موضع سابق من هذه الدراسة

65 Heba Nassar, Growth, Employment Policies and Economic Linkages in Egypt, ILO, Employment Sector, Working Paper 85, 2011.

66 Hanan Nazier and Rasha Ramadan, Informality and Poverty: a Causality Dilemma with Application to Egypt, ERF Working Paper 895, December 2014.

جدول رقم (٦)
عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر، موزعة حسب مستويات المعيشة (الثروة) ٪

البيان	حضر	ريف	جملة
أدنى مستوى	٣١,٥	٣٤,٠	٣٣,٦
المستوى الثانى	٤٠,٢	٢٩,٩	٣١,٧
المستوى الثالث	١٣,١	٢٤,٩	٢٢,٩
المستوى الرابع	١٣,٠	٩,١	٩,٧
المستوى الخامس	٢,٢	٢,١	٢,١
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

وهكذا يمكن تلخيص الصورة العامة أو السمات الغالبة للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى المجال غير الرسمى على النحو التالى: نساء متزوجات، شابات وفى أواسط العمر، يغلب عليهن الأمية، ويحمل بعضهن مؤهلات متوسطة أو تحت المتوسط، وينتمين لشريحة الفقراء والشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة فى كل من الريف والحضر، ويتركزن بوجه خاص فى صعيد مصر.

والسؤال الذى لا بد وأن يتطرق إلى الأذهان الآن ماهى الأنشطة الاقتصادية التى تعمل بها أولئك النسوة، وإلى أى مدى تتسق أو تتباين مجالات عملهن مع السمات الديموجرافية سالفة الذكر؟

مجالات وشروط عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر
فى الاقتصاد غير الرسمى

أولا: الأنشطة الاقتصادية ومجالات العمل:

يمثل النشاط الزراعى المجال الرئيسى لعمل النساء فى السوق لدى الأسرة بدون أجر بنسبة تصل إلى ٨٣,٧٪، يليه بفارق كبير تجارة التجزئة (١٢,٤٪)، أما النشاط الصناعى فلا يستوعب إلا نحو ٣,١٪ فقط من تلك العمالة، ويتمثل أساسًا فى صناعة الخشب ومنتجاته، وصناعة الجلد ومنتجاته والملابس الجاهزة والمنتجات الغذائية. وفيما عدا ذلك تتوزع عمالة النساء لدى الأسرة بنسب ضئيلة فى كل من أنشطة خدمات الغذاء والمشروبات والأنشطة القانونية والمحاسبية والتعليم والأنشطة الإدارية.

جدول رقم (٧)

مجالات عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر

نوع النشاط الاقتصادى	٪
زراعة المحاصيل ومنتجات الحيوان والصيد وأنشطة الخدمات ذات الصلة	٨٣,٧
صناعة المنتجات الغذائية	٠,٥
صناعة الملابس الجاهزة	٠,٤
صناعة الجلد ومنتجاته	٠,٥
صناعة الخشب ومنتجاته عدا صناعة الأثاث	١,٧
تجارة التجزئة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	١٢,٤
أنشطة خدمات الغذاء والمشروبات	٠,٢
الأنشطة القانونية والمحاسبية	٠,٢
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	٠,٢
التعليم	٠,٢
الإجمالى	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

وعلى الرغم من انطباق تلك الصورة العامة على كل المناطق الجغرافية ، فيلاحظ أن النشاط الزراعى لا يوجد بالطبع فى إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية ومدن القناة، فى حين يمثل المجال الرئيسى لاستيعاب عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر فى بقية الأقاليم بنسبة تتراوح بين ٦٣,٦٪ و ٩٠,٩٪، مع ارتفاع النصيب النسبى لذلك

النشاط فى الصعيد مقارنة بالوجه البحرى، وفى الريف مقارنة بالحضر، وذلك على النحو الموضح فى الجدول رقم (٨). ولعله من المثير للاهتمام أن النشاط الزراعى وتربية الحيوانات يمثل فى كل الأحوال المجال الرئيسى لعمل النساء لدى الأسرة بدون أجر فى الريف بغض النظر عن مستوى التعليم الذى حصلن عليه، حيث يستوعب هذا النشاط نحو ٧٩٪ من الحاصلات على مؤهل متوسط ونحو ٢٥٪ من الحاصلات على مؤهل جامعى فى الريف. وهو ما قد يعكس ندرة فرص العمل البديلة من ناحية، والقيود المفروضة على حركة النساء فى ظل نظام القيم السائد من ناحية أخرى.

ويأتى مجال تجارة التجزئة فى المرتبة الثانية فى كل المحافظات، وسواء على مستوى الحضر أو الريف، وإن كان يصل إلى أعلى معدلاته فى إقليم الإسكندرية والقناة (١٠٠٪) وأقل معدلاته فى ريف الصعيد (٦,٥٪) . أما عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر فى النشاط الصناعى فتتركز فى القاهرة فيما يتعلق بصناعة الجلد ومنتجاته، وتتوزع بين القاهرة والوجه البحرى فيما يتعلق بصناعة الملابس الجاهزة. كما تتركز عمالة هؤلاء النساء بالنسبة لصناعة المنتجات الغذائية فى كل من حضر الوجه البحرى وريف الوجه القبلى. وتوجد عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر فى صناعة الخشب ومنتجاته فى كل من حضر الوجه البحرى وحضر وريف الوجه القبلى.

جدول رقم (٨)

مجالات عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر، فى المناطق الجغرافية المختلفة ٪

نوع النشاط القتصادى	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والقناة	حضر الوجه البحرى	حضر الوجه القبلى	ريف الوجه البحرى	ريف الوجه القبلى
زراعة المحاصيل ومنتجات الحيوان والصيد وأنشطة الخدمات ذات الصلة	-	-	٦٣,٦	٧٦,٦	٨٢,٠	٩٠,٩
صناعة المنتجات الغذائية	-	-	-	١,٧	-	٠,٧
صناعة الملابس الجاهزة	١٦,٦	-	-	١,٧	-	-
صناعة الجلد ومنتجاته	٥٠,٠	-	-	-	-	-
صناعة الخشب ومنتجاته عدا صناعة الأثاث	-	-	٩,١	٥,٠	-	١,٥
تجارة التجزئة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	١٦,٧	١٠٠,٠	٢٧,٣	١٣,٣	١٧,٤	٦,٥
أنشطة خدمات الغذاء والمشروبات	١٦,٧	-	-	-	-	-
الأنشطة القانونية والمحاسبية	-	-	-	-	٠,٦	-
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	-	-	-	-	-	٠,٤
التعليم	-	-	-	١,٧	-	-
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

ولعله من الظواهر المثيرة للاهتمام وجود للنساء الحاصلات على مؤهل جامعى فى العمل لدى الأسرة بدون أجر فى مجال الأنشطة القانونية والمحاسبية فى ريف الوجه البحرى، ووجود للنساء الحاصلات على مؤهل متوسط فى العمل لدى الأسرة بدون أجر فى مجال التعليم فى حضر الوجه القبلى، وهو ما قد يعكس ضعف فرص العمل المهنى وريادة الأعمال للنساء الجامعيات فى الريف بحيث يتمثل البديل الوحيد أمامهن فى العمل لدى الأسرة فى ذات النشاط المهنى بدون أجر، كما يعكس تراجع دور الدولة فى مجال الخدمات التعليمية وتدهور مستوى تلك الخدمات فى الصعيد على النحو الذى يترك المجال للقطاع الخاص ليكون البديل حتى ولو كان القائم بالعمل نساء حاصلات على مؤهل متوسط.

هذا ونلاحظ أن المعلومات المتعلقة بشكل وطبيعة مكان العمل يمكن أن توفر صورة أكثر قربًا وتفصيلا لمجالات عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر فى المجال غير الرسمى. فيشير الجدول رقم (٩) إلى أن الأماكن الرئيسية لممارسة العمل لهؤلاء النساء تتمثل إما فى الحقل أو المزرعة (٤٦,٣٪) أو منزلها الخاص (٤١,٣٪)، وهو ما يتفق مع حقيقة أن النشاط الزراعى هو الذى يستحوذ على الغالبية الساحقة من عمل هؤلاء النساء، سواء تعلق الأمر بالعمل فى الحقل أو بنشاط تربية الدواجن والحيوانات، كما يعكس حقيقة أنهن أساسًا متزوجات ويعملن فى الغالب لدى الزوج أو أسرته.

جدول رقم (٩)
وصف مكان العمل، للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر

المكان	٪
منزلى الخاص	٤١,٢٨
محل/ مطعم	٦,٩٤
منزل آخر	٠,٧٥
مكتب/ شقة/ مبنى إدارى	٠,٥٦
كشك	٠,٣٨
بائعة فى السوق	١,١٣
بائعة متجولة بعربة	٠,٣٨
عاملة متنقلة	٠,٣٨
عشة	٠,١٩
فترينة/ ثلاجة مشروبات متصلة بالمنزل	٠,٣٨
فترينة/ ثلاجة مشروبات غير متصلة بالمنزل	٠,٣٨
قفص/ ترابيزة	٠,٣٨
عربة نقل/ نصف نقل	٠,١٩
حقل او مزرعة	٤٦,٣٤
فرن فخار/ زريبة/ مقهى/ نادى/ قرية سياحية/ صيدلية/ عيادة/ فيلا	٠,٣٨
الإجمالى	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

وفيما عدا الحقل والمنزل الخاص تعكس بقية أماكن العمل مجالات النشاط الاقتصادى الرئيسية لهؤلاء النساء ممثلة فى تجارة التجزئة والأنشطة المتعلقة بخدمات الغذاء والمشروبات، سواء تمثل موقع العمل فى محل أو مطعم (٦,٩٪)، أو بائعة فى السوق (١,١٪). وتوزعت النسبة الباقية بين كشك، فترينة/ ثلاجة مشروبات متصلة بالمنزل او غير متصلة بالمنزل، قفص أو ترابيزة، بائعة متجولة بعربة، عشة...الخ.، فضلا عن مكتب أو شقة، وهو ما قد يتسق مع الأنشطة القانونية والمحاسبية ونشاط التعليم والأنشطة الإدارية التى توجد بها نسبة ضئيلة من هؤلاء النساء خاصة فى الأقاليم ؛كما سلفت الإشارة.

ومن الجدير بالملاحظة أن التعبير الذى تستخدمه منظمة العمل الدولية عند الإشارة للعاملين لدى الأسرة بدون أجر، هو أنهم أفراد الأسرة "المساهمون"[٦٧] وهو ما يعكس نظرة لهؤلاء العاملين تعتبرهم بشكل من الأشكال ضمن أرباب وأصحاب هذا العمل الأسرى. والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو إلى أى مدى تتمتع النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر بوضع إشرافى أو مكانة تتيح لهن المشاركة الفعلية فى إدارة العمل. وتتمثل الإجابة فى الواقع المصرى على ما يبدو بالنفى. حيث تشير البيانات المستخرجة من المسح التتبعى لسوق العمل إلى أن نسبة من يتطلب عملهن الإشراف على الآخرين من بين النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر لم تتجاوز ٢,٢٪ فى الحضر و ١,٤٪ فى الريف[٦٨]، بما يعنى أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر يمارسن عملهن باعتبارهن "مجرد نفر" وليس كشريكات فى ملكية المشروع، بل إنهن فى واقع الأمر يمثلن البديل الذى تستخدمه الأسرة توفيرًا لتكلفة عامل بأجر، أو عجزًا عن تحمل تلك التكلفة.

ومن ناحية أخرى فإنه من الواضح أن طبيعة الأعمال التى تقوم بها النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر، تتسم بشكل أساسى بأنها أعمال يدوية بسيطة لا تتطلب مهارات فنية ولا مؤهلات علمية، ويتم التدريب عليها من خلال ممارسة العمل داخل الأسرة (جدول رقم ١٠) وتتوافق تلك المواصفات فى حقيقة الأمر مع السمات الديموجرافية الرئيسية لهؤلاء النساء باعتبار أن غالبيتهن أميات كما سلفت الإشارة، بحيث يمكن القول بأنه بوجه عام لا توجد فجوة بين مواصفات هؤلاء النساء ومواصفات أو متطلبات الأعمال الموكلة إليهن.

---

67 ILO, General Report, Seventh Conference of Labour Statistics, Geneva, 24 November – 3 December 2003, p. 51.

٦٨ السؤال رقم ٥١٠٥، استمارة الاستقصاء الفردى، القسم ٥,١

جدول رقم (١٠)

إجابات العاملات لدى الأسرة بدون أجر، حول مواصفات ما يقمن به من أعمال ٪

نوع الإجابة	حضر	ريف	جملة
هل يتطلب العمل مهارات فنية:			
نعم	٨,٧	٣,٦	٤,٥
لا	٩١,٣	٩٦,٤	٩٥,٥
كيفية اكتساب تلك المهارات:			
التعليم العام (ما عدا الفنى)	-	٦,٣	٤,٢
التدريب المهنى	-	٦,٢	٤,٢
من خلال أسطى	١٢,٥	-	٤,٢
من خلال العمل فى منشأة قطاع خاص	-	٦,٣	٤,٢
من خلال العمل فى مشروع أسرى	٨٧,٥	٨١,٢	٨٣,٢
نوع ومستوى التعليم المطلوب:			
لا يتطلب تعليمًا	٩٠,٢	٩٣,٢	٩٢,٧
شهادة محو أمية	٥,٤	٤,٥	٤,٧
تعليم ابتدائى	١,١	٠,٩	٠,٩
تعليم إعدادى	-	٠,٥	٠,٤
ثانوى عام أو فنى	٣,٣	٠,٥	٠,٩
معهد عالٍ	-	٠,٢	٠,٢
مؤهل جامعى	-	٠,٢	٠,٢
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

ثانيًا: ظروف العمل، ومدى توافر شروط العمل اللائق:

تنصرف شروط العمل اللائق بوجه عام إلى ما يتمتع به العامل من حقوق من حيث الحصول على أجر نقدى يكفل له ولأسرته الحياة الكريمة والتمتع بإجازات مدفوعة الأجر، ووجود حد أقصى لساعات العمل تتم فى مواعيد ملائمة وتتوفر لها شروط السلامة والصحة المهنية، ومدى توفر الحماية القانونية للعامل من خلال عقد عمل يتسم بالاستقرار، وحماية اجتماعية من خلال نظام للتأمينات الاجتماعية والمعاشات والتأمين الصحى، وأخيرًا حق العامل فى التنظيم النقابى[٦٩].

وتشترك النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر مع بقية العاملات فى الاقتصاد غير الرسمى فى عدم التمتع بعقود قانونية أو حماية اجتماعية، وهى بالطبع من العناصر الأساسية فى شروط العمل اللائق، ولكن أخذًا فى الاعتبار أن هؤلاء

69 Sylvia Chant and Carolyn Pedwell, Women, Gender and The Informal Economy: An Assessment of ILO Research and Suggested Ways Forward, London School of Economics, 2008.

النساء يفتقرن أيضًا إلى عنصر الأجر النقدى والإجازات مدفوعة الأجر فإن التساؤل لا بد وأن يُثار عن وضعهن المقارن بالنساء العاملات فى الاقتصاد غير الرسمى بأجر، وما إذا كان مجمل شروط عملهن لدى الأسرة أفضل أو أسوأ من العاملات الأجيرات.

جدول رقم (١١)

مقارنة بين ظروف عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر أو فى المجال غير الرسمى بأجر

البيان	حضر	ريف	جملة
متوسط ساعات العمل اليومية (ساعة)			
لدى الأسرة بدون أجر	٦,٢	٥,٣	٥,٥
عمل غير رسمى بأجر	٨,٣	٧,٣	٨,٠
العمل ليلا بعد السابعة مساء (٪ من الحالات)			
لدى الأسرة بدون أجر	٤٣,٥	٢٩,٠	٣١,٥
عمل غير رسمى بأجر	٣٤,٢	١٩,٥	٢٧,٩
مدى وجود تأمين اجتماعى			
لدى الأسرة بدون أجر	-	-	-
عمل غير رسمى بأجر	-	-	-
مدى وجود عقد قانونى			
لدى الأسرة بدون أجر	-	-	-
عمل غير رسمى بأجر	-	-	-
مدى الانضمام لنقابة عمالية أو مهنية أو رابطة			
لدى الأسرة بدون أجر	-	٠,٢	٠,٢
عمل غير رسمى بأجر	٨,٥	٢,٤	٥,٩
مدى وجود تأمين صحى أو خدمات علاجية			
لدى الأسرة بدون أجر	-	٠,٥	٠,٤
عمل غير رسمى بأجر	١,٨	٤,١	٢,٨

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

ويشير الجدول رقم (١١) إلى أنه باستثناء عدد ساعات العمل فإن شروط عمل النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر تعتبر أسوأ من العاملات بأجر فى الاقتصاد غير الرسمى، سواء تعلق الأمر بالاضطرار الى العمل ليلا بعد السابعة مساء، أو عدم القدرة على التنظيم والتفاوض من خلال نقابات وروابط مهنية أو عمالية، أو عدم التمتع بتأمين صحى وخدمات علاجية من خلال العمل. وتعكس هذه الظروف حقيقة أن قانون العمل ينص بالفعل على استبعاد "أفراد أسرة صاحب العمل" من سريان القانون فيما يتعلق بتنظيم التشغيل واشتراطات السلامة الصحية والمهنية، واللوائح المالية والإدارية.[٧٠]

٧٠ قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، مادة (٤).

وهنا لابد من التأكيد على عدد من الملاحظات. أولها أن البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل ٢٠١٢ تشير إلى أن متوسط ساعات العمل للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر تقل كثيرًا عن العاملات بأجر (خمس ساعات ونصف ساعة مقابل ٨ ساعات) وأن هذه الظاهرة تنطبق على كل من الريف والحضر. ومع ذلك ففى تصورنا أنه لابد من التعامل مع تلك النتيجة بكثير من الحذر والتذكير بأن إحدى الملاحظات الأساسية على البيانات الخام للمسح أنها متحيزة لأدنى فيما يتعلق بعمل النساء الريفيات فى السوق على وجه التحديد[٧١]. وقد لاحظنا أن الأسئلة المطروحة فى المسح تحدد مفهوم العمل للسوق فى "كل عمل بغرض البيع أو التسويق/ الحصول على أجر/ أو مشروع أسرى بهدف البيع أو التسويق». ورغم سلامة المفهوم فإنه عندما يكون الجزء الأكبر من العمل لدى الأسرة وبدون أجر فربما يحدث اللبس لدى المبحوثات فيما إذا كان هذا يمثل حقيقة عملا للسوق [٧٢]. ناهيك عن أن العمل بالزراعة فى الريف المصرى يسود فيه الأسلوب المعروف «بالمزاملة» حيث تقوم النساء بمساعدة الأسر الأخرى فى القرية فى بعض أنشطتهم الزراعية الموسمية، مقابل قيام نساء الأسر الأخرى بعمل الشىء نفسه مع أسرهن. هذا الشق من عمل النساء شائع فى الريف المصرى[٧٣]، وفى تصورنا أن المجالات المحددة لعمل السوق فى المسح لم تتمكن من أخذه فى الاعتبار.[٧٤] وبالتالى فليس من المؤكد أن ساعات عمل النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى المجال غير الرسمى هى حقا أقصر من ساعات عمل النساء الأجيرات.

ولعله من الملاحظات المهمة أيضا التى يشير إليها الجدول رقم (١١) أن

---

٧١ انظر: سلوى العنترى، تقدير قيم العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر، مؤسسة المرأة الجديدة، ديسمبر ٢٠١٤، ص ٥٤ – ٥٥.

٧٢ أقر القائمون بتنظيم المسح بإمكانية حدوث هذا اللبس وحاولوا تنبيه القائمين على إجراء المقابلات إلى الأخطاء التى يمكن أن ترد فى هذا المجال «يحتمل نقص شمول الحصر لعمالة المرأة التي تعمل لحسابها خاصة في الأنشطة التي تزاول داخل المنزل مثل: تجارة الخضراوات ، الفاكهة ، الحلوى ، منتجات الألبان ، البيض... الخ حياكة الملابس، التطريز، شغل التريكو والإبرة للغير.. الخ، الصناعات اليدوية مثل صناعة الأقفاص، السجاد، غزل الصوف أو القطن.. الخ».

كما أقر القائمون بالمسح بأنه « يجب التحقق عما إذا كان الطالب/ الطالبة أو الأنثى المتفرغة لأعمال المنزل زاولت أيا من الأعمال خلال أسبوع البحث لبعض الوقت لحساب الأسرة أو لمساعدة أحد أفرادها في إنتاج سلعة أو خدمة بغرض البيع أو المقايضة بدون أجر سواء داخل المنشأة أو خارج المنشآت (داخل المنزل أو خارجه). فإذا كانت الاجابة بنعم فيكون الفرد مشتغلاً وتصحح الإجابات على ضوء ذلك».

انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، و منتدى البحوث الاقتصادية، البحث التتبعى لخصائص سوق العمل فى مصر، كتيب تعليمات الباحثين، فبراير ٢٠١٢، ص ٨

٧٣ انظر على سبيل المثال: بشير صقر، الفلاح المصرى لا يلدغ من جحر مرتين – عن الأشكال التنظيمية للكفاح الفلاحى فى مصر، مركز ابحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية فى العالم العربى، مايو ٢٠١٠
www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=216701&t=3

٧٤ حددت استمارة الاستقصاء ١٧ مجالا للعمل ليس من بينها مساعدة الغير فى الأنشطة الزراعية. استمارة الاستقصاء الفردى، الفصل ٤، القسم ٢ر٤. المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

هناك نسبة من النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر (٠,٤٪) يتمتعن بتأمين صحى وخدمات علاجية من خلال العمل، رغم أنهن لا يتمتعن بتأمين اجتماعى من خلال ذلك العمل. وتجد هذه الظاهرة تفسيرها فى أن بعض هؤلاء النساء لديهن تأمين من خلال النقابات المهنية والتى يشترط عضويتها لممارسة العمل، كما هو الحال بالنسبة لنقابة المحامين على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى فإن البيانات التفصيلية لهذه الشريحة من العاملات لدى الأسرة بدون أجر توضح أن بعضهن لديه اشتراك فى تأمين صحى عن طريق الهيئة العامة للتأمين الصحى، سواء لأنهن سبق أن عملن فى المجال الرسمى[٧٥]، أو لأنهن يحصلن على هذا التأمين الصحى والخدمات العلاجية من خلال نظام علاج الأسر، بموجب اشتراك الزوج أو الأب[٧٦].

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر توضح أن نسبة النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر اللائى تعرضن لإصابات أو مشكلات صحية لا تتجاوز نسبة ضئيلة تقدر بنحو ٢,٣٪ فقط، كما تشير إلى أن معظم تلك المشكلات تقع فى الريف وتتمثل فى إصابات سطحية أو جروح مفتوحة (٣٣,٣٪) ، التواء أو خلع (٣٣,٣٪)، آلام فى الظهر والمفاصل أوانزلاق غضروفى (١٦,٧٪). وعلى الرغم أن بعض هذه الإصابات تعكس طبيعة عمل الغالبية الكبرى من هؤلاء النساء فى مجال الزراعة وتربية الحيوانات، لكنه يجب التعامل مع هذه البيانات أيضًا بحذر شديد سواء من حيث ضآلة النسبة أو نوع الإصابات والمشكلات الصحية.

ونشير هنا على سبيل المثال إلى ما توصلت إليه إحدى الدراسات الميدانية من أن النساء العاملات فى الزراعة يقمن بأعمال شاقة وخطيرة، أخطرها على الإطلاق القيام بأدوار ملموسة فى عملية خلط وتقليب ورش المبيدات، كما يتعرضن لإصابات مرتبطة بالحمل، أغلبها سقوط حمل[٧٧]. وتؤكد الأمم المتحدة فى أحد تقاريرها[٧٨] الظاهرة نفسها؛حيث توضح أن النساء اللائى فى سن الإنجاب والحوامل العاملات فى مجال

---

٧٥ تشير المادة ٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التأمينات الاجتماعية إلى أن شرط الانتفاع بمزايا نظام التأمين الصحى تقتصر على مجرد أن يكون المريض قد اشترك فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة، وأن هذا الشرط لا يسرى على العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كما لا يسرى على أصحاب المعاشات. كما تشير المادة ٧٤ إلى أن أحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها فى القانون تسرى على أصحاب المعاشات ما لم يطلبوا عدم الانتفاع بها.

٧٦ تشير المادة ٧٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التأمينات الاجتماعية إلى أنه يجوز لرئيس الوزراء أن يصدر قرارًا بسريان أحكام التأمين الصحى على زوج المؤمن عليه أو صاحب المعاش ومن يعولهم من أولاد.

٧٧ حسنين كشك و محمود مرتضى، احتياجات الحماية التشريعية للمراة العاملة فى الزراعة فى القرية المصرية (دراسة ميدانية) جمعية الصعيد للتنمية، مركز دراسات التنمية البديلة، ١٩٩٩.

٧٨ أنان جروفر، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعنى بحق كل إنسان فى التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ابريل ٢٠١٢، النسخة العربية، ص٢٠-٢١.

الزراعة يتعرضن للمبيدات شديدة الخطورة، التى لا تؤذى صحتهن فحسب، بل أيضا صحة أطفالهن. وقد يولد الأطفال بتشوهات خلقية نتيجة تعرضهم فى الرحم لكيماويات سامة تسبب لهم في الإعاقة طوال حياتهم.

ويتمثل أحد مجالات المقارنة أيضًا بين شروط عمل النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر والنساء العاملات بأجر فى الاقتصاد غير الرسمى فى مدى ما يتسم به هذا العمل من استقرار. فيوضح الجدول رقم (١٢) أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر يتمتعن بدرجة أكبر من الاستقرار فى عملهن بالمقارنة بالعاملات بأجر، حيث يتمثل عملهن فى عمل دائم فى أكثر من ٨٨٪ من الحالات، بعكس العاملات بأجر، واللائى تقتصر نسبة العاملات منهن فى عمل دائم على نحو ٤٣,٥٪ فقط. ومع ذلك فأتصور أنه يجب التعامل مع هذه النتيجة بحذر وعدم القفز إلى افتراض أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر يتمتعن بدرجة أعلى من شروط العمل اللائق فى هذا الشأن. فالواقع أننا إذا تذكرنا أن معظم النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر متزوجات يعملن على الأرجح لدى الزوج أو أسرته، يصبح استقرار العمل مفهومًا، لأنه ببساطة مرتبط باستمرار واستقرار علاقة الزواج نفسها. كما أنه يمكن تفسير انخفاض نسبة ديمومة العمل فى المجال غير الرسمى للنساء العاملات بأجر ليس فقط بهشاشة علاقة العمل ولكن ربما أيضًا بسبب سعيهن المستمر لتغيير العمل والبحث عن شروط أفضل، وهى الإمكانية التى قد لا تتوافر للنساء العاملات لدى الأسرة.

جدول رقم (١٢)

مدى استقرار عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر مقارنة بالعاملات فى المجال غير الرسمى بأجر ٪

البيان	حضر	ريف	جملة
عمل لدى الأسرة بدون أجر			
دائم	٨٨,٠	٨٨,٩	٨٨,٧
مؤقت	١,١	١,١	١,١
موسمى	-	٠,٧	٠,٦
متقطع (عرضى)	١٠,٩	٩,٣	٩,٦
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عمل غير رسمى بأجر			
دائم	٥٤,٩	٢٨,٥	٤٣,٥
مؤقت	٣١,١	٣٥,٠	٣٢,٨
موسمى	٠,٦	٣,٢	١,٧
متقطع (عرضى)	١٣,٤	٣٣,٣	٢٢,٠
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

ثالثا: مدى الرضا عن العمل:

يشير التحليل الذى قدمناه حتى الآن لظروف وشروط عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر إلى أن تلك الشروط تعتبر أسوأ مما عليه الحال بالنسبة للعاملات بأجر فى المجال غير الرسمى، والسؤال الآن هو إلى أى مدى تشعر هؤلاء النسوة بالرضا عن عملهن ؟

الإجابة التى يوضحها الجدول رقم (١٣) تشير إلى ظاهرة جديرة بالاهتمام تتمثل فى أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر يشعرن بالرضا عن عملهن بدرجة أكبر من العاملات بأجر فى المجال غير الرسمى. فيشير الجدول إلى أن نسبة من يشعرن بالرضا نوعًا ما والرضا التام عن العمل تبلغ نحو ٨١,٩٪ من إجمالى المبحوثات العاملات لدى الأسرة بدون أجر، فى حين تبلغ تلك النسبة للنساء العاملات بأجر فى المجال غير الرسمى نحو ٥٩,٦ ٪ فقط. بل إن الجدول يشير إلى أن غالبية الراضيات من بين العاملات لدى الأسرة بدون أجر يقعن فى فئة "راضٍ تمامًا" فى حين أن اغلب الراضيات من العاملات بأجر يقعن فى فئة "راضى نوعا ما".

جدول قم (١٣)
درجة الرضا عن العمل لدى الأسرة بدون أجر ٪

البيان	حضر	ريف	جملة
عمل لدى الأسرة بدون أجر			
غير راضٍ تمامًا	٤,٣	١,٥	٢,١
غير راضٍ نوعًا ما	٤,٣	٥,٠	٤,٩
محايد	١٢,٠	١٠,٩	١١,١
راضٍ نوعًا ما	٢٤,٠	٢٥,٢	٢٤,٩
راضٍ تمامًا	٥٥,٤	٥٧,٤	٥٧,٠
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عمل غير رسمى بأجر			
غير راضٍ تمامًا	١١,٠	١٦,٣	١٣,٢
غير راضٍ نوعًا ما	١٣,٤	٧,٣	١٠,٨
محايد	١٤,٠	١٩,٥	١٦,٤
راضٍ نوعًا ما	٣٢,٩	٣٦,٦	٣٤,٥
راضٍ تمامًا	٢٨,٧	٢٠,٣	٢٥,١
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

وإزاء هذا الرضا العميق من جانب النساء عن ظروف وشروط العمل لدى الأسرة بدون أجر، لابد وأن يتساءل المرء عن عناصر ذلك الرضا، أو بمعنى آخر ترى ما هو الجانب أو الجوانب التى تجعل النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر أكثر رضا عن العاملات بأجر؟

جدول رقم (١٤)

تفاصيل عناصر الرضا عن العمل لدى الأسرة بدون أجر ٪

البيان	غير راضٍ تمامًا	غير راضٍ نوعًا ما	محايد	راضٍ نوعًا ما	راضٍ تماما	لا ينطبق
١- الاستقرار (الأمن الوظيفى)						
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٢,٨	٣,٤	٥,٤	١٢,٨	٣٥,٦	٤٠,٠
- عمل غير رسمى بأجر	١٩,٩	١٥,٣	١٢,٩	٢٤,٠	١٧,٨	١٠,١
٢- نوع العمل						
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	١,٩	٣,٤	٩,٦	٢٩,٩	٤٨,٨	٦,٤
- عمل غير رسمى بأجر	١١,٥	١٢,٩	١٣,٩	٣٣,٥	٢٧,٩	٠,٣
٣- عدد ساعات العمل						
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	١,٣	٤,٧	٩,٤	٢٤,٤	٤٧,٣	١٢,٩
- عمل غير رسمى بأجر	٩,٧	١٢,٩	١٤,٣	٢٩,٣	٣١,٠	٢,٨
٤- مواعيد العمل						
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٢,١	٢,٤	٦,٨	٢٠,٦	٥٠,١	١٨,٠
- عمل غير رسمى بأجر	٨,٧	٩,١	١٠,٨	٣٥,٩	٣٢,٤	١٣,١
٥- ظروف وبيئة العمل						
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٢,٤	٥,٤	١٠,٣	٢٦,٥	٤٩,٩	٥,٥
- عمل غير رسمى بأجر	٧,٧	٩,٤	٢٠,٢	٣٢,٤	٢٩,٦	٠,٧
٦- المسافة للعمل والتنقل						
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	١,٧	٢,٤	٦,٢	١٧,٦	٤٥,٤	٢٦,٧
- عمل غير رسمى بأجر	٦,٦	٧,٠	١٢,٩	٣١,٣	٤٠,١	٢,١
٧- المواءمة بين المؤهلات والقدرات وبين العمل						
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٣,٨	٣,٩	٧,٩	١٩,١	٥٠,١	١٥,٢
- عمل غير رسمى بأجر	١٢,٢	٧,٧	١٢,٢	٢٧,٢	٣٣,٤	٧,٣

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

يشير الجدول رقم (١٤) إلى أن درجة رضا العاملات لدى الأسرة بدون أجر أعلى من النساء العاملات بأجر فى الاقتصاد غير الرسمى فيما يتعلق بكل عناصر الرضا الوظيفى والتى تشمل الاستقرار (الأمن الوظيفى) ونوع العمل وعدد ساعاته ومواعيده، فضلا عن ظروف وبيئة العمل، والمسافة للعمل والتنقل، والمواءمة بين المؤهلات والقدرات وبين العمل. وجاء فى أعلى سلم درجات الرضا الوظيفى كل من

عنصرى المواءمة بين المؤهلات والقدرات والعمل، ومواعيد العمل، وهو ما يعكس إلى حد كبير حقيقة أن غالبية العاملات لدى الأسرة بدون أجر أميات أو حاصلات على قدر متواضع من التعليم بالفعل، كما يعكس ما قد تتسم به مواعيد العمل لدى الأسرة من مرونة توفر للنساء الفرصة لرعاية الأطفال والقيام بمهام الرعاية لأسرهن. ولعله مما يعزز هذا التفسير أن رعاية الأطفال قد مثلت ٢٦,٧٪ من أسباب تحول النساء اللائى كن يعملن فى المجال غير الرسمى بأجر إلى العمل لدى الأسرة بدون أجر، وهى نسبة ترتفع بشكل ملحوظ عن المتوسط العام لنساء المسح ككل والذى لا يتجاوز فيه هذا السبب ١٥٪.

وفى تصورنا أن جزءًا مهمًا من تفسير مسألة رضا النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى المجال غير الرسمى عن تفاصيل علاقة العمل، قد يرجع إلى أنهن لا ينظرن لأنفسهن باعتبارهن نساء عاملات، بل ينظرن لهذا العمل باعتباره امتدادًا للواجبات الأسرية، خاصة فى ظل عدم وجود أى نوع من العلاقة التعاقدية ناهيك عن أى أجر محدد. فتشير البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل ٢٠١٢ إلى أنه عند توجيه السؤال للعاملات لدى الأسرة بدون أجر فى المجال غير الرسمى "ما علاقتك بصاحب العمل قبل حصولك على هذا العمل"[٧٩] لم يتم تسجيل أى إجابة من أى مبحوثة من بينهن، فى حين أن إجابات العاملات بأجر فى المجال نفسه عددت أشكال العلاقة مع صاحب العمل وما إذا كان أحد أفراد الأسرة المعيشية أو قريب من خارج الأسرة المعيشة أو جار أو معرفة شخصية، أو أنه لا توجد علاقة..إلخ، بما يعكس الوعى بأنهن فى علاقة عمل حقيقية حتى ولو كان صاحب العمل هو أحد أفراد الأسرة.

وفى تصورنا أن عدم وعى النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر بأنهن فى علاقة عمل حقيقية بشروط متدنية يستدعى فى الأذهان أفكار أمارتيا سن حول "الوعى الخاطىء" للنساء فى المجتمعات التقليدية بمصالحهن، والذى يؤدى إلى أنهن يصبحن شريكات فى تكريس عدم المساواة وتعميق وضعهن الأدنى فى الأسرة.

---

٧٩ سؤال رقم ٥١٣٦، استمارة الاستقصاء الفردى، القسم ٥,١

العمل لدى الأسرة بدون أجر وإحساس النساء بذواتهن وحقهن فى المساواة

تؤكد الأدبيات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، والحركات النسوية جميعًا أن التمكين الاقتصادى للنساء يمثل شرطا ضروريا لزيادة مشاركتهن فى صناعة القرار سواء على المستوى السياسى أو فى مؤسسات العمل أو فى داخل الأسرة. كما تتفق تلك الأدبيات على أن إزالة كل القيود التى تحول دون زيادة مشاركة النساء فى العمل بأجر وفى ريادة الأعمال تمثل نقطة البدء لتمكينهن الاقتصادى، باعتبار أن العمل فى السوق بأجر يشكل أحد المحاور الأساسية لتمتع النساء بالاستقلال الاقتصادى والمشاركة فى الحياة العامة، على النحو الذى يعزز مكانتهن الاجتماعية وقدرتهن على المشاركة فى صنع القرار. وقد تبنت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة هذا المفهوم للتمكين الاقتصادى للنساء، بدءا باتفاقية إزالة كل صور التمييز ضد النساء CEDAW فى عام ١٩٧٩[٨٠]، واتفاقيات المساواة بين طرفى النوع الاجتماعى فى إطار منظمة العمل الدولية[٨١]. وتعهدت ١٨٩ دولة وقعت على إعلان مؤتمر الأمم المتحدة للنساء فى بكين عام ١٩٩٥ باتخاذ إجراءات ملموسة لزيادة مراكز النساء فى الاقتصاد[٨٢]. وتم التأكيد على تلك الأهداف بعد مرور عشرين عامًا بالاتفاق على إزالة التفرقة الوظيفية[٨٣]. كما أدرجت الأمم المتحدة هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء ضمن الأهداف الإنمائية الثمانية التى تم تحديدها فى عام ٢٠٠٠ واتفقت دول العالم على تحقيقها ببلوغ عام ٢٠١٥، والمعروفة بأهداف الألفية. وركزت تلك الأهداف بوجه خاص على إزالة التفاوت بين الجنسين فى التعليم بكل مراحله، وزيادة نصيب النساء من الأعمال مدفوعة الأجر فى القطاع غير الزراعى[٨٤].

وعلى صعيد الفكر الاقتصادى تؤكد أعمال أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد، على سبيل المثال، أهمية العمل فى السوق بأجر كسبيل لتدعيم حرية النساء، فحرية المرأة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاب ورعاية الأطفال وتغيير

80 www.ohchr.org/en/professionalInterest/pages/CEDAW.aspx
81 www.ilo.org/gender/Aboutus/ILOandGenderEquality/lang--en/index
82 United Nations, Report of the Fourth World Conference on Women, Beijing, 4 – 15 September 1995, p. 2 – 5.
83 The Beijing Platform for Action Turns 20, www.unwomen.org/en
84 www.un.org/ar/millenniumgoals

تقسيم العمل المستند إلى النوع الاجتماعى، كل ذلك يرتبط بحرية العمل خارج المنزل مقابل أجر. فحصول النساء على دخل مستقل يؤدى إلى تحسين مكانتهن الاجتماعية فى داخل الأسرة وفى المجتمع ككل[٨٥]. ويؤكد سن أن هناك فرقًا بين السياسات والإجراءات التى ترمى إلى تحسين رفاهية ومستوى جودة الحياة للنساء من خلال إزالة التمييز وتحقيق ظروف حياة أفضل، والسياسات والإجراءات التى تدعم شعور النساء بذواتهن وحقهن فى المساواة Women's Agency. ففى النوع الأول من السياسات تكون النساء فى موقف المتلقى، أما النوع الثانى من السياسات فيجعل النساء طرفا فاعلا يسعى بنفسه إلى إنجاز التحولات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى تحسين حياة كل النساء والرجال.

أما على صعيد الفكر الماركسى التقليدى فيتم الربط تلقائيًا بين عمل النساء فى السوق بأجر وتعزيز مكانتهن الاجتماعية والسياسية. فتشير أعمال روزا لوكسمبورج على سبيل المثال إلى أن حصول النساء على المساواة السياسية يتعين أن يستند إلى أرضية اقتصادية صلبة تتمثل فى عملهن بأجر. فالعمل بأجر والاتحادات العمالية والديمقراطية الاشتراكية قد أدت جميعها إلى الارتقاء بالمرأة العاملة[٨٦].

والسؤال الآن هو هل يؤدى عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر، باعتباره عملا للسوق، إلى تعزيز مكانتهن داخل الأسرة وإحساسهن بذواتهن وحقوقهن، كما يفترض أن يكون عليه الحال بالنسبة للعاملات بأجر؟ وهل تختلف مكانة النساء العاملات فى السوق لدى الأسرة بدون أجر، عن مكانة ربة المنزل التى لا تعمل للسوق؟

أولا: مكانة النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر من حيث حرية اختيار مجال العمل:

تتمتع النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر كما سلفت الإشارة بدرجة أكبر من الاستقرار فى عملهن بالمقارنة بالعاملات بأجر، ولكن السؤال هو إلى أى مدى تملك هؤلاء النساء حرية الاختيار بين الاستمرار فى ذلك العمل أو البحث عن عمل بديل؟ وعلى الرغم من عدم وجود أسئلة فى استمارة استقصاء البحث التتبعى لسوق العمل تتيح التعرف بشكل مباشر على تلك الجوانب ففى تصورنا أن ارتباط العمل بعلاقة الزواج أو بالأسرة يجعل مسألة حرية الاختيار أو القدرة على تغيير العمل

85 Amartya Sen, Development as Freedom, New York, Anchor Books, 1999, p. 194

86 Rosa Luxemburg, "Women's Sufferage and Class Struggle" in Dick Howard, Selected Political Writings of Rosa Luxemburg, 1912, New York, Monthly Review Press, 1971, p. 216 - 221

مسألة صعبة. فالقضية هنا لا تتعلق فقط بحرية الاختيار ولكن أيضًا بمدى القدرة على تحمل عواقب ذلك الاختيار. وفى كل الأحوال فالمؤكد أن علاقة الزواج ورأى الأسرة قد مثل أحد الجوانب المهمة فى تحول بعض النساء من العمل بأجر فى المجال غير الرسمى إلى العمل لدى الأسرة بدون أجر، وخاصة فى الريف (٤٨,٥٪ مقابل ٢٥٪ فى الحضر) ،وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١٥). كما يشير الجدول نفسه إلى أن رعاية الطفل قد مثلت ثانى أكبر سبب لترك العمل فى المجال غير الرسمى بأجر والتحول إلى العمل لدى الأسرة بدون أجر (٢٦,٩٪ فى الريف و ٢٥٪ فى الحضر). وفى تصورنا أنه بالإضافة إلى أثر علاقة الزواج ورأى الأسرة فى حدوث هذا التحول فإنه يعكس أيضًا تدنى شروط العمل فى الاقتصاد غير الرسمى سواء من حيث الحق فى الحصول على إجازات الوضع مدفوعة الأجر أو مدة تلك الإجازات، أو مواعيد وعدد ساعات العمل.

جدول رقم (١٥)
أسباب عدم الاستمرار فى العمل بأجر، من بين النساء العاملات حاليًا لدى الأسرة بدون أجر ٪

أسباب ترك العمل بأجر	حضر	ريف	جملة
رفض الزوج أو الخطيب	٢٥	٢٦,٩	٢٦,٧
رفض الأب	-	٣,٩	٣.
رفض فرد آخر من أفراد الأسرة	-	٧,٧	٦,٧
لا يوجد وظائف مناسبة	٢٥	٩.	٦,٧
لرعاية الأطفال	٢٥	٢٦,٩	٢٦,٧
لا ترغب فى العمل	-	١١,٥	١٠,٠
الزواج	٢٥	١٩,٢	٢٠,٠
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

وفى إطار محاولة الاستدلال على عنصر الاختيار/ الإجبار فى هذا النوع من علاقات العمل وجدنا أنه بسؤال المبحوثات اللائى سبق لهن العمل بأجر فى المجال غير الرسمى ثم تحولن إلى العمل لدى الأسرة بدون أجر عن مدى استعدادهن للعودة للعمل بأجر، جاءت الإجابات لتوضح أن مستوى حماسهن لإجراء ذلك التحول أقل كثيرًا من المتوسط السائد لدى نساء المسح ككل.

جدول رقم (١٦)

الموقف المقارن للنساء من العودة للعمل بأجر ٪

البيان	يعملن لدى الأسرة بدون اجر	المبحوثات فى المسح ككل
نعم	٦,٧	٢٦,١
إذا كان هناك حاجة مادية	٦,٧	٩,٨
على حسب ظروف الأسرة	١٠,٠	١٥,١
على حسب الوظائف المتاحة	-	٨,٨
على حسب الظروف	٦,٧	١,٠
لا	٣٦,٦	٩,٢
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

أما فيما يتعلق بمحاولة الاستدلال على عنصر الاختيار/ الإجبار فى هذا النوع من علاقات العمل من خلال أثره على استمرار النساء فى الدراسة أو تركها للعمل لدى الأسرة، فيلاحظ أن هذا السبب قد مثل نسبة ضئيلة للغاية من بين أسباب ترك الدراسة، وتركزت جميعها فى الريف (٢,٣٪)، وإن كان الأمر لا يزال يحتاج إلى مزيد من الدراسة للتعرف على ما إذا كانت النساء اللاتى أجبرن على ترك الدراسة والعمل لدى الأسرة قد استطعن تغيير عملهن فى مرحلة عمرية تالية والتوجه إلى العمل فى السوق بأجر، أم استمررن فى العلاقة نفسها من خلال العمل لدى الزوج أو أسرته.

جدول رقم (١٧)

أسباب ترك الدراسة للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر ٪

أسباب ترك الدراسة	حضر	ريف	جملة
إتمام التعليم	٤٥,٢	٤١,٢	٤٢,٠
لا توجد مدارس لتعليم أعلى	-	٠,٨	٠,٦
مصروفات الدراسة والزى المدرسى	٩,٧	٣,٨	٤,٩
المدرسة بعيدة	-	٠,٨	٠,٦
المساعدة فى المنزل	٦,٤	٩,٢	٨,٦
الاضطرار للعمل خارج الأسرة	-	١,٥	١,٢
المساعدة فى العمل لدى الأسرة	-	٢,٣	١,٩
عدم رغبة الوالدين	١٢,٩	١٢,٢	١٢,٤
لم أرغب فى التكملة	٢٢,٦	١٦,٨	١٧,٩
سوء معاملة المدرسين	٣,٢	٣,٠	٣,١
السقوط المتكرر		٢,٣	١,٩
الزواج	-	٣,٨	٣,١
مشكلات صحية وعائلية	-	١,٥	١,٢
لا أعرف	-	٠,٨	٠,٦
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

أيضًا يلاحظ أنه على الرغم مما تشير إليه البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل من محاولة بعض النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر الالتحاق بعمل ثانوى للحصول على دخل نقدى، لكن هذه النسبة قد اتسمت بالتواضع الشديد ولم تتجاوز ١,١٪ من العاملات فى الريف على وجه التحديد، ولعل من أبرز الصور فى هذا الشأن قيام النساء بتربية بعض الدواجن أو الحيوانات وصنع بعض منتجات الألبان لحسابهن الشخصى والقيام ببيعها للحصول على دخل نقدى.

وفى النهاية يمكن القول أنه على الرغم أن عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر قد لا يتطابق مع مفهوم العمل القسرى، لكنه وبكل تأكيد لا يعكس، فى تصورنا، قدرًا كبيرًا من حرية الاختيار، سواء لعدم توافر البديل موضوعيًاً فى ظل مستويات تعليم ومهارات هؤلاء النساء والتى قد تكون ناتجة أصلا عن قرارات الأسرة ونظام القيم السائد، أو نظرًا للتكلفة المرتفعة التى قد يتحملنها فى حالة الصدام مع الزوج أو الأسرة بسبب اختيار عمل بديل.

ثانيًا: مكانة النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر من حيث المشاركة فى صنع القرار:

يشير الجدول رقم (١٨) إلى أن مشاركة الزوجات العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى صنع القرارات فى داخل الأسرة تختلف طبقا لطبيعة القرار. فترتفع نسبة المشاركة فى القرارات وثيقة الصلة بالعمل المنزلى، و القرارات المتعلقة بهؤلاء النساء شخصيًا، وتنخفض نسبة المشاركة فى القرارات ذات الوزن الاقتصادى الكبير بالنسبة للأسرة و القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء. كما أنه بوجه عام ترتفع نسبة مشاركة الزوجات العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى صنع القرار فى الحضر مقارنة بالريف.

و يمكن القول بأن المعلومات المستخرجة من المسح التتبعى لسوق العمل فيما يتعلق بالأطراف المشاركة فى اتخاذ القرار فى داخل الأسرة تعكس استمرار أثر الأسرة الممتدة فى الريف المصرى مقارنة بالحضر، حيث تتعدد مجالات مشاركة أبوى الزوج فى اتخاذ القرارات بالنسبة للنساء العاملات بدون أجر لدى الأسرة فى الريف لتشمل كل المجالات وترتفع نسبتها إلى ٧,٥٪ فيما يتعلق بكل من شراء حاجة كبيرة للبيت و تحديد نوع الطعام اليومى وتصل إلى ٩,٣٪ فيما يتعلق بشراء الطلبات اليومية. أما فى الحضر فلا تتجاوز نسبة الحالات التى يتم فيها اتخاذ القرارات داخل

الأسرة من جانب أبوى الزوج فى أعلى مستوياتها (زيارة المبحوثة لأهلها أو أصحابها أو أقاربها) ٥,٧٪

جدول رقم (١٨)

الأطراف المشاركة فى اتخاذ القرار فى داخل الأسرة، بالنسبة للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى المجال غير الرسمى فى كل من الريف والحضر ٪

الموضوع	وحدها	الزوج	هى والزوج سويا	حماها وحماتها	هى وزوجها وحماها وحماتها	آخرون	لا ينطبق
أولا- فى الحضر:							
شراء حاجة كبيرة فى البيت	١,٩	٥٢,٨	٣٤,٩	٣,٨	٣,٨	-	٣,٨
شراء الطلبات اليومية	٦٤,١	١٣,٢	١٨,٩	٣,٨	-	-	-
زيارة اهلها/اصحابها أو أقاربها	١٣,٢	٢٠,٧	٦٠,٤	٥,٧	-	-	-
أكل كل يوم	٦٦,٠	٣,٨	٢٦,٤	٣,٨	-	-	-
ذهابها للطبيب/الوحدة الصحية للعلاج	١٨,٩	١١,٣	٦٦,٠	١,٩	١,٩	-	-
شراء ملابس لنفسها	٤٣,٤	٩,٤	٤٥,٣	-	-	-	١,٩
أخذ الطفل للطبيب/ الوحدة الصحية	٢٦,٤	١٥,١	٥٠,٩	-	-	-	٧,٦
التعامل مع المدرسة والمدرسين	١٥,١	٣٢,١	٣٠,٢	-	-	-	٢٢,٦
إرسال الأطفال للمدرسة يوميًا	١٨,٩	٢٤,٥	٣٠,٢	١,٩	-	-	٢٤,٥
شراء طلبات واحتياجات الأولاد	٢٦,٤	١٧,٠	٤٥,٣	-	-	-	١١,٣
ثانيًا- فى الريف:							
شراء حاجة كبيرة فى البيت	٤,٧	٤٥,٢	٣٨,٩	٧,٥	٣,٤	٠,٣	-
شراء الطلبات اليومية	٤٧,٧	١٧,١	٢١,٨	٩,٣	١,٩	٢,٢	-
زيارة أهلها/أصحابها أو أقاربها	١٥,٦	٣٣,٣	٤٥,٢	٤,٠	١,٦	٠,٣	-
أكل كل يوم	٥٢,٦	١٢,٢	١٩,٠	٧,٥	٦,٥	٢,٢	-
ذهابها للطبيب/الوحدة الصحية للعلاج	١٨,٤	٢٦,٢	٤٩,٥	٤,٤	٠,٣	١,٢	-
شراء ملابس لنفسها	٣٦,١	٢٣,٤	٣٤,٣	٤,١	٠,٩	٠,٩	٠,٣
أخذ الطفل للطبيب/ الوحدة الصحية	٢٢,٤	٢٣,١	٣٩,٦	٣,٧	٠,٣	٠,٦	١٠,٣
التعامل مع المدرسة والمدرسين	١٢,٨	٤١,٤	١٢,١	١,٦	٠,٣	١,٩	٢٩,٩
إرسال الأطفال للمدرسة يوميًا	٢١,٢	٢٩,٩	٨,٧	٠,٣	٠,٣	٣,٤	٣٦,٢
شراء طلبات واحتياجات الأولاد	١٩,٦	٢٦,٥	٣٧,٧	٢,٢	١,٦	٠,٦	١١,٨

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

أما من حيث الوضع المقارن للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر من حيث المشاركة فى اتخاذ القرار، فيشير الجدول رقم (١٩) إلى أن هذه المشاركة بوجه عام أقل من مستوى مشاركة النساء العاملات بأجر، ويظهر ذلك بشكل أوضح وقطعى فى الريف. ويمكن تفسير تلك النتيجة بما تشير إليه الأدبيات المتعلقة بالتمكين الاقتصادى للنساء من أن عمل النساء بأجر يدعم استقلالهن الاقتصاى ويزيد من فرص مشاركتهن

فـى صنـع القـرار داخـل الأسـرة. كمـا يتفـق ذلـك مـع مـا توضحـه نتائـج المسـح العالمـى للقيـم ٢٠١٢ عـن مصـر والـذى يوضـح أن أكثـر مـن ٦٠٪ مـن المبحوثـات يريـن أن الحصـول علـى وظيفـة هـو أفضـل وسـيلة كـى تكـون المـرأة شـخصًا مسـتقلا[٨٧] .

كمـا يشـير الجـدول أيضًـا إلـى أن مشـاركة النسـاء العاملات لدى الأسـرة بدون أجر فـى صنـع القـرار تكـون أعلـى مـن مشـاركة النسـاء بـدون عمـل للسـوق فـى القـرارات التـى تتعلـق بالمشـاركة فـى تحمـل مسـئوليات رعايـة الأبنـاء، والتعامـل مـع المحيـط الخارجـى، كمـا هـو الحـال فـى اصطحـاب الطفـل للطبيـب أو الوحـدة الصحيـة للعـلاج، والتعامـل مـع المدرسـين والمدرسـة، وإرسـال الطفـل للمدرسـة يوميًـا وشـراء طلبـات واحتياجـات لـلأولاد.

إلا أن الظاهـرة الجديـرة بالاهتمـام هـى أن مكانـة النسـاء العامـلات لدى الأسـرة بدون أجـر تأتـى فـى مرتبـة أدنـى مـن النسـاء اللائـى لا يعملـن للسـوق، فيمـا يتعلـق بالمشـاركة فـى اتخـاذ القـرارات ذات الـوزن الاقتصـادى الكبيـر بالنسـبة للأسـرة مثـل قـرار شـراء حاجـة كبيـرة للبيـت، وأيضًـا فـى القـرارات المتعلقـة بهـن شـخصيًا مثـل شـراء ملابـس لنفسـها أو زيـارة أهلهـا وأصدقائهـا، أو الذهـاب للطبيـب للعـلاج.

٨٧ المسح العالمى للقيم، مصدر سبق ذكره، إجابة السؤال رقم ٤٨

جدول رقم (١٩)
الموقف المقارن لمشاركة النساء فى صنع القرار داخل الأسرة
(نسبة اللائى يتخذن القرار وحدهن أو مع الزوج ٪)

الموضوع	حضر	ريف	جملة
شراء حاجة كبيرة فى البيت			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٣٦,٨	٤٣,٦	٤٢,٥
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٧٣,٧	٤٨,٦	٦٠,١
- بدون عمل للسوق	٥٨,٢	٤٤,٥	٥٠,٠
شراء الطلبات اليومية			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٨٣,٠	٦٩,٥	٧١,٤
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٨٣,٦	٨١,٩	٨٢,٧
- بدون عمل للسوق	٧٥,٢	٦٣,٦	٦٨,٣
زيارة أهلها/أصحابها أو أقاربها			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٧٣,٦	٦٠,٨	٦٢,٥
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٧٨,٧	٧٠,٨	٧٤,٥
- بدون عمل للسوق	٧٥,٢	٦٤,٤	٦٨,٨
أكل كل يوم			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٩٢,٤	٧١,٦	٧٤,٦
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٨٣,٦	٨٤,٧	٨٤,٢
- بدون عمل للسوق	٨٤,٩	٧٣,٢	٧٨,٠
الذهاب للطبيب/ الوحدة الصحية للعلاج			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٨٤,٩	٦٧,٩	٧٠,٣
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٨٢,٠	٧٩,٢	٨٠,٥
- بدون عمل للسوق	٧٩,٧	٦٩,٤	٧٣,٥
شراء ملابس لنفسها			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٨٨,٧	٧٠,٤	٧٣,٠
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٨٥,٢	٧٦,٤	٨٠,٥
- بدون عمل للسوق	٨٢,٢	٦٢,٧	٧٦,٦
أخذ الطفل للطبيب/ الوحدة الصحية للعلاج			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٧٧,٣	٦٢,٠	٦٤,٢
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٧٢,١	٦٨,١	٦٩,٩
- بدون عمل للسوق	٦٨,٦	٦٠,٢	٦٣,٦
التعامل مع المدرسين والمدرسة			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٤٥,٣	٢٤,٩	٢٧,٨
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٤٢,٦	٤٠,٣	٤١,٤
- بدون عمل للسوق	٢٨,٨	٢٢,١	٢٤,٨
إرسال الطفال للمدرسة يوميًا			٣٢,٦
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٤٣,٤	٢٩,٩	٣٩,٩
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٤١,٠	٣٨,٩	٢٧,٥
- بدون عمل للسوق	٣٠,٧	٢٥,٣	
شراء طلبات واحتياجات للأولاد			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٧١,٧	٥٧,٣	٥٩,٤
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٧٣,٨	٦٦,٧	٦٩,٩
- بدون عمل للسوق	٥٩,٧	٥١,٦	٥٤,٨

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ٢٠١٢

ظاهرة تدنى مكانة النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فيما يتعلق بالمشاركة فى صنع القرار مقارنة بالنساء اللائى لا يعملن للسوق تؤكدها أيضًا نتائج المسح السكانى والصحى ٢٠١٤ والتى تشير إلى انخفاض نسبة مشاركة النساء العاملات بدون أجر نقدى فى صنع القرار مقارنة بكل من العاملات بأجر نقدى أو بالنساء بلا عمل، وأن هذه الظاهرة تنطبق على كل من قرار الرعاية الصحية للنساء أو شراء طلبات كبيرة للأسرة أو زيارة الأهل والأقارب، وذلك على النحو الموضح فى الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)
نسبة السيدات المتزوجات، اللاتى ذكرن أنهن يتخذن القرار بمفردهن أو بالمشاركة مع أزواجهن ٪

البيان	رعايتها الصحية	شراء طلبات كبيرة للأسرة	زيارة الأهل والأقارب	كل القرارات الثلاثة	ولا قرار من القرارات الثلاثة
لا تعمل	٨١,٥	٦٥,٤	٧٤,١	٥٦,٧	١١,٤
تعمل بعائد نقدى	٩١,٩	٨١,٥	٨٧,١	٧٤,١	٣,٤
تعمل بعائد غير نقدى	٧٦,٢	٥٨,٤	٦٧,٧	٤٧,٧	١٣,١

المسح السكانى الصحى ٢٠١٤، وزارة الصحة والسكان، الزناتى ومشاركوه، برنامج المسوح السكانية الصحية، مؤسسة ICF الدولية، مايو ٢٠١٥، ص ٢٢٢

ثالثا: الموقف المقارن للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر من حيث حرية التنقل:

تعد حرية التنقل أحد المعايير المهمة لتمكين النساء، جنبا إلى جنب مع معيار مشاركتهن فى صنع القرار فى داخل الأسرة وفى المحيط العام سواء على صعيد العمل أو الحياة السياسية. ومن المؤكد على الصعيد الاقتصادى أن القيود التى قد يفرضها المجتمع والتقاليد على حرية النساء فى التنقل تحد بذاتها من فرصهن فى التعليم والعمل والتدريب والترقى، بما لذلك من أثر على إجمالى مساهمتهن فى النشاط الاقتصادى من جهة، وما يتمتعن به من مكانة فى المجتمع من ناحية أخرى.

ويشير الجدول رقم (٢١) إلى أنه عند مقارنة درجة حرية التنقل التى تحظى بها الزوجات، سواء لممارسة مسئوليات رعاية الأسرة والأبناء (الذهاب إلى السوق، اصطحاب الطفل للطبيب أو الوحدة الصحية للعلاج) أو الوفاء باحتياجاتهن الشخصية (الذهاب إلى العيادة أو الوحدة الصحية للعلاج، زيارة الأقارب والأصدقاء والجيران) نجد أن الزوجات العاملات لدى الأسرة بدون أجر لديهن حرية فى التنقل أكبر من

للنساء اللاتى لا يعملن للسوق على الإطلاق، وخاصة فى الريف. ولكن لا تزال هذه الحرية فى التنقل أقل من الزوجات العاملات بأجر فى المجال غير الرسمى.

جدول رقم (٢١)
الموقف المقارن لحرية التنقل للزوجات العاملات لدى الأسرة بدون أجر (نسبة من يتحركن وحدهن بدون إذن أو بمجرد إخبار أحد) ٪

الذهاب إلى	حضر	ريف	جملة
السوق			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٧٥,٥	٧٤,٥	٧٤,٦
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٧٧,١	٧٦,٤	٧٦,٧
- بدون عمل للسوق	٧٠,٥	٦٣,٦	٦٦,٤
العيادة/ الوحدة الصحية للعلاج			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٥٢,٨	٦٣,٩	٦٢,٣
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٦٥,٦	٧٠,٩	٦٨,٤
- بدون عمل للسوق	٥٦,٩	٥٩,٥	٥٨,٥
اصطحاب الأطفال للطبيب/ الوحدة الصحية للعلاج			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٥٨,٥	٦١,٠	٦٠,٧
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٦٣,٩	٦٣,٩	٦٣,٩
- بدون عمل للسوق	٥١,٧	٥٥,١	٥٣,٧
بيت أحد الأقارب/ الأصدقاء/ الجيران			
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	٦٤,١	٧٨,٢	٧٦,٢
- عمل فى المجال غير الرسمى بأجر	٧٢,١	٨١,٩	٧٧,٥
- بدون عمل للسوق	٦٧,٣	٧٣,٤	٧٠,٩

المصدر: تم تركيب الجدول بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل ٢٠١٢

وإذا كانت القيود على حرية النساء فى التنقل تحد من فرص مشاركتهن فى العمل للسوق بأجر، فإنها تحد أيضًا من فرص حصولهن على الرعاية الصحية اللازمة لهن، ويظهر أثر ذلك على النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر بدرجة أكبر من النساء العاملات بأجر. وهذا هو ما توضحه نتائج المسح السكانى والصحى ٢٠١٤، حيث تشير تلك النتائج إلى أن نسبة النساء اللاتى ذكرن وجود مشاكل كبيرة فى الحصول على الخدمات الصحية كانت دائمًا أعلى فيما بين النساء اللائى لا يعملن بعائد نقدى مقارنة بالنساء اللائى يعملن بعائد نقدى، وأن هذه الظاهرة تنطبق سواء تعلق الأمر بأسباب تخص القيود على حرية التنقل (أخذ الإذن للذهاب للعلاج، المسافة للوحدة الصحية، لا بد من وسيلة مواصلات، لا تريد الذهاب بمفردها) أو تعلق الأمر بتردى الخدمات العامة (عدم وجود مقدم خدمة، عدم وجود أدوية) أو بعدم وجود دخل نقدى (أخذ نقود للعلاج) أو بالعادات والتقاليد (عدم وجود مقدمة خدمة سيدة).

جدول رقم (٢٢)

نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج ، وذكرن وجود مشاكل كبيرة فى الحصول على الرعاية الصحية ٪

البيان	أخذ الإذن للذهاب للعلاج	أخذ نقود للعلاج	المسافة للوحدة الصحية	لا بد من وسيلة مواصلات	لا تريد الذهاب بمفردها	عدم وجود مقدم خدمة سيدة	عدم وجود مقدم خدمة	عدم وجود أدوية	مشكلة واحدة على الأقل
تعمل بعائد نقدى	٤,٠	٨,٣	١٣,٣	١٥,٧	٢٠,٨	٢١,٥	٤٠,٠	٤٥,٧	٥٨,٤
لا تعمل بعائد نقدى	٧,٩	١٠,٨	١٨,٩	٢١,٨	٣٢,٩	٣٠,٠	٤٨,٦	٥٥,٣	٦٩,٧

المسح السكانى الصحى ٢٠١٤، وزارة الصحة والسكان، الزناتى ومشاركوه، برنامج المسوح السكانية الصحية، مؤسسة ICF الدولية، مايو ٢٠١٥، ص ١٣٠

رابعًا: اتجاهات النساء نحو التعرض للعنف الجسدى:

تشير العديد من الأدبيات إلى أن عمل النساء للسوق يدعم إحساسهن بذاتهن وبحقهن فى المساواة. وعلى الرغم من ندرة المسوح الرسمية التى تركز على هذا الجانب، فربما يساعد على كشف بعض العناصر المتعلقة بهذا الموضوع، المعلومات المتوافرة فى المسح السكانى الصحى ٢٠١٤ عن اتجاهات النساء نحو التعرض للعنف الجسدى، ومدى الاختلاف بين النساء العاملات للسوق بأجر أو بدون أجر وبين النساء اللاتى لا يعملن فى السوق.

جدول رقم (٢٣)

نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج، ووافقن على أن الزوج له مبرر لضرب أو عقاب زوجته لأسباب محددة ٪

البيان	أحرقت الطعام	جادلته	خرجت بدون إذنه	أهملت الأطفال	رفضت ممارسة الجنس معه	الموافقة على الضرب لسبب واحد على الأقل
لا تعمل	٧,١	١٣,٤	٢٩,٨	٢٥,٣	٢٠,٥	٣٧,٠
تعمل بعائد نقدى	٤,٤	٦,٦	١٥,١	١٤,٧	١٣,٢	٢٤,١
تعمل بعائد غير نقدى	٢٠,٨	٣٠,٣	٤٥,٤	٤٣,٠	٣٩,٤	٦٢,٣

المسح السكانى الصحى ٢٠١٤، وزارة الصحة والسكان، الزناتى ومشاركوه، برنامج المسوح السكانية الصحية، مؤسسة ICF الدولية، مايو ٢٠١٥، ص ٢٢٣

فتشير بيانات المسح السكانى والصحى ٢٠١٤ إلى أنه على الرغم من وجود تقبل عام لدى النساء اللائى سبق لهن الزواج لمسألة ضرب الزوجة فإن درجة ذلك التقبل تنخفض لدى النساء اللائى يعملن للسوق بأجر نقدى (٢٤,١٪ من المبحوثات) مقارنة بالنساء اللائى لا يعملن (٣٩٪). ولكن الأمر المثير للاهتمام حقا هو أن أعلى

نسبة لتقبل مبدأ ضرب الزوجة (٦٢,٣٪) تأتى من جانب النساء العاملات بدون أجر نقدى، وذلك على النحو الموضح فى الجدول رقم (٢٣). كما تشير بيانات المسح نفسه إلى أن نسبة طلب المساعدة أو على الأقل إخبار شخص ما عند التعرض للعنف الجسدى تنخفض لدى النساء اللائى لا يعملن بأجر نقدى عنها لدى العاملات بأجر نقدى[٨٨].

وهكذا يشير التحليل السابق إلى أنه على الرغم أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى الاقتصاد غير الرسمى يعملن للسوق إلا أن هذا لم يعزز شعورهن بذواتهن و مكانتهن فى داخل الأسرة من حيث حرية اختيار نوع العمل أو المشاركة فى اتخاذ القرارات ذات الوزن الاقتصادى الكبير و القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء، أو رفض العنف الجسدى من جانب الزوج.

وعلى الرغم أن تلك النتائج تتفق إلى حد كبير مع الأدبيات الاقتصادية النسوية التى تربط بين العمل للسوق بأجر نقدى دائم ومستقر وبين إحساس النساء بذواتهن ومصالحهن ورفضهن للعنف من جانب الأزواج، إلا أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام هى أنه باستثناء حرية التنقل فإن وضع العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى كل تلك الجوانب يأتى فى مرتبة أدنى ليس فقط من النساء العاملات بأجر ولكن أيضًا أدنى من النساء اللائى لا يعملن للسوق أصلا.

هل يمكن أن نجد تفسير هذه الظاهرة فيما تذهب إليه بعض الأدبيات الاقتصادية النسوية من أن الأثر النهائى لعمل النساء فى السوق على إحساسهن بذاتهن وحقهن فى المساواة يتوقف على النظرة الاجتماعية لذلك العمل، فإذا كانت نظرة المجتمع إلى نوع معين من العمل نظرة دونية فإن قيام النساء بهذا النوع من العمل لن يؤدى إلى تعزيز مكانتهن ولا شعورهن بالحق فى المساواة[٨٩]. هل يؤدى تدنى شروط عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر إلى تدنى النظرة لعملهن ونظرتهن لأنفسهن؟ هل الزوجة التى تعمل "لدى الزوج" بدون أجر تعتبر فى مرتبة أدنى وأقل جدارة بالاحترام من "الحرم المصون" التى لا تعمل لديه؟ ربما تساعدنا الدراسة الكيفية والتعرف عن قرب على تجارب هؤلاء النساء على حسم ذلك التفسير.

---

٨٨ المسح السكانى الصحى ٢٠١٤، وزارة الصحة والسكان، الزناتى ومشاركوه، برنامج المسوح السكانية الصحية، مؤسسة ICF الدولية، مايو ٢٠١٥، ص ٢٤٤.

89 Kabeer, N., Mahmud, S., and Tasneem, S., "Does Paid Work Provide a Pathway to Women's Empowerment? OP. Cit, p. 1- 55.

التحليل الإجتماعى

عمل النساء، لدى الأسرة، بدون أجر
قراءة فى تجارب النساء

منذ عدة سنوات، وفى إطار أحد المشروعات البحثية، أجريت مقابلة مع عم عبدالمقصود، وهو عامل نسيج بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج، وبعد أن انتهيت من إجراء المقابلة، طلب منى، أن أسمعه جزءًا من تسجيل المقابلة. كانت تلك، المرة الأولى، فى حياتى، التى يطالبنى فيها،أحد المبحوثين، بأن أسمعه، جزءًا من المقابلة، وبالفعل استجبت لطلبه، وأخذت أراقب، تعبيرات وجهه، والتى كانت عبارة عن، مزيج من الدهشة، والفرح، وبعد عدة دقائق، اكتفى من الاستماع، إلى صوته، ثم أغلق الكاسيت، وعلق بصوت عميق للغاية، قائلا: "عارفه، ده أول مرة فى حياتى، أسمع فيها صوتى". كان تعليقه هذا، أحد أهم التعليقات، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، التى استمعت إليها، فى حياتى، عن أهمية العمل فى مجال البحث الاجتماعى. لم يتكرر هذا المشهد مطلقا، إلا فى إطار هذا المشروع البحثى، مع سيدة من نساء صعيد مصر، وبالتحديد من بنى سويف، وتعمل بائعة، بدون أجر، مع زوجها، فى محل لبيع الأدوات البلاستيكية، حيث طلبت منى، فى نهاية المقابلة، أن تستمع لجزء من المقابلة، أستمعت، لحوالى ٧ دقائق، أخذت خلالها، أتامل وجهها، الذى كانت تسكنه تعبيرات، مزدوجة، من الدهشة أحيانا، والحزن فى احيانا أخرى، وحين اكتفت من الاستماع إلى صوتها، قالت لى " كفاية كده، أنا عطلتك كتير"، أجبتها "لا أبدًا، ده من حقك"، وانتظرت بعض الوقت، علها تعلق، على ما قد استمعت له، لكنها لم تزد شيئا، سألتها، "حسيتى بأيه وأنت بتسمعى، صوتك؟" ترددت كثيرًا، ثم قالت "أنا حسيت، أنا فرحت من جوايا، إن لسه فى حد، بيسأل على حد، ويشوف نشاطه، ويشوف شغله، وقد أيه بيكافح، ياريت كان من زمان، حد حس بالواحد، وقد أيه بيتعب ويشقى".

حينها تجدد، وتأكد يقينى، من أن البحث الاجتماعى، يعد أداة جيدة، لنقل أصوات الفقراء، والمستضعفين، وخاصة النساء منهن، وليس هذا فحسب، فهو يعد أيضًا، أدة تمكين جيدة، لمساعدة المبحوثات والمبحوثين، على اختلافهن واختلافهم، على اكتشاف، رؤيتهن، ورؤيتهم، لأنفسهن، وأنفسهم، واكتشاف، رؤيتهن، ورؤيتهم للعالم، من حولهن وحولهم.

فى هذا السياق، وطبقا لعالمة الاجتماع النسوية، دوروثى سميث، فإن نظريات

ومناهج علم الاجتماع، التى كان يتم تدريسها لم تطبق، "ما يحدث" تبعا "لتجارب" النساء. وقد أدى وعى النساء المتنامى بالتناقض القائم بين تجارب حياتهن المعيشية، و الأبحاث والأطر النظرية، التى يدرسنها، مع فشل تلك الدراسات والأطر النظرية، فى تصوير حياتهن، تصويرًا دقيقا، ما ألهمهن لإقامة نماذج جديدة لبناء المعرفة. وهى نماذج جديدة، أو "طرق تفكير بديلة" أخذت تتطور بأيدى النساء، ومن أجل النساء، وذلك بهدف ضمان تقديم تعبير وتمثيل، أصلى لحيوات النساء ... ولكن ما الذى نعنيه تحديدًا بتجارب النساء، الملموسة؟، وكيف تقوم الباحثات النسويات، بالكشف عن تجارب النساء الملموسة؟ وما الذى يمكننا أن نتعلمه، من تلك التجارب؟[٩٠]

تلك التساؤلات وغيرها، سوف تحاول تلك الدراسة، الإجابة، عنها، عبر تبنيها، لأدوات البحث الكيفى، التى من شأنها مساعدة الباحثة على تقديم تجارب النساء الملموسة، والتى تتبنى بشكل أساسى، فكرة تقديم معرفة بديلة، تتاح فيها فرصة كافية للنساء لعرض تجاربهن والاستفادة منها.

هذا وتهدف تلك الدراسة، إلى التعرف على الشروط الاجتماعية، لعمل النساء، لدى الأسرة، بدون أجر، وتأثير ذلك العمل على موقع النساء، داخل أسرهن، وموقعهن، من حيث مستوى المعيشة، الذى يتمتعن به. وعلى هذا، تم تقسيم الدراسة، لعدد من المحاور، كالتالى:

مقدمة: تتناول أدوات الدراسة، والمجال الجغرافى لها، وخصائص عينة الدراسة.

المحور الأول: طبيعة وشروط العمل لدى الأسرة، بدون أجر.

المحور الثانى: تعليم النساء والعمل، لدى الأسرة، بدون أجر.

المحور الثالث: صحة النساء والعمل، لدى الأسرة، بدون أجر.

المحور الرابع: موقع النساء، داخل الأسرة ومستوى المعيشة، والعمل لدى الأسرة، بدون أجر.

خاتمة: حول رؤية النساء، لأنفسهن، وللعالم، من حولهن.

---

٩٠ شارين ناجى هيسى، وبابير باتريشا لينا ليفى، مدخل إلى البحث النسوى، ممارسة وتطبيقا، (ترجمة) هالة كمال، المركز القومى للترجمة، العدد ٢٣٥٦، مطابع الأهرام التجارية، سنة ٢٠١٥، ص ص ١٠٠، ١٠١.

مقدمة:

نظرًا لما تتسم به، ظاهرة عمل النساء، لدى الأسرة، بدون أجر، من جوانب متعددة، مركبة، لا يمكن للتقديرات الإحصائية، وحدها، أن تقدم تفسيرًا، مناسبًا لها، فقد كانت هناك ضرورة ملحة للاستعانة بأدوات التحليل الكيفى، والتى تتميز بقدرتها على الوصول للتفاصيل المعمقة حول أى من الظواهر الاجتماعية. ذلك مع العلم، بأن طرق البحث الكيفية، لا تصلح وحدها لصياغة أحكام عامة شاملة عن ظاهرة اجتماعية معينة، إلا انها تزودنا، بسياق مهم، يساعدنا على فهم النتائج المستفادة من البحوث التى تجرى على نطاق واسع، كالمسوح الاجتماعية مثلا ... وتتبنى الباحثات والباحثون، الذين يعتمدون على تلك الأدوات الكيفية، توجهات فكرية متعددة، فيما يتعلق بفهم الواقع الاجتماعى ... إلا أن ما يميز تلك التوجهات كافة، تأكيدها على أهمية الوصول إلى المعنى، المستمد من وجهة نظر أولئك الذين تتم دراستهم[٩١].

الأمر الذى دعا لتصميم دليل مقابلة متعمقة تتضمن عددًا من النقاط، التى من شأنها، تحقيق الهدف العام للدراسة، والمتمثل فى التعرف على الشروط الاجتماعية الخاصة بعمل النساء، لدى الأسرة، بدون أجر، وتأثير ذلك العمل على موقع النساء داخل أسرهن وموقعهن، من حيث مستوى المعيشة، بشكل عام.

تضمن دليل المقابلة عددًا من النقاط الفرعية والتى يمكن من خلالها التعرف على البيانات الأساسية للنساء العاملات، لدى أسرهن، بدون أجر. وطبيعة الظروف المصاحبة لعمل النساء لدى الأسرة، بدون أجر، من حيث طبيعة الأعمال، التى يقمن بها، وعدد ساعات العمل، ومكان العمل ومدى ملاءمته لهن، وعلاقة تلك الأعمال، بمستوى تعليمهن، وأوضاعهن الصحية، نتيجة ممارستهن، لتلك الأعمال، ومدى رضاهن، عن تلك الأعمال، وهل ممارستهن لتلك أعمال يمنحهن وضعًا مميزًا داخل أسرهن، ومن ثم، مدى مشاركتهن فى صنع القرار داخل أسرهن، وطبيعة المشكلات التى يعانين منها، داخل أسرهن، ورؤيتهن، لهمومهن وحقوقهن ومستقبلهن.

نظرًا لأن ظاهرة عمل النساء لدى الأسرة، بدون أجر، هى ظاهرة تخص صعيد مصر، في المقام الأول، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائى، أن نسبة تزيد على ستين بالمائة، من حجم الظاهرة موجودة بمحافظات الصعيد، فقد ارتكز المجال الجغرافى للدراسة، بشكل أساسى، على ثلاث من محافظات صعيد مصر، (المنيا –

---

٩١ شارين هس، بيير باتريشيا ليفى، البحوث الكيفية، فى العلوم الاجتماعية، (ترجمة) هناء الجوهرى، المركز القومى للترجمة، المشروع القومى للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، عدد ١٧٨٣، ٢٠١١، ص٤٥٦.

بنى سويف – الفيوم)، إضافة إلى القاهرة، والجيزة.

تم توزيع العينة، والتى بلغ تعدادها، نحو عشرين، كالتالى: خمس مقابلات، بقرية "زاوية سلطان"، بالمنيا، وخمس مقابلات، بقرية "دسيا" بالفيوم، أما بنى سويف فقد تم إجراءنحو ثمانى مقابلات بها، أربعة بالحضر، "مدينة إهناسيا"، وأربعة بالريف، بقريتى "الشهدا، ومنهرة"، ومقابلتين إحداهما، بمنطقة منشية ناصر، بالقاهرة، والأخرى، بالجيزة. وللوصول لتلك العينة، تمت الاستعانة بعدد من الإخباريين، الذين يعملون فى مجال التنمية، بعدد من الجمعيات الأهلية، بالمناطق المختلفة.

هذا وقد تنوعت تلك العينة، من حيث، حالتهن الاجتماعية، وأعمارهن، وتعليمهن، وطبيعة الأعمال، التى يقمن بها. حيث تراوحت أعمارهن، ما بين سن الست عشرة سنة، وسن الثالثة والستين. اثنان منهن أقل من خمسة وعشرين عامًا، وواحدة فقط فى الثالثة والستين، أما غالبيتهن العظمى، وعددهن (١٧)، فوقعن فى الفئة العمرية، من الخامسة والعشرين، والخمسين سنة.

أما حالتهن الاجتماعية، فكانت منهن، أرملة واحدة، وأربع لم يسبق لهن الزواج، من قبل، وخمس عشرة من النساء المتزوجات. وعن حالتهن التعليمية، فكانت غالبيتهن من الأميات، اللاتى، لا يقرأن، ولا يكتبن، وبلغ تعدادهن، ثلاث عشرة، كما وجدت واحدة من النساء تقرأ فقط، ولكنها لا تستطيع الكتابة، إضافة إلى طالبة، بمعهد للخط، وهو معهد، يتم الالتحاق به عقب الحصول على الشهادة الإعدادية، وشهادته تعادل شهادة التعليم المتوسط "دبلوم". هذا بالإضافة إلى وجود خمس من النساء الحاصلات على تعليم متوسط، "دبلوم" تجارى أو صناعى.

هذا وقد واجهت الباحثة، خلال إجراء الدراسة الميدانية، عددا من الصعوبات، منها ما يتعلق بصعوبة الوصول لنساء يعملن لدى أسرهن، بدون أجر، فى بعض المجالات الخاصة بالإنتاج الصناعى، (الأخشاب والجلود) على سبيل المثال، إضافة إلى صعوبة تتعلق، بإجراء الدراسة، فى ذات التوقيت الخاص، بعقد انتخابات مجلس الشعب، لعام ٢٠١٥، الأمر الذى مثل صعوبة فى الوصول لبعض المناطق، مثال محافظتى المنوفية والشرقية، حيث كانت هناك محاولات للوصول، لبعض النساء العاملات، لدى الأسرة، بدون أجر بهما، غير أن التوقيت غير المناسب، لم يمكن الباحثة، من الوصول لهن.

إلا أن تركز الظاهرة، فى صعيد مصر، كما سبق الإشارة، كان بمثابة الفرصة

المواتية والمناسبة للتغلب على تلك المشكلة، مع ما أتيح للباحثة من تعاون شديد، من قبل، الإخباريين، بمحافظات الصعيد. الأمر الذى أجدنى معه، مدينة لجميع الإخباريين، بالشكر والتقدير. والشكر موصول للنساء العاملات، لدى أسرهن، بدون أجر، واللاتى منحن الباحثة، من وقتهن، وتجاربهن الثرية، التى أضاءت جنبات تلك الدراسة.

المحور الأول: طبيعة، وشروط العمل، لدى الأسرة بدون أجر:

تشير بعض الأدبيات، الخاصة بعمل النساء، إلى أن النساء فى جميع أرجاء العالم، ينخرطن فى العمل الإنتاجى، سواء داخل المنزل، أو خارجه، وتتنوع طبيعة العمل، من ثقافة إلى أخرى، وقد لاحظ المراقبون، الدأب على الانتقاص من تقدير مدى العمل الفعلى غير المأجور للنساء، ومن ثم إسهامهن فى دخل الأسرة، ولهذا عدة أسباب يتعلق أهمها بتعريف العمل نفسه، والسياق الثقافى، الذى يحدد القيمة الاجتماعية، لهذا العمل وقدره[٩٢].

فى هذا الجزء من الدراسة، سوف نحاول التعرف على طبيعة الأعمال للسوق، التى تقوم بها النساء، لدى الأسرة بدون أجر، وشروط وظروف العمل المتاحة أمامهن.

بالعودة إلى عينة الدراسة، وطبيعة الأعمال، اللاتى يقمن بها، يتضح أن غالبيتهن يعملن، فى مجال العمل الزراعى، والإنتاج الحيوانى، وعددهن (١٢)، والذى يتضمن: (زراعة، وتربية حيوانات، وطيور)، سواء كان هذا العمل، يتم داخل المنزل، أو فى الحقل. إضافة إلى وجود عدد منهن يعملن فى مجال تجارة التجزئة، وعددهن (٥) فى مجالات، (الملابس - الأدوات البلاستيكية – الفاكهة - الخضراوات -الطيور)، والأعمال الخدمية، وعددهن (٢)، فى مجالات (المكوى وتنظيف السجاد – فرز القمامة)، وفى مجال حياكة الملابس الجاهزة، وبيعها، توجد واحدة فقط.

غير أن الملحوظة الأساسية، التى يمكن الإشارة إليها في هذا السياق تتعلق بالنساء اللاتى يعملن فى المجال الزراعى والإنتاج الحيوانى على وجه التحديد، وهن الغالبية، ففى بداية المقابلة معهن، لم يعتبرن أن عملهن هذا يعد عملا، فهن ينظرن إلى تلك الأعمال، التى يقمن بها، بإعتبارها، إمتدادا لأعمالهن بالمنزل. غير أن هذا التصور، المتعلق بأن عملهن هذا لا يعد عملا، يتغير كثيرا، مع نهاية المقابلة. أما من تعمل، لدى أسرتها، بدون أجر، فى مجال التجارة، أو فى مجال الخدمات، أو فى مجال

٩٢ هنريتا مور، القرابة والعمل والأسرة: فهم عمل النساء، فى، دراسة النوع والعلوم الاجتماعية، ترجمة سهام عبد السلام، سلسلة ترجمات نسوية، العدد الرابع، مؤسسة المرأة والذاكرة، ٢٠١٥، ص٧٤.

حياكة الملابس الجاهزة، فهى تدرك تمامًا ومنذ اللحظة الأولى للمقابلة، أن لديها عملا، وإن كانت لا تتلقى، أى أجر، نظير هذا العمل.

التساؤل الآن، الذى يفرض نفسه، فى هذا السياق يتعلق بالأجر عن العمل؟، كيف ترى النساء، اللاتى يعملن، لدى أسرهن، بدون أجر، حقهن فى الحصول على أجر نظير ما يقمن به، من عمل؟

هنا انقسمت عينة الدراسة، بين أغلبية، رأت أنه ليس من حقهن المطالبة، بأجر نظير، ما يقمن به من عمل، لدى الأسرة، وأقلية محدودة رأت أن من حقها الحصول، على أجر، نظير هذا العمل.

تعبر إحدى السيدات، عن عدم أحقيتها، فى الحصول على أجر، والتى تعمل فى مجال العمل الزراعى بريف المنيا، وهى لا تعمل مع زوجها فقط، بدون أجر، لكنها تعمل أيضًا مع والدة زوجها، بدون أجر، وذلك على الرغم من أنها تعيش مع زوجها فى مسكن مستقل، عن عائلة زوجها، بقولها "أنا مش باخد فلوس، ولا من جوزى، ولا من حماتى، أطلب من جوزى، فلوس إزاى، هو جوزى عليه واجب إنه يشتغل، فى الغيط، وأنا عليا واجب الشغل فى البيت، وأنا بساعده طبعا، علشان هو معهوش حد يساعده، يعنى جوزى مثلا حش الحشيش، عايز حد يساعده، فى أنه يرفع الحشيش، على الحماره، فلازم حد يساعده، هو لو جاب حد يساعده هيحتاج يدفعله، هيجبله فلوس منين، واحد شغال فلاح هيجيب منين". وتعد هذه السيدة، نموذجًا معبرًا عن مجمل النساء اللاتى، يعملن فى مجال العمل الزراعى، على وجه التحديد، فهن يعملن، عملا شاقا، داخل المنزل، وفى الحقل، غير أنهن لا يرين، أى حق لهن، فى الحصول، على أجر، نظير ذلك العمل، وهى هنا تعى، بشكل ضمنى، بأنها بمساعدتها لزوجها، هى توفر له، أجرة عامل زراعى، غير أنها فى ذات الوقت، تجد أن مساعدتها لزوجها، تعد واجبًا عليها، لا يستدعى منها أن تطلب عليه أى أجر. وهو حال غالبية عينة الدراسة.

فى ذات السياق تشير إحدى المبحوثات، وتعمل مع زوجها فى تجارة الأدوات البلاستيك، بقولها "آخد أجر من جوزى، أوديه فين، ما أحنا عارفين المصلحة واحدة، ومعيشة واحدة، ومصلحة البيت، وهأخده، أوديه فين أنا محطتش فى بالى أن آخد منه أجر، لأن طبعا شايفة الظروف، وحتى لو مش شايفة الظروف، هاخده، هوديه فين، وبعدين بيقوم بلبسنا، بأكلنا، بشربنا، فلازم إن احنا نعينه"، وتؤكد ذات المعنى،

أخرى بقولها، ''أنا مطلبتش أجر من جوزى، معتقدش أنه هينفع، وأى حاجه بعوزها، بيجبهالى، يعنى أنا أى حاجه، عايزاها، ليا أو لولادى بجبها، طيب، هطلب أجر ليه، طيب، أناعمرى، ما طلبت أجر، ولا هو عمره عرض عليا''، وتؤكد ذات المعنى، أخرى بقولها، ''مطلبش أجره من جوزى، أجره لا، أحنا بناكل، ونشرب مع بعضنا، مطلبش أجره، أجره لا، آخد منه مصاريف للبيت، أجيب طلب ليا، أجيب حاجه''، وتشير فتاة إلى ذات المعنى ''أنا عايشه وكل طلباتى موجودة، أطلب أجر ليه، يعنى كلنا، فى مركب واحدة، كلنا بنساعد بعضينا، وكل الدخل، مهو فى الأخر، لينا''

هنا نلاحظ أن النساء يعتبرن، أنهن لا يحق لهن المطالبة بأجر نظير عملهن، داخل الأسرة، وذلك لأنهن كما يرين، ''مصلحة واحدة''، ''مركب واحدة''، وأن طلباتهن وطلبات أفراد أسرتهن، يتم تحقيقها، من هذا الدخل، الذى يتحصل عليه رب الأسرة.

غير أن هناك من ترى أن لها الحق فى الحصول على أجر، نظير عملها، وترغب فى ذلك، غير أنها لا تمتلك القدرة على المطالبة، بهذا الأجر، وهنا تتحدث إحدى النساء، عن عدم قدرتها تلك بقولها، ''أنا مينفعش أطلب منه أجر، لا مينفعش، هو هيقول أنا تعبان وشقيان، وبجرى ده كله، وبعمل ده كله، لمين، هو فى نفس الوقت، الواحده ممكن هتطلع ومتاخدش، من ده كله، بحاجه، بيحصل ظروف، بيحصل الواحده، ممكن هتطلع، ومتاخدش، من ده كله حاجه، بيحصل ظروف، بيحصل مشاكل، وتسيب البيت، وتمشى، ويبقى ده كله، عند الله، له بتاعه، وحاجته وملكه، ومتخدش، منه حاجه، يعنى هى متاخدش، منه حاجه، أحنا عندنا الواحدة، متاخدش حاجه، هيقولك هتاخد الأجر، هتوديه فين، مش من حقك هنا، بس أنا واحدة من الناس، نفسى يبقى ليا كيان، نفسى أشتغل حاجه، أتوظف أقبض، يبقى ليا دخل خاص'' وهى هنا ورغم افتقادها للقدرة على مطالبة زوجها بأجر نظير عملها، إلا أنها على وعى تام، بحجم الخسائر، التى قد تتكبدها، إذا ما دب خلاف بينها، وبين زوجها، أدى للانفصال، بينهما.

هنا تؤكد، باحثات الموقعية النسوية، أن النساء، باعتبارهن ينتمين لفئة مقهورة، قد قمن بصقل وعى مزدوج، وهو وعى بالغ، لا بحياتهن فحسب، بل أيضًا بحياة الفئة السائدة، (الرجال)، وكثيرًا ما يظل، عمل وحياة النساء اليومية، جانبًا خفيًا، غير مرئى بالنسبة للرجال، بينما نجد النساء على دراية بالرؤية العامة السائدة فى المجتمع ... وفى بعض الأحيان، تنشأ قدرة النساء، على الوعى المزدوج، من خضوعهن للأدوار المفروضة اجتماعيًا عليهن، دور الزوجة/الأم، وفى حالات أخرى تقوم النساء بتطوير

وعى مزدوج لضمان البقاء البدنى، والاقتصادى، لهن ولأسرهن[٩٣].

غير أن هذا لا يعنى، أنه لا توجد نساء، قد رأين أن لهن الحق فى الحصول، على أجر، نظير عملهن، وطالبن به، وهنا تشير إحدى السيدات بقولها، "أنا طلبت منه أجره، قالى ما أنت شايفة، مفيش، قولتله، أنا ممكن، أعوز حاجه، قالى، مفيش، مهو على أديكى، وأنا طلبت كذا مرة، وكل مرة، يقولى، مفيش، أنت شايفه كل حاجه". هنا نجد هذه السيدة، وهى تعمل مع زوجها، فى مجال الخدمات، "المكوى، وتنظيف السجاد"، قد ألحت فى طلب الأجر، نظير عملها، وعلى الرغم من إلحاحها، فى طلب الأجر، لكن زوجها قد أصر على الرفض، متعللا بنقص الدخل، من العمل.

خلاصة القول، أن الغالبية العظمى من النساء، اللاتى يعملن لدى أسرهن بدون أجر، لا يرين حقهن فى الحصول، على الأجر، نظير عملهن، والقلة القليلة، التى ترى أن لها الحق، فى الحصول على أجر، إما لم يمتلكن القدرة، على المطالبة بهذا الأجر، أو امتلكن القدرة على المطالبة به، و تم رفض طلبهن، تحت دعوى نقص الدخل من العمل، بشكل عام. وهى دعوة، حتى وإن كانت صحيحة، فهى لا تعد مبررًا لحرمان النساء، من الحصول على أجر، نظير عملهن.

هذا عن الحق فى الحصول على أجر، نظير العمل، فماذا عن ظروف وشروط العمل، من ساعات عمل، ومكان العمل، والجهد مبذول، فى العمل، وغيرها من ظروف عمل؟

بداية، لا تتمتع أى من النساء العاملات، لدى الأسرة بدون أجر، مثلهن فى ذلك، مثل الغالبية العظمى، من النساء العاملات، بالقطاع غير الرسمى، اللاتى يعملن، مقابل أجر، بأى من الحقوق المتعلقة، بالحماية الاجتماعية، من تأمينات اجتماعية، أو صحية، أو عضوية نقابية.

ليس هذا فحسب، وإنما يزداد الأمر سوءًا، إذا ما تتبعنا يوم عمل، فى حياة إحدى النساء، وخاصة اللاتى يعملن، فى المجال الزراعى، فهن يعملن على امتداد اليوم، من شروق الشمس، وحتى مغيبها. وأكثر ما يؤلم فى وضعهن هذا، أنهن فى أغلب الأحوال، يتعاملن مع، عملهن هذا، على أنه من قبيل، الأعمال المنزلية، المفروضة عليهن، باعتباره واجبًا منزليًا، تجاه أسرهن، وليس أكثر من ذلك.

---

٩٣ شارين ناجى هيسى، وبابير باتريشا لينا ليفى، مدخل إلى البحث النسوى، ممارسة وتطبيقا، (ترجمة) هالة كمال، المركز القومى للترجمة، العدد ٢٣٥٦، مطابع الأهرام التجارية، سنة ٢٠١٥، ص ١١١.

هنا يمكن عرض يوم عمل، لفتاتين، تعملان لدى أسرتيهما، بدون أجر، فى مجال العمل الزراعى، حيث تشير إلى ذلك، إحدى الفتاتين بقولها، ''اليوم اللى بروح الغيط، من ساعة ما أصحى، من النوم، لحد ما أنام، بيبقى شغل جامد، بصحى الساعة خمسة، أصلى الفجر، وبعد كده، أروح أجيب عيش، ونعمل الفطار، ونعمل الشاى ونشربه، وبعد كده الساعة تمانية، أخد البهايم، من جوه أوديها الغيط، ونحش ونأكلها ونرجع البيت، نعمل الغدا، ونعمل المواعين، وتيجى أمى من الشغل، تستلم هى الغيط، بتيجى البهايم، زى دلوقتى كده، المغرب، بتيجى نحلبها تانى، ونعلفها ونسك عليها، وبعد العشا، نرتاح ونقعد عادى'' وفى موضع آخر، تضيف، ''أيام الموسم، بنتعب فى الشغل، نحضر الأرض، ونزرع درة، وندخل قمح، وندخل تبن، يعنى بنشتغل تلت شهور، مرتاحين، وتلت شهور، بيبقى تعب، بنبقى بنعزق فى الدرة، ونطلع منها الحشيش، ده أول حاجة، أنا بعزق أنا وأختى، علشان أجرة النفر، غالية علينا''.

وهى هنا تشير إلى العديد من الأعمال التى تقوم بها، والتى تخص العمل الزراعى، من تجهيز، الأرض للزراعة، ورعايتها فى مختلف المراحل، ورعاية الحيوانات، من مأكل ومشرب، وتنظيف أماكن الحيوانات، وحلب الألبان، هذا بالإضافة إلى الأعمال المنزلية، من إعداد طعام، وتنظيف المسكن، وغيرها من أعمال منزلية. وذلك مع ما تتعرض له، من ضغوط عمل، ترتبط بالمواسم الزراعية المختلفة.

تصف أخرى يومها، وهى تعمل فى مجال تربية الحيوانات والطيور، قائلة:''أنا بقوم الساعة تلاته بالليل وبنام الساعة واحدة بالليل، يعنى بنام ساعتين، فى اليوم، وفى النهار، مفيش نوم، وعندى تمن، بهايم بحلبهم، فى الجرن ... بقوم الساعة ٣ بالليل، بعمل شغل المزرعة، وبعدين أحلب البهايم، وبعدين أغسل المواعين، وأحضر الفطار، وبعد جوزى ما يمشى، أبدأ فى تجهيز الغدا، علشان عيالى، لما ييجوا من المدرسة، وجوزى يجيبلى الطيور من المعامل، ويجيبلى العلف، وهو يجيب البهايم، والحاجات، وأنا أنتبه للعيال، وللبهايم والطيور فى البيت'' وهى هنا لا تتحدث فقط عن عدد ساعات عملها، الطويلة للغاية، والتى ربما بها شىء من المبالغة، فى تقدير الوقت، المخصص للعمل، لكنها أيضا تشير إلى تقسيم عمل واضح، بينها وبين زوجها، هو يحضر الطيور والحيوانات، وأعلاف تلك الطيور والحيوانات، وهى تقوم برعاية الطيور والحيوانات، والأبناء. على حد سواء.

المقولة الشهيرة، التى ترددها، النساء العاملات، فى مجال العمل الزراعى،

والإنتاج الحيوانى، لدى الأسرة بدون أجر، الخاصة بساعات العمل، "ساعات الشغل متحسبيش، أحنا طول اليوم شغل، ومبنحسبش، علشان ده بيتنا، وده غيطنا"، هن يدركن أنهن يعملن طوال اليوم، لكنهن يرين، أن ذلك من طبائع الأمور، فهن يعملن بمنزلهن، أو أرضهن، لذا فهن لا يحسبن، ساعات عملهن.

هذا عن النساء، اللاتى يعملن فى مجال العمل الزراعى، والإنتاج الحيوانى، فماذا عن اللاتى، يعملن فى التجارة، أو الخدمات، هل يختلف الأمر بالنسبة لهن؟، فى حقيقة الأمر، أنهن يعانين مثلهن فى ذلك، مثل العاملات فى مجال الزراعة، من طول ساعات العمل، وإن كان حجم المجهود، بالطبع أقل بكثير، وعن ذلك تحدثنا إحدى السيدات بقولها، "أنا بصحى من النوم، ستة ونص، أشوف طلبات، أولادى، اللى هيمشى على المدارس، وكده ونفطر أنا وجوزى، ولو فى حاجة أقدر أعملها، فى البيت، قبل ما أنزل على المحل، أعملها بقضيها، وأجى أقف فى المحل، فى بيع ماشى، مفيش، أدى أحنا قاعدين، تيجى بنتى الضهر، من المدرسة، أقولها تكمل مصالح البيت، وبنروح من هنا، بعد العشا"،

وتؤكد ذات السياق، سيدة أخرى، بقولها "أنا بقوم الصبح الساعة، خمسة ونص، أفطر العيال، وأمشيهم على المدرسة، ولو ورايا حاجه فى الشقة، بعملها، وبعدين بنزل، أفتح المحل، أنا ماسكة حسابات المحل، ومعايا البنات، أسماء بتيجي بعد الضهر وأم أحمد من الصبح، بيشتغلوا معانا، وأفضل فى المحل لحد أخر اليوم، وبعدين أرجع البيت أجهز الأكل، وأذاكر للعيال، وكل يوم على الحال".

هن هنا يؤكدن طول عدد ساعات عملهن، فهن يعملن طوال اليوم تقريبًا، ما بين العمل فى التجارة، والأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال.

إذا كانت النساء العاملات، لدى الأسرة، بدون أجر، يعانين، من طول ساعات العمل، إضافة إلى، المجهود الضخم، الذى يبذلنه، فى عملهن، فهنا يمكن طرح تساؤل، حول مدى رضاء، النساء العاملات، لدى الأسرة، بدون أجر، عن عملهن؟

هنا انقسمت عينة الدراسة، بين أقلية، شعرن بالرضا، عن عملهن، على الرغم، من كل ما يلقين، من صعوبات، وأغلبية، شعرن بعدم الرضا، غير أنهن، مضطرات للاستمرار، فى هذا العمل، إما لعدم وجود فرصة عمل بديلة، أو لأن أسرتهن، لن تسمح لهن بالعمل خارج المنزل، أو لأنهن بالأساس غير مؤهلات، لأى عملاً آخر، نتيجة انعدام التعليم، أو ضعف مستواه، وضعف، أو انعدام وجود أى مهارات، تمكن

النساء، من العمل، خارج أسرهن.

أما عن القلة، اللاتى شعرن بالرضا عن عملهن، فهن بالأساس من تلك الفئة التى لا تعمل، فى مجال العمل الزراعى، والإنتاج الحيوانى، وقد عبرت إحدى الفتيات، وتعمل فى مجال حياكة الملابس الجاهزة وبيعها، عن رضاها عن عملها، بقولها، "أنا مش حابه أشتغل بره، وحتى لو أنا فكرت، أهلى مش هيوافقوا، فكده أحسن، أنا لو بشتغل بره، هبقى نفس الشغلانه، فأنا هشتغل هنا، أحسن من بره، هى الفكرة كلها، فى كده، وأنا بحب شغل المشغل أكتر من شغل البيع، وأنا بشتغل فى المشغل، على حسب، ممكن يوم ساعه، يوم ساعتين، وفى المحل، من الضهر للعصر، وأطلع تانى، هو المحل، فى نفس البيت، هو البيت ده بتاعنا، فيه المشغل والمحل، وأخويا موجود فى المحل على طول، والشغل عادى جدا، مفيش فيه مشكلة، مفيش فيه مجهود، وأنا بحب الخياطه، هى سهله جدا، ومفيش فيها أى أضرار، أنا أتمنى أشتغل فى الخياطه، على طول، علشان بحبها، وعلشان بساعد أهلى".

وهى هنا تقدم لنا أسبابًا عدة لرضاها، عن عملها، أولى تلك الأسباب، تتمثل فى حبها، لطبيعة عملها فى مجال الحياكة، كما أنها تعمل عددا معقولا نسبيا، من الساعات، مقارنة بالعاملات فى المجال الزراعى، ما بين العمل فى المشغل، والعمل فى، محل بيع الملابس، إضافة لكونها، ترى أن عملها، من السهولة، التى لا تعرضها، لأى مشاكلات، على حد قولها. غير أنها ولصغر سنها (٢٥ سنة)، ربما لا تعى، طبيعة المشكلات الصحية، التى قد تتعرض لها، على المدى البعيد، نتيجة ممارسة العمل فى مجال الحياكة، لفترات زمنية طويلة، فكثيرا، ما تتعرض النساء العاملات، فى هذا المجال، لمشكلات صحية، تتعلق بضعف النظر، ومشكلات أخرى، تتعلق بالعمود الفقرى، ومشكلات تتعلق، بالأوعية الدموية والشرايين، الخاصة باليدين.

على العكس من ذلك تعبر فتاة، فى عمر مقارب للفتاة السابقة، وحاصلة على تعليم متوسط مثلها، عن عدم رضاها، عن عملها، فى المجال الزراعى، والإنتاج الحيوانى بقولها: "أنا مش بحب، شغل الغيط، ولا راضيه عنه، بس هعمل أيه، المضطر يركب الصعب ، أحنا كده كده، قاعدين، هنعمل آيه، أحنا بنستغل الوقت، وأدى أحنا بنساعد، أمى وأبويا، فى الغيط"، وهى هنا تشير إلى أن عدم رضاها، عن عملها، يرجع بالأساس، إلى عدم حبها، لطبيعة ذلك العمل، غير أنها مضطرة لممارسته، لعدم وجود، فرصة عمل بديلة، مناسبة لها.

فى حين، تعبر إحدى النساء العاملات، فى المجال الزراعى والإنتاج الحيوانى، عن رأيها فى عملها، بلغة تجمع بين الرضا و الإضطرار لهذا العمل، الذى ينم ضمنيا، عن عدم الرضا، بقولها "أنا لازم أساعد جوزى، أنا راضية، أنا شايفة جوزى تعبان، فغصب عنى أروح، هو مش جابرنى، بس أنا لازم أروح، هو لازم مساعدة، وهو لو أنا مش هروح معاه، وهو تعب، ممكن يسيب حتة الأرض، اللى معاه، ويبيع العجلة، اللى حيلتنا، وكده أنا بقى، أبقى، دمرت البيت، انما أنا لما أقوله، روح وأنا جاية وراك، خلاص، بساعده، بحش البرسيم، بشجعه على الشغل، لو أنا مشجعتوش، مش هيأجر، أرض، ولا هيعمل، نبقى أحنا بقى ضعاف، هو مش هيشتغل"

هى هنا، ومع كونها بدأت قولها برضاها، عن عملها، إلا أن المتأمل لمقولتها السابقة، سوف يلاحظ، أنها مضطرة لمساعدة زوجها، فهى تخشى على أسرتها، حيث ترى أنها إن لم تساعد زوجها، سوف يتخلى، عن عمله، الأمر الذى، سوف يؤثر على الوضع الاقتصادى، للأسرة بشكل عام. وهو ما عبرت عنه، بصياغات مختلفة، عدد من النساء العاملات، فى مجال العمل الزراعى، وتربية الحيوانات، على وجه التحديد، فهن يساعدن أزواجهن خشية، أن يمتنعوا عن العمل، تحت دعوى، عدم قدرتهم، على تحمل، تبعات عملهم، وحدهم.

فى ذات السياق تشير أخرى بقولها، "خلينى مش راضية، عن الشغلانه، هعمل أيه، طيب فين الدخل، مين اللى هيساعدنا، مين اللى هيدينا فلوس، ومقدرش أشغل حد معايا، خلينا مبعتش، أديها أجر منين، وأنا بقف مع جوزى، علشان أوفرله، وأساعده، فبضطر أقضى اللى أقضيه فى البيت والبنت تيجى تكمل". هى هنا غير راضية، عن عملها، لكنها كغيرها، من النساء، مضطرة إلى العمل، لمساعدة زوجها، ولتوفر له تكلفة، دفع أجر، لمن يساعده.

هنا يُطرح تساؤل آخر، إذا كانت النساء العاملات، لدى الأسرة، بدون أجر، غير راضيات، بشكل عام، عن عملهن الحالى، فهل ترغبن، فى تغيير عملهن؟ وإن كن ترغبن، فهل سعين، لذلك التغيير، وما نتيجة سعيهن ذلك؟

عن تلك الرغبة، في تغيير العمل، تحدثنا، إحدى النساء، وتعمل مع زوجها، فى مجال "الكوى وتنظيف السجاد"، وهى غير راضية، عن عملها، بسبب عدم حصولها، على أجر، نظير عملها، مع وزجها، على الرغم، من مطالبتها، المتكررة له بذلك الأجر، بقولها، "أنا فكرت، أشتغل بره، بس هشتغل أيه، مين هياخد واحدة

جاهلـه يشـغلها، مبعرفش أكتـب ولا أقـرا، ولا أسـتهجى، رضيـت بالواقـع، وقعـدت وسـكت، أنـا رضيـت زيـى مرضتـش، هـو الواقـع ده اللـى قدامـى". هـى هنـا تشـير إلـى رغبتهـا فـى تغييـر عملهـا، ولكـن مـا يعوقهـا، عـن تغييـر عملهـا كونهـا أميـة، وليـس لديهـا مهـارات يمكنهـا الاعتمـاد عليهـا. وهـو حـال كل الأميـات، اللاتـى يرغبـن فـى تغييـر عملهـن، غيـر أنهـن يريـن، أنـه لا توجـد، أمامهـن، أى فرصـة، عمـل، خـارج حـدود أسـرهن، نظـرا لأميتهـن، إضافـة إلـى انعـدام مهارتهـن، وهـو مـا سـوف نعـود إليـه، فـى موضـع لاحـق.

مـع وجـود الرغبـة، فـى تغييـر العمـل، قـد تصطـدم النسـاء، برفـض الأسـرة، لعملهن خـارج الأسـرة، لأسـباب عـدة، وتعبـر إحـدى النسـاء وتعمـل مـع زوجهـا فـى مجـال تربيـة الحيوانـات، "راعيـة أغنـام"، عـن رغبتهـا فـي تغييـر عملهـا، ورفـض زوجهـا، بقولهـا، "أنـا كنـت عايـزة أشـتغل، أى شـغلة، بـس جـوزى مرضيـش، قـال لمـا تمشـى، تروحـى شـغل تانـى، أنـا همشـى كيـف، هـو تعبـان، باطنـه وارمـه، ومـش بيقـدر علـى، الشـغل لوحـده، لازم أكـون معـاه، أوديـه وأجيبـه". وهنـا يرفـض الـزوج، عمـل زوجتـه، لمرضـه واحتياجـه، للمسـاعدة، مـن قبـل زوجتـه، فـى عملـه.

تضيـف أخـرى، سـبب آخـر تتعلـل بـه الأسـرة، بقولهـا "علشـان احنـا بنـات، فهمـا معترضيـن، أننـا نشـتغل، فـى القطـاع الخـاص، همـا بيقولـوا قطـاع خـاص، لا، أنـا أشـتغلت فـى قطـاع خـاص، شـهر واحـد، حصـل مشـاكل فقعـدت، اشـتغلت فـى معمـل تحاليـل، كنـت بسـحب عينـات، أنـا أول مشـكلة كان الدكتـور، بيدخـل يتشـرط عليكـى، يقولـك، ويتشـرط، فأخويـا، محبـش، أن حـد، يتشـرط عليـا، ويبهدلنـى، قالـى لا، أنـت مـش مضطـرة، للشـغل، اللـى أنـت عايـزاه، أنـا هدهولـك". أسـرة هـذه الفتـاة ترفـض، عملهـا فـى القطـاع الخـاص، بسـبب مـا قـد تتعـرض لـه، النسـاء، مـن مشـكلات، خـلال عملهـن، فـى هـذا القطـاع. غيـر أن هـذه الفتـاة ذاتهـا، وهـى تعمـل وأختهـا، فـى المجـال الزراعـى، والإنتـاج الحيوانـى، يعانيـن مـن ظـروف عمـل، فـى غايـة الشـقاء، تزيـد بمراحـل، عمـا تعانيـة، النسـاء فـى القطـاع الخـاص.

فـى هـذا السـياق، تضيـف سـيدة أخـرى، سـببا آخـرا يتعلـق بطبيعـة الأعمـال، التـى يمكـن أن تقـوم بهـا فـى الريـف بقولهـا، "أيـه المشـروع، اللـى ممكـن أعملـه، فـى الأريـاف، كلـه متعلـق، فـى الشـغل، بالغيـط والبهايـم، وأنـا مـش معايـا مؤهـل، يشـغلنى حاجـه تانيـه، هيشـغلونى أيـه". وهـى هنـا تؤكـد أنـه ليـس أمامهـا، سـوى فرصـة العمـل، فـى المجـال الزراعـى، والإنتـاج الحيوانـى، وهـو مـا تعمـل بـه، فـى الوقـت الراهـن، بالفعـل مـع أسـرتها.

فكيف لها أن تغير من طبيعة، عملها، مع ما تعانيه من أمية.

خلاصة القول، أن النساء، حتى وإن رغبن فى تغيير عملهن، فإنهن يصطدمن، برفض أسرهن، للعمل خارج الأسرة، إضافة إلى انخفاض، فرص العمل، المتاحة بشكل عام، هذا مع ما تعانيه النساء العاملات لدى الأسرة، بدون أجر، من الأمية، وانخفاض مستوى التعليم والمهارات، بشكل عام، كلها عوامل، تشكل عوائق، أمام النساء، اللاتى يرغبن فى تغيير عملهن.

المحور الثانى: تعليم النساء، والعمل، لدى الأسرة، بدون أجر:

انتهينا فى المحور الأول من الدراسة، إلى أن التعليم يمثل عقبة أساسية، أمام النساء العاملات، لدى الأسرة بدون أجر، حين يرغبن فى تغيير عملهن. وكما سبق وأن أشير فى مقدمة الدراسة، عند تناول خصائص العينة، أن غالبية النساء المنتميات لعينة الدراسة من الأميات، اللاتى، لا يقرأن ولا يكتبن، وبلغ تعدادهن، ثلاث عشرة، كما وجدت، واحدة من النساء تقرأ فقط، ولكنها لا تستطيع الكتابة، إضافة إلى طالبة، بمعهد للخط، وهو معهد يتم الالتحاق به عقب الحصول على الشهادة الإعدادية، وشهادته تعادل شهادة التعليم المتوسط ''دبلوم''. هذا بالإضافة إلى وجود خمس من النساء الحاصلات على تعليم متوسط، ''دبلوم'' تجارى أو صناعى.

التساؤل المطروح الآن، ما هى طبيعة العلاقة بين الأمية وانخفاض مستوى تعليم النساء، بشكل عام، وعمل النساء، لدى الأسرة بدون أجر؟، هل النساء يعملن لدى أسرهن، بدون أجر، لأنهن أميات، ومستوى تعليمهن منخفض بشكل عام؟، أم أن احتياج الأسرة الفقيرة لعمل النساء، داخلها، بدون أجر، هو الذى يدعم استمرار، ظاهرة الأمية، وانخفاض مستويات تعليم النساء، بصفة خاصة، فى المناطق الريفية، بصعيد مصر؟. بمعنى آخر أى منهما السبب، وأى منهما النتيجة، من يسبق، من؟، وكيف، ولماذا؟. هذا ما سنحاول التعرف عليه، فى هذا الجزء من الدراسة.

نبدأ بفرضية أن النساء، يعملن لدى الأسرة، بدون أجر، لأنهن أميات، أو ذوات مستوى تعليمى منخفض، ولدينا من تجارب بعض النساء، ما يدعم تلك الفرضية، ولكن ألا تلعب الأسرة، ذاتها دورًا، فى أمية النساء، أو انخفاض مستوى تعليمهن، هنا نشير إلى تجربة إحدى الطالبات، والتى التحقت بمعهد للخط العربى، بعد حصولها على الشهادة الإعدادية، بقرية زاوية سلطان، بالمنيا، وكان أمامها فرصة أفضل للالتحاق بمدرسة فنية ثانوية، بمدينة المنيا، ذاتها، إلا أنها قد ووجهت برفض شديد من قبل

أسرتها، وهى تروى تجربتها بقولها، ''أبويا وأخويا، مكنوش عايزينى، أروح المدرسة، علشان أساعد أمى فى البيت، وانا كنت كل ما أشوف، حد بيروح المدرسة، كنت بحس إنى زعلانه، من قلبى، من جوه ... أبويا مش بيرضى، أنى أخرج، بره البيت، هو بيخاف عليا، ومكنش عايز يخرجنى بره ، مكنش عايز أروح المدرسة خالص، هو قالى الدبلوم وبزيادة، مش هتروحى مكان تانى ... أنا كنت عايزة أروح مدرسة فنية، فى المنيا، بس أخويا، مرضيش، ومكنش عايز، أروح المعهد كمان، طالما أنا ماشيه محترمه، محدش له دعوه بيا، ويعاكس ولا ميعاكس، أنا أصحابى، راحوا المدرسة الفنية، أخويا مرضيش، عندنا البنت اللى تقعد من المدرسة، تبقى مستنيه العريس، وأنا كنت عايزة أتعلم، فى المدرسة الفنية، وأخويا مرضيش، وأنا رضيت بنصيبى، فأنا قولت، هروح معهد الخط ... أنا من حقى أتعلم، وعايزة أطلع أبلة قرآن، أنا من حقى أتعلم، وهما غصبوا عليا، وأم أبويا، مكنتش عايزة تودينى ... أنا حلمى إنى أتعلم''.

هنا نرى فتاة فى السادسة عشرة، من عمرها، تحرم من حقها، فى اختيار نوعية التعليم، الذى ترغب فى الإلتحاق به، فقط، لأن أسرتها، ''الأب – الأخ – الجدة'' ترفض تعليمها، بحجة الخوف عليها من الخروج خارج المنزل، بصفة عامة، والخروج خارج قريتها، بصفة خاصة. والأمر هنا لا يتعلق بظروف مادية ضاغطة، مثلما هو حال أخريات، لا، الأمر هنا، مجرد ثقافة شائعة، ترى عدم أهمية تعليم النساء، بشكل عام، وتفضل عليه مشاركة النساء، فى العمل لدى الأسرة، بدون أجر.

تؤكد ذات الثقافة، إحدى النساء، عبر رواية، تجربتها مع التعليم بقولها ''أنا كان نفسى، أتعلم تعليم كويس، لكن أنا والدى مكنش حاطط، موضوع التعليم، فى دماغه، مبيفكرش فى التعليم، أهم حاجه البنت، تعرف تقرأ أو تكتب وخلاص، أنا مكنش نفسى فى كدا، كان نفسى، إنى أطلع حاجه كويسه، ومكنش عندى الفرصة''. هى هنا تؤكد ذات المعنى، من أن الثقافة المجتمعية، غير الداعمة لتعليم النساء، والمتجسدة فى رؤية الأب، من أنه ليس هناك، ضرورة ملحة، لتعليم النساء، يكفيهن أن يقرأن ويكتبن فقط.

فى ذات السياق، تروى فتاة أخرى، تجربتها مع أسرتها، وهى لم تحرم من التعليم، تمامًا، فقد أتمت تعليمها المتوسط، غير أنه وعبر الاستماع، لتجربتها نكتشف، أنها تعمل وأختها فى عمل شاق داخل المنزل، وفى الحقل، فقط لدعم أسرتها، فى توفير الدعم المادى، اللازم لتعليم أخيها بالجامعة، ولإتاحة الفرصة لإخيها الآخر، للعمل فى وظيفته الحكومية، واستكمال دراسته العليا للدكتوراه. حتى أنه حين طرحت

قضية حقها فى الحصول على أجر نظير عملها، علقت قائلة "هما كفايه، أنهم بيعلموا أخويا"، فكأن تعليم أخيها، بالجامعة، يعد مبررًا كافيًا، بالنسبة لها، لكى لا تتقاضى، أى أجر، نظير عملها الشاق.

أما الأميات، فتشير إحدى النساء، وعمرها لم يتجاوز الثلاثين عاما، إلى تجربتها بشكل غاية فى الاختصار، بقولها "أنا مش بعرف أقرا ولا أكتب، دخلت محو الأمية، بعرف أكتب اسمى بس، وحاجات بسيطه، أنا مدخلتش مدارس، زمان كانوا يقولوا، البنات مترحش المدارس". وهى هنا تختصر قصة كل الأميات، تقريبًا، فى عبارة واحدة، فقط. "زمان كانوا يقولوا، البنات مترحش مدارس". ولكن هل هذا الزمان قد ولى، إلى غير رجعة؟. فى حقيقة الأمر، أنه حتى وإن تقبلت الأسر، فكرة تعليم الإناث، بصورة أكبر عن ذى قبل، وسعوا لإلحاقهن بالمدارس، فإنه ومع ما تشهده المدراس، من كثافة فى الأعداد، وتدنى فى مستويات، التدريس بها، حتى أن بعض طالبات، وطلاب المدارس، يصلون إلى مرحلة نهاية التعليم الإبتدائى، وهم لا يجيدون القراءة والكتابة، ومع استمرار ظاهرة، تسرب الإناث، من المدارس، خاصة مع نهاية المرحلة الابتدائية، فإن ظاهرة الأمية، من شأنها الاستمرار، وخاصة لدى النساء، الفقيرات.

ترتبط قضية مستوى التعليم، فى علاقتها بعمل النساء، لدى الأسرة بدون أجر، بقضية أخرى على درجة عالية من الأهمية، وهى ترتبط بمستوى المهارات، لدى النساء، العاملات، لدى الأسرة بدون أجر. الملاحظة الأولية، التى يمكن رصدها على الغالبية العظمى من النساء، عينة الدراسة، أنهن يفتقدن لأى مهارات، قد تمكنهن من الالتحاق بسوق العمل، خارج الأسرة.

غير أن هناك تجربة فريدة من نوعها، فى تجارب تلك النساء، روتها سيدة، تعمل فى منطقة منشية ناصر، فى مجال جمع، وفرز وتصنيف القمامة، فمنذ أن كانت طفلة صغيرة، كانت تعمل مع والدها، فى هذا المجال، واستمرت فى العمل، لسنوات عدة، حتى التحقت، ببرنامج تدريبى، بجمعية أهلية، فغير هذا البرنامج التدريبى، نسبيًا من حياتها، إلا أن تجربة زواجها، أعادتها مرة أخرى، للعمل فى ذات المجال، مع زوجها، وتروى السيدة، قصتها تلك، بقولها، "من ساعة ماجيت على الدنيا، وأنا شغالة، فى فرز، الزبالة، اشتغلت مع أبويا، وأنا صغيرة، علشان مكنش عنده أولاد، أخواتى الولاد، جم فى الآخر، يعنى كان عندى ١٥سنة أو أقل، طلعت مع أختى

الكبيرة، نشتغل مع أبويا، كنا نطلع عماير ونلم الزبالة ... وفى جمعية حماية البيئة، وكانت بتدينا دروس عن التطعيمات وكده، وأنا كنت بشتغل على النول، وأنا بنت، قبل ما أتجوز، هما علمونى، وكنت أشتغل، بس لما اتجوزت، فى بيت فى عيله، مقدرش أسيب شغلهم، وأروح شغل تانى، هما جبولى نول، جوه بيتى، فى بيت أبويا، هو شغل النول، هو نضافه وكده، وراحة عن شغلتنا، ومكنش ينفع أشتغل، بعد الجواز، وكل شويه أروح الجمعية، أخد شغل وأودى شغل، وحماتى بتشتغل فى فرز الزبالة، مينفعش يعنى".

هى هنا تشير إلى عدة قضايا، فى غاية الأهمية، أولها يتعلق بدور المؤسسات التنموية، فى دعم النساء، فى مجال التوعية، وفى مجال، التدريب، الذى من شأنه، دعم فرص النساء، فى سوق العمل.

كما تشير إلى قضية سطوة، العائلة الممتدة، للزوج، والتى قد تمارس سلطة على النساء، ربما تزيد فى بعض الأحيان، عن سلطة الزوج، على زوجته، فهى هنا لا تشير إلى زوجها، باعتباره من أجبرها، على ترك عملها، فى مجال النسيج، مع الجمعية، وإنما تشير إلى الدور التسلطى، لأم الزوج، "حماتى بتشتغل فى فرز الزبالة، مينفعش يعنى"، "أتجوزت فى بيت عيلة، مقدرش أسيب شغلهم".

نعود مرة أخرى، إلى سيطرة الثقافة المجتمعية، التى تحد من وضع النساء، والتى تحدد القيمة المجتمعية للعمل. فهى هنا مجبرة، على العمل، لدى أسرة زوجها، ومن ثم لدى زوجها، لأن الثقافة المجتمعية، السائدة، تدعم هذا التوجه، وتعلى من شأن العمل لدى الأسرة، فى مقابل عمل الفرد، حتى وإن كان عمل الفرد، يتسم بدرجة أعلى من الأمان، مثلما هو الحال، فى العمل، فى مجال النسيج، مقارنة بالعمل فى مجال، جمع وفرز القمامة. نخلص من ذلك، إلى أن مستوى التعليم الجيد، والمهارات المناسبة، لن يصمدا وحدهما، أمام سطوة الأسرة، ورغبتها فى أن تعمل النساء، لديها بدون أجر، إن لم تدعمهما، ثقافة مجتمعية، مساندة لحقوق النساء، فى اختيار نوعية العمل، الملائم لهن.

بصفة عامة، نحن هنا، أمام ظاهرة مركبة، تشبه الحلقة المغلقة، أطرافها الفقر، والأمية، والثقافة السائدة، التى تدعم، عمل النساء، لدى الأسرة بدون أجر، تلك الاطراف المركبة، يغذى كل منها الآخر، ويعيد إنتاجه، فالفقر يدعم الأمية، والأمية، تدعم الثقافة السائدة التى تدعم، بدورها، عمل النساء، لدى الأسرة بدون أجر، والعكس

صحيح. غير أن تلك الحلقة المغلقة، لا يمكن كسرها، إلا عبر الوعى بها، وعبر الخروج من أسرها من خلال الاعتماد على الآليات المختلفة للحماية الاجتماعية، وعبر دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدنى، وعبر آليات التنظيم النقابى، الذى يدعم حقوق النساء، فى مختلف المجالات.

حيث يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى، والتنظيمات النقابية، على حد سواء، أن تلعب دورًا فاعلا، فى عدد من المجالات، منها على سبيل المثال، وضع استراتيجية، تتضمن تطبيق، سياسة توظيف، تراعى النوع الاجتماعى، سواء فى التعيين، أو التدريب، الموجهة للعاملين. إلى جانب، تقديم الخبرة فى مجال التخطيط، لإتاحة الفرص المتساوية، لكل من الرجال والنساء، للوصول للموارد، والاستفادة منها، فى تطوير المهارات، على المستويات كافة ، ومن ثم دعم مشاركة النساء، والرجال، على حد سواء، فى صنع القرار، وذلك مع المساهمة فى مجال توفير قواعد البيانات، التى تقوم على مراعاة النوع الاجتماعى[٩٤].

هذا بالاضافة إلى الدور التنموى، القائم على برامج التوعية، التى تهدف بالأساس إلى تغيير الثقافة المجتمعية السائدة. حيث توجد ضرورة ملحة، لزيادة الوعى والحساسية، تجاه قضايا، النوع الاجتماعى، على جميع المستويات، بين النساء أنفسهن، وداخل مجتمعاتهن المحلية، وبين صناع السياسة والقرار، حيث تزداد الحاجة، إلى قيام الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال، والتنظيمات العمالية، ببذل جهود ذات دلالة، لزيادة إدماج النساء فى الحياة الاقتصادية والعامة[٩٥].

المحور الثالث: صحة النساء، والعمل، لدى الأسرة، بدون أجر:

انتهى المحور الأول من الدراسة، إلى أن النساء العاملات، لدى الأسرة، بدون أجر، يعملن، عددًا كبيرًا من الساعات، إضافة إلى المجهود الشاق، الذى يبذلنه، خاصة العاملات، فى المجال الزراعى، وتربية الحيوانات. فى هذا الجزء من الدراسة، سوف نحاول طرح أثر عمل النساء، لدى الأسرة، بدون أجر، على أوضاعهن الصحية، خاصة مع الغياب التام، لمنظومة التأمين الصحى.

---

٩٤ عادل شعبان، سياسات التشغيل من منظور النوع الاجتماعى، المرأة والتشغيل، فى القطاع الرسمى، مؤسسة المرأة الجديدة، ص ٣٢.

٩٥ هانيا شلقامى، مستقبل، تمكين المرأة ووعود العمل، فى النساء والعمل، مجلة غير دورية، مؤسسة المرأة الجديدة، سنة ٢٠٠٣، ص ٢٦

هنا يمكن الإشارة لنموذج شائع، لدى النساء العاملات كافة ، لدى الأسرة، بدون أجر، فى مجال الزراعة، وتربية الحيوانات، والذى ترويه سيدة، فى الثالثة والستين، من عمرها، بقولها، "أنا تعبانة من الشغل، بس البهايم والطيور، ملهاش ذنب، لازم تأكل وتشرب، مهما كنت تعبانة، ميهونش عليا، كأنك بتربى عيل صغير، ينفع تقولى تعبانة ومتأكلهوش". هنا تتساوى كل النساء ، العاملات فى مجال، تربية الطيور والحيوانات، مع بعضهن البعض، فهن يتعاملن مع الحيونات والطيور، وكأنهم أبنائهم، "كأنك بتربى عيل صغير، ينفع تقولى تعبانة، ومتأكلهوش" والأمر لا يقتصر بالطبع على إطعام الطيور والحيوانات، وإنما يتعداه، لأعمال التنظيف للطيور والحيوانات، وحلب الحيوانات، وإنتاج مختلف، منتجات الألبان، فهى منظومة متكاملة، لا فرار منها.

غير أن أقصى ما تعانيه النساء، تتعرض له النساء المتزوجات، العاملات لدى الأسرة، بدون أجر، خلال مرحلة الحمل والوضع، وقد تساوت جميع النساء المتزوجات، فى ذلك على اختلاف طبيعة مجالات، أعمالهن، وتروى إحدى النساء، وتعمل مع زوجها، فى تجارة الطيور، وهى فى الشهر الثامن من حملها قائلة: "هو بيجيب بط ويبيعه، وأنا بساعده، بقوم معاه الساعه، أتنين، بالليل، مدخلش البيت غير العصر، بنروح نحمل بط من الفيوم، ونروح نفرشه فى السوق، ونبيعه للزباين، كل يوم، وأنا فى الشهر التامن، ومن أول الحمل، وأنا بطلع معاه . أنا بتعب ضهرى، صداع، جسمى كله، يبقى مهمد، شيء أكيد، واحدة قايمه من الساعة، أتنين، بالليل، وبتتعرض للهواء كله، أكيد لازم، جسمها يوجعها، بس الواحدة لازم تستحمل ... البط كتير منه بيرجع، فلازم أأكله، وأنضف تحت منه، أنا مأجره أوضه، بحطله العلفه، بتاعته والعيش، وتانى يوم أروح أوزعه، ولازم أنضف مكانه، علشان لو منضفتش، بتطلع ريحه وحشه، وممكن البط يموت، والأيام اللى فاتت، ظهرت أعراض فى البط، البط مات، أعراض من الهواء، الهواء بيموتهم، وأنا علشان، آكل العيش، الواحد مش بيخاف، ويقول يارب، بس أنت لو هتخافى، علشان حامل، هنا هتأكلى، وهتشربى منين، هتقعدى فى البيت، مش هتلاقى، حد يديكى حاجه، حتى أخوكى مش هينفعك".

هى إذن تبدأ يوم عملها، من الثانية صباحًا، وحتى عصر اليوم، وهى حامل فى شهرها الثامن، مع ما يتبع ذلك من مجهود ضخم، وتعرض للطيور، بشكل دائم، خلال أعمال البيع، وإطعام الطيور، والتنظيف لها، وهو ما قد يعرضها وطفلها، للعديد

من الفيروسات، غير أنها تبرر لنفسها، على الأقل، استمرارها فى العمل، خلال حملها فى الشهر الثامن، ورغم كل ما يحمله، هذا العمل، من مخاطر، لاحتياجها الشديد للمال.

تروى أخرى تجربتها، قائلة : ''أنا حامل فى الشهر التامن، ولحد الشهر السابع، كنت بروح الغيط، وأروح أنضف، تحت البهايم وحصلى ميكروب حمل، وعملت تحاليل وإشاعات، والدكتور، قالى أنت جالك ميكروب حمل، وأنت لازم تبعدى، عن الحاجات، اللى فيها ريحه مش كويسه، زى التنضيف تحت البهايم، ولازم تاخدى هدنه، لأن الجنين، فى بطنك ضعيف، مش واصله، غذا كويس، وواخد ريحه مش كويسه، فسبت البهايم، وبقيت مروحش الغيط، بقالى شهر، بس بعمل كل حاجه، فى البيت بس''. وهى هنا تربط بين طبيعة عملها فى المجال الزراعى، وتربية الحيوانات، وتعرضها لبعض الفيروسات، خلال أشهر الحمل، وربما لو لم يطلب منها، الطبيب، بشكل مباشر، الإبتعاد عن أعمال الحقل، ما ابتعدت عنه، وإن استمرت، فى ممارسة الأعمال المنزلية، والتى تتضمن تربية الطيور، بطبيعة الحال.

فى ذات السياق، تروى أخرى تجربتها مع الحمل والعمل، بقولها ''متجوزه ليا، تلت سنين، لسه ربنا معطانيش عيال، ربنا بيدينى وأسقط، سقطت أربع مرات، وعشان حالتنا المادية مفيش، مش قادرة، أجرى على، دكاترة وكده، وقت الحمل، بروح للدكتور مرة واحدة، وبسقط فى الشهر الرابع، بكون بشتغل مع جوزى، بغسل سجاد، بغسل بطاطين، لما ربنا بيرزقنا بحاجة بغسلها، ... بنقوم من النوم نفتح المحل، من تمانية، الصبح، لحد واحدة بالليل، أنا واقفة معاه، طول اليوم، أكوى، أغسل سجاد، أغسل بطانية ... الشغل بيتعبنى، ضهرى بيوجعنى، ورجليا بتوجعنى، وأنا فى بيت أبويا، مكنتش بشتغل، ومكنتش بتعب، أنا جيت لقيت هنا، حاجه غير الحاجه''. وهى هنا تروى قصة حملها، المتكرر، وغير المكتمل، مع ما تبذله، من جهد، فى عملها، وعلى الرغم من تكرر فشل الحمل، ''أربع مرات متتالية''، لكنها وفى كل مرة، تمارس ذات الأعمال، التى ربما تكون هى المسئولة، بشكل أساسى، عن عدم اكتمال حملها، فهى تعمل عدد ساعات يزيد، على الخمس عشرة ساعة، يوميًا، مع ما يصحب عملها هذا، من مجهود بدنى، أثر بشكل عام، على حالتها الصحية.

تروى ثالثة، تجربتها مع الحمل، والوضع، والعمل، بقولها: ''وقت الحمل، كنت بروح مشوار كبير مشى، كنت بروح الغيط، علشان أجيب، أكل للبهايم ... أنا

لما ولدت قيصرى، والولادة القيصرى متعبه، تانى يوم نزلت حلبت، يعنى والدة قيصرى، وتانى يوم، نزلت حلبت، بسبب إن فى بهايم، مرضتش تقف لحد، البهيمه بتبقى عارفه مين بيحلبها، وهما لبسوا العبايه والطرحة، بتاعتى، وبرضه مرضوش، يقفوا علشان، حد تانى يحلبها، فأنا بقولك تعب تعب ، لما تلقى نفسك، كل يوم الصبح، اللى أنت فيه، هو فيه". هى هنا لا تعانى فقط خلال شهور الحمل، لكنها أيضا تعانى، وقت الوضع، مع ما قد تحملته من معاناة، جمة فى عملية حلب الحيوانات.

ولا يقتصر الأمر على ما تعانيه النساء، خلال فترات الحمل، والوضع، ولكن تشير النساء، فى مجال العمل الزراعى وتربية الحيونات، إلى أن طبيعة الأعمال، اللاتى يقمن بها تعرضهن، للكثير من المشكلات الصحية، وهنا تروى إحدى السيدات، عن تلك المشكلات بقولها "الحليب ده تعب، بيخلى عروق أيدينا تنفر، ويخليكى أنت نفسك، جسمك نشف، يعنى العضم، بتاع أيديك نشف، أيديك ده، تبقى أيدين، راجل، من كتر المجهود، وأنت بتحلبى، بتعملى شغل جسمى، أن عضم جسمك، بيشد أكنه، جسم راجل، فبنلقى فى فرق بين الحضور (تقصد أهل الحضر) وبين هنا، فى جلد الأيد، والعضم والعروق، مش نافرة زيى، عندنا كده، مفيش مجهود، بيبذلوه، زينا هنا، بس بنقول الحمد لله" وتضيف أخرى، "شغل البهايم صعب، تعب تعب، بس طبعا بحمل على نفسى، هى فيها مكسب، بس تعب جامد، أنا عندى شرايين مسدوده، وعايزه عمليه، الدكتور، قالى يا ماما، أنت بتحلبى كتير، والحليب بيأثر على شرايين الإيد، وعلشان أعمل عمليه، معناها أقعد تلت شهور، مقدرش أحلب، ومقدرش أعمل أى حاجه".

عملية حلب الحيوانات، هذه مع ما تحمله من مخاطر صحية على شرايين اليدين، كما تم الوصف سابقا، لهى عملية واحدة فقط، من بين عدد لا حصر له، من العمليات التى، يقمن بها النساء، العاملات فى المجال الزراعى، وتربية الحيوانات.

غير أن المشكلات الصحية، التى تعانى منها النساء العاملات، لدى الأسرة، بدون أجر، لا تقتصر، على مجال العمل الزراعى، وتربية الحيوانات فحسب، ولكن يتعداه ليشمل كل المجالات تقريبا، وهنا تروى سيدة تعمل فى مجال تجارة التجزئة، تجربتها قائلة، "أنا بحس بالارهاق، والصداع، وحاجات كتير، يعنى ضهرى وجعنى، وعملت عمليه، القعاد فترات طويلة، على المكتب، جبلى غضروف، والوقفة برضه، الواحد رجليه بتتعبه" وتؤكد على ذات الشكوى، أخرى، وتعمل فى ذات المجال، الخاص

بتجارة التجزئة، بقولها، "أنا من القاعدة، ضهرى واجعنى، تقريبا فقرات، فى العمود الفقرى تعبانه، وبكشف، يقولى محتاجة راحة، وده معناه، إنى مجيش الشغل، وأساعد جوزى، فساعات بتحمل ... بروح ببقى تعبانه جدا، ساعات بنام، باللبس اللى عليا، من غير ما أغيره، ولا أعرف الدنيا فيها أيه ... واليوم فى الصيف بيبقى طويل جدًا، وضهرى بيوجعنى، ومعدتى ساعات بتوجعنى، بس مش عارفة أعمل أيه، شغلانه، مفيش إلا هي، ولو قعدت، فى البيت، محدش هيقولى خدى". هن هنا وعلى الرغم من أن حجم المجهود الذى يبذلنه، أقل بكثير، من ذلك المجهود المبذول، فى مجال العمل الزراعى، إلا أنهن يعانين من العديد، من المشكلات الصحية، المتعلقة بتلك الأمراض، التى قد تصيب العمود الفقرى.

على الرغم، مما قد تتعرض له النساء، من مخاطر صحية جمة، نتيجة العمل، فى مجال فرز وتصنيف القمامة، لكن السيدة، التى أجريت معها المقابلة، حين وجهت إليها تساؤلا مباشرا عن طبيعة المشكلات الصحية، التى تتعرض لها وغيرها من النساء، جراء عملهن فى هذا المجال، لم تشر سوى لبعض المشاكل العامة المحدودة، حيث قالت "نتعور، بنتعرض لحاجات، بنفرزها، زى القزاز"، وفى موضع آخر، أشارت بقولها، "كل الستات اللى بتشتغل فى الزبالة، كلها تعبانه، وفى اللى بيحتمل وفى اللى مش بيحتمل"، وحين حاولت أن أستوضح منها الأمر، فسألتها بشكل مباشر، عن طبيعة الأمراض، التى قد تتعرض لها النساء، نتيجة عملها هذا، ردت بشىء من الانفعال، "أمراض لا، الحمد الله، مفيش مرض"، وهى هنا وكأنها ترفض من حيث المبدأ، حتى الخوض، فى طبيعة، المشكلات الصحية، التى قد تتعرض لها.

خلاصة القول، أن تلك الأعمال، على اختلافها، والتى تمارسها، النساء العاملات، لدى الأسرة بدون أجر، تعرض النساء، للعديد من المشكلات الصحية، هذا مع انعدام وجود مظلة التأمين الصحى، التى ربما كان من الممكن لها، أن توفر الحد الأدنى، من الرعاية الصحية، التى تحتاج إليها، النساء العاملات، لدى الأسرة بدون أجر.

هنا يمكن الحديث عن أهمية، أن تعمل النسويات، على وجه التحديد، المهتمات بقضية، عمل النساء، لدى الأسرة، بدون أجر، على الدعوة، لتشكيل، الروابط الخاصة، بالنساء، فى المجالات المختلفة، وخاصة فى مجال العمل الزراعى، والتى تهدف بالأساس، إلى دعم إلحاق النساء، بمنظومة الحماية الاجتماعية، ومنظومة التأمين الصحى.

المحور الرابع: موقع النساء، داخل الأسرة، ومستوى المعيشة، والعمل، لدى الأسرة، بدون أجر:

إن تناول قضية، موقع النساء، داخل الأسرة، ومستوى معيشة، النساء العاملات، لدى الأسرى بدون أجر، لهو أمر يحتم علينا، الإشارة بشكل أولى، إلى قضية إبستمولوجيا الموقعية النسوية، والتى تعد نوعًا فريدًا من فلسفة بناء المعرفة... وتتطلب إبستمولوجيا الموقعية النسوية، التحام المعرفة بالممارسة، فهى تجمع بين كونها نظرية، لبناء المعرفة، ومنهجًا للبحث. أى مدخل لبناء المعرفة، ودعوة للفعل السياسى. ولكن كيف نقوم فعلا، بدمج إطار الموقعية النسوى، فى ممارستنا البحثية؟، وما هى تلك الرؤى، ووجهات النظر التى تكشفها، تجارب حياة النساء، بشأن العالم الاجتماعى الأوسع؟، وكيف نقوم بترجمة، ما نتعلمه من حيوات النساء اليومية، ومن مواقع القهر المختلفة، التى تسكنها النساء، فى المجتمع، وننقله إلى مجال الفعل السياسى والإجتماعى؟ ... إن جعل تجارب النساء الملموسة، هى ''مدخل'' البحث، والدراسة، والكشف عن النطاق المتسع، من المعرفة الجديدة، الكامنة فى تجارب النساء، هو ما بدأت باحثات الموقعية النسوية، فى استخدامه، لملء الفراغ حول النساء، فى العديد من التخصصات[٩٦].

هنا يمكن أن نشير إلى أن هذه الدراسة، تتماس بدرجة كبيرة، مع تلك الرؤية المعرفية، خاصة فيما يتعلق، بقضية موقع النساء، داخل الأسرة، ومستوى معيشتهن، وذلك فى علاقته، بعملهن، داخل الأسرة، بدون أجر.

للتعرف على موقع النساء، داخل الأسرة، وعلاقته، بعملهن لدى الأسرة، بدون أجر، لعله من المفيد العودة إلى تجارب النساء، والاستماع إلى أصواتهن، والتعرف على طبيعة المشكلات، التى، يعانين منها، داخل أسرهن، وكيف يتعاملن معها، إضافة إلى التعرف على، مستويات معيشتهن، ومن ثم مدى مشاركتهن، فى صنع القرار، داخل الأسرة.

نبدأ أولا بطبيعة المشكلات التى تواجه، النساء العاملات، لدى الأسرة، بدون أجر، وهنا تشير إحدى الفتيات، إلى مشكلات تتعلق بطبيعة عملها بالحقل، وهى تعبر عن ذلك بقولها ''المشاكل المرتبطة، بالشغل فى الغيط، هى مشاكل نفسية، مشاكل الضغوط، البيوت اللى فيها فلاحين، رجالة بتبقى أحسن، لكن أحنا المشكلة، أن أبويا

---

٩٦ شارلينناجى هيسى، بايبر باتريشا لينا ليفى، مدخل إلى البحث النسوى، ممارسة وتطبيقا، مصدر سابق، ص ص ٩٩-١٠٣.

مسافر، وأمى هى اللى ماسكة، شغل الغيط، وأحنا اللى بنساعدها، وأخويا شغال، والتانى بيروح الكلية، فأحنا الضغط علينا قوى، بتبقى مشاكل نفسيه، مش مشاكل صحيه، أحنا بنطلع الصبح بدرى، بنطلع نشم هواء حلو، نضيف، هى مشاكل نفسيه، أنا أخدت أيه من التعليم، ياريتنى كنت فضلت جاهله، زى ما أنا، أنا أتعلمت، وبروح الغيط، وبقى مستوايا، زى الجاهله، لأن الجاهله، بتروح معايا الغيط، اللى يشوفنى، ويشوفها، يقول إننا زي بعض، ويقول إننا، ولا أتعلمنا، ولا شفنا تعليم، هى ده المشكلة، ياريتنى بقى ما كنت أتعلمت، وكنت فضلت فى الغيط وبس".

هى هنا ناقمة على عملها فى الحقل، لأنها قد نالت قسطا من التعليم "المتوسط" والذى ترى معه، أنها تستحق عملا أفضل، من العمل فى الحقل، هى إذن غير راضية عن عملها، غير أن الغريب فى الأمر، أنها لا تلوم أسرتها، والتى أنسحب كل الرجال بها، من العمل بالحقل، تاركين ذلك العمل الشاق، لنساء الأسرة، الأم والفتاتين، وهو على عكس ما قد جرى، عليه العرف، بصعيد مصر. هذه التجربة، إنما تعكس فى مضمونها، أن هناك حالة من التصنيف المتدنى للعمل الزراعى، بالحقل، أدى برجال الأسرة، إلى الانسحاب منه، بشكل تام، وتركه لنساء الأسرة، باعتبارهن أقل شأنا. فرجال الأسرة يلتحقون بالجامعة، وبالعمل الحكومى، ونساء الأسرة، يتم توجيههن، إلى التعليم المتوسط، ومن ثم يتفرغن، للعمل بالحقل، للإنفاق على تعليم الذكور بالأسرة.

تشير العديد من النساء العاملات، لدى الأسرة، بدون أجر، خاصة اللاتى يعملن، فى مجال تجارة التجزئة، إلى مشكلة تتعلق بأثر عدد ساعات العمل الطويلة، على علاقتهن بأبنائهن، حيث تشير إحداهن، إلى تلك المشكلة بقولها، "أكتر مشكلة عندى، هى ولادى، إن أنا مش موجوده، معاهم طول اليوم، أنا وأبوهم، فده طبعا المشكلة، اللى بنعانى منها"، فغياب الأم والأب، طول ساعات اليوم، عن المنزل، من شأنه أن يؤثر سلبًا بطبيعة الحال، على الأسرة ككل، ولكن هل تؤثر تلك المشكلة، تحديدا على موقع النساء، داخل الأسرة. والإجابة عن ذلك التساؤل، تتضمن إحتمالات عدة، لعل أولها فى الأهمية، يتعلق بكون الإناث، الصغيرات، فى الأسرة، هن من سيتحملن، العبء الأكبر، من الأعمال المنزلية، فى حالة غياب الأم، عن المنزل، طوال اليوم، وهو ما يعنى ضمنيا، ربما حرمان إحدى تلك الإناث، من استكمال تعليمها، حتى يتسنى لها التفرغ، لشئون المنزل، بالنيابة عن الأم، وهو ما نسميه، إعادة إنتاج، للحلقة الجهنمية المفرغة، لشكل العلاقة التابع، أو الموقع المتدنى، للنساء داخل الأسرة.

أما عن طبيعة المشكلات التى، قد تنشأ بين النساء، وأزواجهن داخل الأسرة، فهن قد أشرن إليها على استحياء، فقد تغلبت المشكلات الاقتصادية، التى يعانين منها، على رؤيتهن لمشكلات، حياتهن اليومية، ومن ثم، مشكلاتهن، مع أزواجهن، وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت هناك تجربتان، إحداهما أشارت إلى مشكلتها فى عجالة سريعة، ولكنها كانت، فى مضمونها، دالة إلى حد كبير عن طريقة تعاملها مع مشكلاتها تلك، وهنا تشير السيدة إلى مشكلتها، بقولها "ساعات يحصل مشاكل مع جوزى، بسبب تعب الشغل، الخنقه من الشغل، أنا بصبر، نفسى، بنفسى". وهى هنا لا تروى أى تفصيل عن طبيعة تلك المشكلات، هى فقط تشير إلى السبب، الذى تصوغه لنفسها، على الأقل، والتى ربما يكون سببًا، لحدوث تلك المشكلات، "التعب فى الشغل"، وعن طريقة تعاملها مع تلك المشكلات، توجز، وبعمق شديد، فى عرض طريقتها، فى التعامل مع مشكلاتها، مع زوجها، "أنا بصبر، نفسى، بنفسى"، فكأنه لا يوجد أمامها خيار آخر، غير "أن تصبر نفسها، بنفسها"، وهى وإن كانت جملة موجزة للغاية، إلا أنها ربما تحمل فى طياتها، وبشكل ضمنى، عدم وجود أى سند فى الحياة، لتلك السيدة، حتى أنه لم يبق لها، سوى نفسها، تعود إليها وتستند إليها وفقط.

المشكلة الثانية، وقد عرضتها سيدة فى الثالثة والستين من عمرها، وهى تخص علاقة زوجها، بغيرها من النساء، وربما ننظر إلى تلك المشكلة ببعض الاستغراب، فى خضم سطوة ما تعانيه النساء، من مشكلات ذات طابع اقتصادى فى المقام الأول، إلا أنها فى حقيقة الأمر، تتضمن حالة ربما تمر بها العديد من النساء، فى تلك المرحلة العمرية، من حياتها الزوجية، على وجه التحديد، وتروى السيدة تجربتها تلك، بحزن عميق، بقولها "هو الراجل، مفيش غير التليفونات، والفيس بوك، ويكلم ده، ويكلم ده، وهو راجل كبير مش صغير، وأخدته ورحنا الحج، لكن مفيش فايدة، وبعد الواحد ما تعب معاه، وكان بيسهر ليالى، وكنت بشتغل من غير أكل وشرب، وكافحت معاه، علشان نعلم الولاد، وده مأثر معايا جدا، ... النهاردة رحت المسجد، قاعدة أعيط، نفسيتى مش مرتاحة خالص، وأقول أسيب البيت، طيب ومشاكل الولاد، وأنا مش عايزة، حد يبص لولادى، بصه وحشه، هما مستواهم حلو، مينفعش، علشان خاطر أبوهم، أخلى حد، يبصلهم، بصه وحشه، وأحنا زورنا الرسول، علشان ربنا يتوب عليه، بس مفيش".

هى هنا تدمج بين مشكلة علاقة زوجها بغيرها، ورحلة كفاحها معه، فهى كأى

زوجة، قد تحملت معه، رحلة كفاح طويلة، من أجل تربية الأبناء، وكانت تنتظر منه، أن يكون مدينا، لتلك الرحلة، من الكفاح الطويل، غير أنه، لم يعرها أى انتباه، أما عن طريقة تعاملها مع مشكلاتها، مع زوجها، فقد توجهت إلى إقامة الشعائر الدينية، من حج وصلاة، علها، تجد فيها الدعم والسند، وهى شعائر من شأنها، تقديم الدعم النفسى لها، ولكن هل ستؤثر على حل مشكلة علاقتها بزوجها؟، وماذا لو تطور الأمر، وقام ذلك الزوج بالاستغناء التام عنها، وهى فى تلك المرحلة، العمرية، دون أى حماية اجتماعية، ودون أى مظلة تامين صحى، ودون أى مصدر للدخل، على الإطلاق، الأمر الذى تجدر معه، الإشارة، إلى ما تدعو إليه العديد من النسويات، من ضرورة اقتسام، ما قد تم التوصل إليه، من ثروة، خلال رحلة الزواج، ما بين الزوج والزوجة، عند انفصالهما.

تلك كانت عينة لبعض المشكلات الاجتماعية، التى تعانى منها النساء العاملات، لدى الأسرة، بدون أجر، فماذا عن المستوى المعيشى، للنساء العاملات، لدى الأسرة بدون أجر؟

هنا نجد الفقر وإعادة إنتاج الفقر، هما شعار تلك المرحلة، ولعل تعبير إحدى السيدات، والذى جاء مصحوبًا، بحالة شديدة من البكاء الحاد، عن حالتها بقولها "أحنا بنسف التراب"، لهو أبلغ تعبير عن ظاهرة الفقر، وعلاقته بعمل النساء، لدى الأسرة بدون أجر، فالفقر قرين تلك الظاهرة، حتى وأن وجدت بعض نساء العينة، اللاتى ينتمين، لأسر، قد تجاوزت حالة الفقر، بدرجة أو أخرى.

فى هذا السياق تصف، إحدى النساء، مستوى معيشتها، بقولها، "أنا لما بعوز مصاريف، جوزى بيدينى، وهى مصاريفنا، بتبقى محددة، علشان العيشه يعنى، يوم بيوم ، يدينى على القد، أتنين، خمسة، جنيه، يعنى مش عشرة، أو عشرين، جنيه، زيى الناس يعنى، هو مفيش، هو ممكن يدخلنا عشرة جنيه، فى اليوم، خمسه جنيه، إحنا مش معانا، لو تيجى تشوفى السرير، اللى احنا نايمين عليه، والمرتبه، أوضه صغيرة، يدوبك شايله السرير، والتلاجه خربانه، حاجتى بعتها، علشان مكنش معانا، وأنا مقدرش أروح أقول لبيت أبويا، أو أخواتى هاتوا، مثلا لما بعوز عبايه، بروح أشحتها من أختى، طرحه، أقولها هروح المشوار ده، وهجيبها تانى، وأنا أخويا، لما يجيى، بيدينى عشرة جنيه، ساعات يجبلى فاكهه، أقوله مبحبش الفاكهه، وأدينى العشرة جنيه، وأكتر مشكلة، عندى المكان، أنا قاعدة انا وجوزى وأختى، فى أوضه، مش

بعرف ألاقى راحتى، فى نومى، والحمام شيرك، أى واحدة، بتتمنى يبقى، ليها شقة، إن هى تاخد راحتها، بالليل فى اللبس، هى أوضة واحدة، ولا حمام، ولا مطبخ، هى أوضة واحدة، هى حكاية السكن، اللى مسببه، عندنا المشاكل، لكن حكاية المصاريف إحنا راضيين".

تعانى هذه السيدة من حالة من الفقر الشديد، فهى تعانى من الحرمان، من الغذاء الكافى، ولحاجتها لبعض المال، تقول لأخيها، "أنا مش بحب الفاكهة" فقط كى يمنحها، عشرة جنيهات، ورغم هذا تشير إلى أن مشكلتها فقط، تتمثل فى المسكن، "لكن حكاية المصاريف، أحنا راضيين". إجمالا هى تعانى من انعدام توفر الحد الأدنى، من الحياة الكريمة. حيث لا يتاح لها المسكن الملائم، الذى يوفر لها مساحة الخصوصية، التى هى فى أشد الحاجة لها، هذا بالطبع، مع ما يتضمنه من مستوى مناسب من الأثاث، ومستوى مناسب من المأكل والمشرب.

فى ذات السياق، تشير أخرى إلى مستوى معيشتها بقولها، "البيت اللى قاعدين فيه، بيت ورثه، وأحنا قاعدين، فى أوضتين، ومزنوقين، أخر زنقة، لو فى فلوس، كنا نقدر نبنى، وفى الشتاء المطرة، بتبهدلنا، وفى الصيف، البيت بيبقى فرن، الواحد بيعانى، من حاجات كتيرة، الواحد مش طايل حاجة، نفسى مثلا يكون فى دخل أكبر من كده، علشان الواحد بيكبر وبيبطل، ونفسى يكون فى دخل نعتمد عليه، علشان لو قعدنا من الشغل، نلاقى دخل نعتمد عليه، ياريت حاجة مساعدة، حتى أعتمد عليها أو جوزى يعتمد عليها". وهى هنا لا تكتفى، بعرض مشكلتها، ولكنها مهمومة، بالبحث لها عن حل، ولعل تفعيل منظومة الحماية الاجتماعية، لهى مفتاح، حل مشكلتها، وغيرها من النساء، الفقيرات، والعاملات، لدى الأسرة، بدون أجر.

هنا تروى إحدى السيدات، تجربتها، مع محاولة التواصل مع منظومة الحماية الاجتماعية، بقولها، "أنا حاولت أجيب كشك، أو أى مساعده، لكن أنا مش عارفة، أوصل لأى حاجة، ولاجوزى بياخد معاش، ولا حاجه خالص، لا معاش، ولا قبض كده، حبيت أقدمله، على معاش، أربع خمس مرات، ولا أى حاجه، فى ناس خدوا، مننا فلوس، علشان يعملولنا، معاش، ومعملوش حاجه، وفى حد جبتله الورق، وقال بعد كده، من سن خمسة وستين، سنه، لسه تلت، سنين".

هى هنا تدرك أن هناك منظومة حماية اجتماعية، يمكنها الاستعانة بها، لحل ولو جزءًا من مشكلاتها، إلا أنها قد اصطدمت بتلك المنظومة الرسمية، الممثلة فى

وزارة التضامن الاجتماعى، التى يصعب على الفقراء تحديدًا، التعامل معها، على الرغم من كونها، وجدت بالأساس لدعمهم، الأمر الذى جعلها تلجأ، لبعض الأساليب، غير الرسمية، مما أوقعها ضحية، لمن استغل، جهلها، وحاجتها.

بصفة عامة فإن غالبية، النساء العاملات، لدى الأسرة بدون أجر، يعانين من تدنى مستوى المعيشة، بشكل عام، وهن يورثن أبناءهن، هذا المستوى المتدنى، من المعيشة، ميراث الفقر، ولعل تجربة السيدة التى تعمل فى مجال "فرز وتصنيف القمامة" لهى أبرز مثال على ذلك، فهى منذ طفولتها، تعمل مع أسرتها، فى هذا المجال، وحينما تزوجت، تزوجت رجلا يعمل، فى ذات المجال، وحتى مع حلمها بأن يتجنب أبناؤها هذا العمل، عبر الالتحاق، بمنظومة التعليم، إلا أنها وكما روت هى بنفسها، فإن أبناءها الثلاثة، يساهمون فى العمل مع والديهم، وقد أشارت إلى ذلك بقولها "بنتى الكبيرة، بتساعدنى فى إجازة المدارس، وابنى، بيطلع مع أبوه فى الشغل ... والصغيرة ممكن تيجى من المدرسة، تشتغل معايا، نفس الشغلانه، والكبيرة، علشان بقت فى ثانوية عامه، بسيبها فى المدارس متشتغلش، لكن الصغيرة، بتيجى تشتغل، بس مش بضغط عليها، علشان لسه صغيرة، عايزة تشتغل ماشى، مش عايزة مش بجبرها، وهى تعرف، تعمل اللى أنا بعمله كله، اللى أنا بفرزه كله، هى تعرف تعمله، بنتى، عندها ٩ سنين، تشتغل شويه صغيرين، وتقول أنا تعبت". وهى هنا تشير، إلى أن ابناءها، يشاركون جميعا فى العمل، فى جمع وفرز وتصنيف، القمامة، وإن كانت تشير فى مواضع أخرى، إلى أنها لا ترغب لأبنائها، أن يعملوا، فى ذات المجال. فهى قد ورثت أبناءها، عملها بالفعل، وإن كانت مازالت تحلم، بقدرتهم على، الخروج عليه، فى المستقبل، عبر نافذة التعليم.

النقطة المهمة، فى هذا السياق، تتعلق بمدى مشاركة النساء، فى صنع القرار، داخل الأسرة، وعلاقته بالعمل لدى الأسرة بدون أجر.

هنا تجدر الإشارة إلى، أن المنظومة المعرفية، الذكورية، قد أرست، قواعد واضحة، حددت، أماكن وجود، النساء، والمساحة، الخاصة بهن، فى المنزل، وهى منظومة، تربط المنزل، بسلسلة من التداعيات، والمفاهيم، التى تتمحور حولها، حياة النساء، أو بمعنى أدق، هى مفاهيم، تشكل، هوية النساء، وتحدد دورها، فى رعاية الابناء، وشرف البنات، والعمل، غير المدفوع الأجر، والسلوك القويم، وطاعة الزوج، وأخيرا، الانكار المطلق، لتفرد، الذات الأنثوية، وبذلك يصبح المنزل، بمثابة شرنقة،

منعزلة ومستقلة، داخل حدوده الهندسية، أما خارجه، فتتشكل السياسات، بمعناها الحرفى، ويتم صنع القرار ... لكن التساؤل، الجوهرى هنا، هل المنزل بالفعل، مكان بعيد عن، صنع القرار، اليست علاقات القوى، تنبع أساسًا، من داخل المنزل، لتتشكل، مرة أخرى، خارجه؟[٩٧]

بداية، يجب أن نميز بين عدد من مستويات، صنع القرار داخل الأسرة، فإذا كان الأمر يتعلق بمشتريات، الحياة اليومية، من خضراوات، وما شابه، فإن النساء، فى غالبيتهن، يتمتعن بهذا الحق، غير أن هذا الحق، مشروط، أو ممزوج، بوصاية كبيرة، من قبل الزوج، فهو الذى يمنح، الزوجة، ''مصروف البيت''، سواء كان هذا ''المصروف''، يمنح بشكل يومى، أو أسبوعى، فهو الذى يحدد قيمة هذا ''المصروف''، غير أن النساء، قد أعتدن على، تدبير حياتهن، بعدد لا حصر له، من سبل التحايل،على المعيشة، فهن بالإضافة إلى اعتمادهن على كل ما يتاح، لديهن، بالمنزل، من طيور، ومنتجات زراعية، ومنتجات ألبان، فهن يلجأن، فى بعض الأحيان، إلى نظام الشراء، بالتقسيط، ونظام الجمعيات، وذلك بالاعتماد على ما يستطعن توفيره من ذلك المصروف الزهيد، تلك الجمعيات، التى توفر لهن، فرص الحصول، على مبالغ، تمكنهن، من تدبير، أمور حياتهن، سواء تم ذلك، بمعرفة الزوج، أو بدون معرفته.

إلا إن الأمر ذاته، لا يتحقق، إذا ما كان الأمر يتعلق، بشراء الأجهزة، والمعدات الكبيرة، وشراء أو بيع الأرض، أو الحيوانات، الكبيرة، على سبيل المثال، فالأمر لرجال الأسرة، حتى وإن كانت النساء، هن اللاتى يتولين، العمل الأكبر، فى رعاية الحيوانات، على وجه التحديد. كذلك الحال فيما يتعلق ببعض القرارات الكبيرة داخل الأسرة، والمتعلقة بشكل أساسى، بالنساء، فعلى سبيل المثال تعليم الإناث، فإن الأمر يرجع لرجال الأسرة، فى المقام الأول، ولعل أبرز مثال على ذلك، عدم قدرة النساء، الراغبات فى تغيير عملهن، عبر الخروج، للعمل خارج الأسرة، على تحقيق رغبتهن تلك.

غير أن بعض العاملات فى مجال تجارة التجزئة، على وجه التحديد، قد أشرن إلى تمتعهن، بوضع مميز داخل أسرهن، إلى جانب مشاركتهن الفعالة، فى صنع القرار، داخل الأسرة، وتروى إحدى السيدات، تجربتها تلك بقولها ''الست الشغاله، بيبقى ليها وضع غير الست، اللى مش شغاله، أنا حاسه إن ليا وضع، أحسن والشغل

---

٩٧ شرين أبو النجا، طرح نسوى لمفهوم البيت، فى حكاية زهرة وصاحب البيت، مجلة ألف، قسم اللغة الانجليزية والأدب المقارن، الجامعة الامريكية، بالقاهرة، العدد ١٩، سنة ١٩٩٩، ص ١٧١.

بيخليني، أعرف كل أهل البلد، أنا في ناس بتيجي تكلمني، وانا معرفهاش وأنا معاملتي حلوة قوى، مع الناس، فكل الناس، بتعاملني حلو، وكل الناس بتحترمني، كلهم يقولوا أم محمد". هذا الوضع المميز لتلك السيدة، والذى شعرت به مصحوبا، بمشاركتها، فى أعمال زوجها، فهى وأن كانت لا تتلقى أى أجر عن عملها، إلا أنها تدرك تمامًا أنها داخل إطار علاقة عمل، تمنحها العديد من الامتيازات، وهو ما قد أثر إيجابًا، على رؤيتها لوضعها المتميز داخل أسرتها، وداخل مجتمعها المحلى. غير أن هذا الوضع المتميز، لا تتمتع به العديد، من النساء، خاصة العاملات، لدى الأسرة بدون أجر، فى مجال العمل الزراعى والإنتاج الحيوانى.

خاتمة: حول رؤية النساء، لأنفسهن، وللعالم، من حولهن:

بعد التطرق إلى عرض العديد، من التجارب المختلفة، للنساء العاملات، لدى الأسرة، بدون أجر، عبر محاور الدراسة، المختلفة، والتى تضمنت عرضًا، لظروف عمل النساء، وعلاقة عملهن، بمستويات تعليمهن، ومهارتهن، وأثر عملهن، على مستوي الصحة، لديهن، وأخيرًا وليس آخرا، موقع النساء، داخل الأسرة، ومستوى معيشتهن، فى علاقته، بعملهن داخل الأسرة بدون أجر، فإنه من المفيد، التعرف على رؤية النساء لأنفسهن، وللعالم من حولهن، وذلك عبر التعرف، على رؤيتهن، لهمومهن، وحقوقهن، وأحلامهن، ومستقبلهن.

إن دراسة رؤية العالم، فى أى مجتمع، من المجتمعات، هى عبارة عن دراسة، لموقف الإنسان، لكل ما يحيط به، من وجهة نظره، وهى دراسة تقوم، على اعتبار أن كل (شخص) من عينة الدراسة، التى تختارها الباحثة/الباحث، هى/ هو، مركز الدراسة، أو المحور الذى، تدور حوله الدراسة، على اعتبار أنه يكشف، عن نظرتها/ نظرته، الخاصة، أو رؤيتها/ رؤيته، الخاصة، التى تعبر، فى حقيقة الأمر، ودون أن تعى/ يعى، المبادئ العقلية، التى تكمن وراء، تلك النظرة أو الرؤية. ومن هنا كان العنصر الأساسى، فى دراسات رؤى العالم، هو (الشخص) أو الذات، الذى يقع الاختيار عليها/عليه ... وترتكز دراسات رؤى العالم، على (الفهم)، وليس الرصد أو الوصف... إن المهم ما يراه "الشخص"، أو "الذات" موضوع البحث، عن نفسه، وعن غيره[٩٨].

هنا تجدر الإشارة، إلى أن بعض النساء، قد وجدن بعض الغرابة، فى الرد

٩٨ أحمد أبو زيد، مشرفا، رؤى العالم، عدد خاص، من المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، يناير ١٩٩٠، ص ٣و ٤ من المقدمة.

على تلك التساؤلات الخاصة، (الهموم – الحقوق – الاحلام –المستقبل)، إلا أن البعض الآخر، قد تعاملن معها، وكأنها فرصة جيدة، مؤاتية، للتعبير عن أنفسهن، وهى على ما أعتقد تعد كذلك، لمن أحسنت، التفاعل معها.

هذا وقد كان الفقر، بمثابة الهم الأعظم، لعدد من النساء، وقد بكت ثلاث، سيدات، بكاء حادا، وهن تشرن إلى أنهن مهمومات، بالفقر، وإحداهن كما سبق الإشارة، عبرت عن همها هذا، بتلك الجملة الموحية للغاية "إحنا بنسف التراب"، وأخرى استخدمت تعبيرًا مشابهًا، قائلة "إحنا بنكح تراب". والأمر لا يقتصر على النساء، من الجيل الحالى وفقط. هذا أن الفقر، يعد فى كثير من الأحيان، وكأنه ميراث، يتناقله الفقراء، جيلا بعد جيل.

أما عن رؤية النساء، لحقوقهن، فإن بعضهن، قد أبدين علامات الاستغراب الشديد، وكأن التساؤل عن الحقوق، أمر مستبعد تمامًا، فكن يجبن "حقى، يعنى أيه حقى؟"، وكن فى كثير من الإحيان، يشرن إلى أنهن ليس لهن حقوق، وينتقلن إلى الحديث عن حقوق أبنائهم، غير أن بعضهن أشارت إلى حقها فى السكن، وأخرى أشارت إلى حقها فى التعليم، وثالثة أشارت، إلى حقها فى العمل، خارج الأسرة.

هذا وقد عبرت غالبية النساء، وهن المتزوجات، عن أن حلمهن يتجسد فى مستقبل أبنائهن، فهن لا يجدن لأنفسهن مستقبلا، أو فلنقل أنهن ترين مستقبلهن، فى مستقبل أبنائهن.

فيما يلى عرض لرؤية عدد من النساء، لهمومهن، وحقوقهن، وأحلامهن، ومستقبلهن، كما عبرن عنها، دون أى تعليق أو إضافة، فهن بأصواتهن، قادرات، بشكل جلى، على التعبير، عن رؤيتهن لأنفسهن، وللعالم من حولهن، حتى وإن اقتصر هذا العالم، على أسرتهن الصغيرة.

- "همى فى الحياة ولادى، هما أهم حاجه عندى، نفسى يطلعوا كويسين، وأعرف أربيهم كويس، حقى، مفيش، يعنى حقى، أنا واخداه، مع ولادى، وجوزى، حلمى فى الحياة، إنى أشوف ولادى، حاجه كويسه، ده حلمى، إنهم يتعلموا، حاجه كويسه، أعرف أربيهم كويس، أعلمهم وأجوزهم وأبنيلهم، حق ولادى فى الحياة، أنهم يتعلموا كويس، ويعيشوا زى الناس، ما هى عايشه كويس، يكبروا يتجوزوا ويتعلموا".

- "أنا مهتمة بأمى، مبحبش أشوف فيها حاجه، أنا من حقى، إننا نعيش حياة مستقرة، أو تقدرى كده، تقولى إن أنا مش فى دماغى، بما إنى مش شايله مسئوليه

لوحدى، مش فى دماغى حاجه، لأن كل أمور، المصاريف والعيشه، الحاج والحاجه، يدوبك أنا أدة تنفيذ، زى ما بيقولوا، فمش فارق معايا بقى، من حق أسرتى الاستقرار، والعيشة الكريمة، حلمى فى الحياة، إن أنا فى المستقبل، يبقى عندى بيت كبير، حلم حياتى، أعمل عمرة، حلم أسرتى، أنهم يشوفونا، فى أحسن حال، وأنا أشوفهم كويسين، وفى أحسن حال"

- همى بنتى، عايله همها، تيجى تتجوز، مش هتلاقى، لا أخ بينفع، ولا حد بينفع، ... بكاء حار ... حق بنتى، أشوفها فى بيتها، ومعاها حتة دبلوم، أدى اللى أنا عايزاه، بنتى تتعلم وتبقى دبلوم، مش هقولك كلية، ولا ثانوية، حلمى أشوف بنتى، متسترة فى بيتها، ولا تحتاج لحد، زى حكاية أمها كده، بتمنى لها تكون فى بيت رايق، والحمد الله، اللى بتمناه حتة دبلوم، وتكون فى بيت رايق، وأقدر أشيل شيلتها"

- "حقى إن الواحد، يعيش حياة مستقرة، مفيش فيها تعب، ويكون الواحد، مرتاح فى بيته، مرتاح صحيا، ماديا، حقى ولادى، أنهم يتعلموا كويس، الصحة تكون كويسة، أوفر لهم، كل حاجة، محتاجينها، زيهم زى بقيت الأولاد، حلمى فى الحياة، إن احنا الصحة، أهم حاجة والستر، وشغلانه لأبنى، محدش بيعيش لحد، ابنى اللى من سنة، اللى فى شغله، أو فى كلية، لكن هو لا شغلة ولا مشغلة، فده اللى أنا عاتله همه، نفسى فى شغلة ليه، فى أى جمعية للمعاقين، فى أى مستوصف، والستر، والحالة المادية، وإنى أشوف ولادى كويسين، وأسترهم، وشايفة المستقبل، إنى بشتغل مع جوزى، وبنتى هتتجوز، وأجوز البنتين، وأشوف شغله لأبنى، ويبقى فى دخله برضه، لأن المحل مش هيسد، لأن ممكن الإيجار بيغلى، والبيع ممكن ميسدش على الإيجار، ومش عايزة غير حاجة، نقدر نعتمد عليها والستر، مستقبل ولادى، كده كده البنات هتتجوز، هتبقى فى عصمة راجل، وإبنى الصغير، نشغله شغلانه، والكبير بتمناله حياة أفضل، على أساس مبقاش عاتله همه، وفى الآخر الحالة المادية، هى اللى بتحدد أنت عايشة، حياة سعيدة، أو حياة تعيسه، وأتمنى أشوف نشاط تانى، يكون قريب من البيت"

- "همى فى الحياة، نفسى أبقى مستورة، أنا حامده وشاكره ربنا، بس نفسى، أقعد فى مكان، مدفعش فيه إيجار، أنا بدفع ٤٠٠ جنيه إيجار، ... منى عينى إنى أقعد فى بيت، ولو أوضه، ومدفعش فيه إيجار، ونفسى الستر، والستر من عند ربنا، حقوقى إن جوزى يحكم بعدل ربنا، ولا يظلمنى، ولا يظلمها، ولا يجي عليا، ولا يجي عليها، حلمى فى الحياة، أوضه ملك، ومش طالبه إلا الستر، هو ده اللى بتمناه من

ربنـا"

- "أنـا حلمـى إنـى أتوظـف ، إنـى أشـتغل قطـاع خـاص بقـى، قطـاع عـام، أى حاجـه، شـغلانه بـره البيـت، أهـم حاجـه نطلـع. أنـا بحلـم لأبويـا وأمـى، أنهـم يروحـوا يحجـوا، ويتموا رسـالتهم علـى خيـر. مفيـش مسـتقبل، البلـد كل يـوم فـى حـال، فـى مسـتقبل فـى أيـه، أنـا أقـل واحـدة، أنـا فـى مـرة رحـت أقـدم فـى شـغل، فـى وظيفـه، أنـا لقيـت نفسـى أقـل واحـدة، فـى الواقفيـن، واحـدة واخـدة، كليـة اقتصـاد وعلـوم سياسـية، وعاملـه ماجسـتير، أنـا حامـده ربنـا علـى كـده، بـس نفسـى البلـد، تتغيـر شـويه، الشـباب تعبانـه كلـه، سـيبك منـى أنـا، أنـا ممكـن أتجـوز، وراجـل هيشـيل مسـئوليتى، أنـا عايـزه أخويـا، يرتـاح، أخويـا الصغيـر يرتـاح، يلاقـوا وظيفـة، لأننـا مـش عارفيـن الأيـام، اللـى جايـه ربنـا شـايل لنـا ايـه، أنـا وأخواتـى البنـات عايزيـن نتوظـف، لا أكتـر ولا أقـل، عايزيـن نعمـل حاجـه، نشـتغل نعمـل حاجـه، أخويـا عايـز يتخـرج، ويشـتغل، هنـا فـى بلـده، يعمـل مجهـود فـى بلـده، بـدل مـا يطلـع بـره، ويتبهـدل زى اللـى بنشـوفهم دلوقتـى"

- "أنـا نفسـى أتوظـف ، يعنـى أقعـد علـى مكتـب فـى المنيـا. أنـا مـن حقـى أتعلـم، وعايـزه أطلـع أبلـه قـرآن، أنـا مـن حقـى أتعلـم، وهمـا غصبـوا عليـا، وأم أبويـا مكنتـش عايزه تودينـى، حلمـى إن أنـا أتعلـم"

- "أنـا مهمومـه بحياتـى، حياتـى مـش سـعيدة، نفسـى ابنـى يتجـوز، اللـى مـن دوره، إتجـوز وخلـف، الحيـاة مملـه، لـو أبـوه شـغال كان جـوزه، الـواد شـايل الهـم، وأنـا زعلانـه، علـى ابنـى، لأنـه صغيـر، وشـال الهـم، مـن صغـره، الواحـد تعبـان ، حياتـه فـى الدنيـا ملـل"

- "يعنـى ايـه حـق، يعنـى ايـه حقـى؟ ، حقـى إنـى ارتـاح فـى الدنيـا، يعنـى أنـا تلاتـه وأربعيـن، سـنه، وحياتـى كلهـا ممـررة، مـن سـن سـتاشـر سـنه وأنـا تعبانـه، نفسـى أرتـاح، نفسـى إبنـى يتجـوز، هـى الحيـاة صعبـه، حلمـى ابنـى يتوظـف ويتجـوز، هـو معـاه دبلـوم ونفسـه يتوظـف أحسـن مـن شـغل الجبـل، نفسـى ميعانيـش، زى أبـوه، معانـى، نفسـى يبقـى عنـده معـاش، أملـى فـى الدنيـا، ابنـى يتوظـف وأجـوز بنتـى، ومسـتقبلى إنـى أشـوف، ولادى سـعيدة، أنـا مسـتقبلى خـلاص، أنـا مسـتقبلى، مسـتقبل ولادى، أشـوف ولادى، فرحانيـن، بالدنيـا كلهـا، ونفسـى ولادى، يتوظفـوا"

- "حقـى فـى الحيـاه، هـو ولادى، حقـى ولادى، أنهـم يتعلمـوا، تعليـم نضيـف، لبـس نضيـف، مجتمـع يكـون نضيـف، مـش يبقـوا زى أيامـى، وأيـام أبوهـم، عايـزه ابنـى يتعلـم كويـس، دلوقتـى العيـل، لـو مـش هياخـد درس، مـش هيتعلـم"

- ”أنا من حقى، أبقى إنسانه، أعيش كويس، أتعالج كويس، أروح مكان كويس، للعلاج ، حقى أعيش كويس، حقوق أسرتى، اللى مش متوظف، يتوظف، اللى له أسرة، ومعاه خمس عيال، يشتغل ويبقى ليه دخل، حلمى أعيش، زى أى حد، نفسيتى مرتاحه، نفسى تتغير الدنيا، من حواليا، تبقى أحسن، مفيش مشاكل، مفيش ضغوط حياة ، يبقى مفيش غلا والبطاله“

- ”ولادى بفكر فيهم كتير، هما أكتر حاجة شغلانى، بفكر فيهم، نفسى يبقوا حاجة، نفسى يتعلموا، تعليم كويس، حقى فى الحياة، هما ولادى، وولادى من حقهم التعليم، يتعلموا تعليم كويس، وحلمى أنهم يتعلموا تعليم كويس، أنا شايفه مستقبلى، فى ولادى، ساعة ما أشوفهم، أتعلموا تعليم كويس، يبقى كأنى أنا أتعلمت، لأن أنا كان نفسى، أتعلم تعليم كويس، كنت نفسى، أتعلم تعليم كويس، فنفسى هما يتعلموا، تعليم كويس، وأنا بجبلهم لبس كويس، بجبلهم أفخم حاجه، فى كل موسم، بجبلهم لبس جديد، عايزاهم يبقوا، مش ناقصهم حاجه، وزيى ما أنا مش مخلياهم، ناقصهم حاجه، نفسى يحققوا حلمى، ويتعلموا تعليم كويس“

- ”أملى فى ولادى، حقى ايه، هى حياتى انتهت، حقى فى ولادى، حق ولادى، عايزة إبنى يطلع يخلص الكلية، والجيش، وعايزاه يتجوز، ويستقر، زيى إخواته، ويطلع مستواه، حلو، زى أخواته، أنا مستقبلى خلاص، ربنا عطانى، كل اللى كنت عايزة، شكر من ربنا، وعايزه أسرتى سعداء وحلوين“

- ”أنا همى فى الحياة، إنى أسعد، ابنى وأشوفه متجوز، زيى الشباب، وأنا مت، مت، عشت، عشت، حياتى كلها ابنى، هو إبنى وقف معايا على إخواته، هو اللى شال، المسئوليه معايا، هو الكبير، حقى مش عايزه حاجه من الدنيا، غير ابنى، ابنى أجوزه، ومستقبله وحياته، أشوفه سعيد ومتجوز، ومخلف، ولما أموت، أموت مستريحة، حلمى إن ابنى متجوز، حياتى كلها إبنى، مستقبلى هو إن إبنى يتجوز ويخلف“

- حق ولادى إن البلد تبقى فى رخاء وتبقى العيشة مرتاحة، علشان الجيل اللى طالع ميطلعش تعبان، ميطلعش تعبان، زيادة ما إحنا تعبانين، بس نفسى ربنا يكرمهم، ويتوجهوا فى التعليم، ويبعد عن اللى إحنا فيه خالص، ومن حقهم، إن ميبقاش فى غلا، وإن إحنا منبقاش، منسيين كده، تلفى فى الحضور، يقولوا عملنا إيه وعملنا إيه، هنا مفيش اهتمام خالص، تلقى الشباب هنا مظلوم، من كتر ما هو مظلوم، تلاقيه طاير

طايش، هيعمل ايه يعنى، مفيش شغل، مكنش عنده بهايم، هيشتغل فى ايه، حلمى أن أشوف ولادى، أحسن حاجه، نفسى أشوف ابنى حاجه، دكتور، مهندس، نفسى أشوفه، حاجه، بقعد مع نفسى، وأقول يا رب، عوض صبرى خير، وشقايا أنا وجوزى يا رب، عوضنا، خير، نحس إن إحنا على حق، محدش بيشوف مستقبله، الناس هنا ماشيين بالتوكال، والناس بتعمل اللى عليهم، والباقى على الله، إحنا بنتمنى وندعى لولادنا، لكن محدش، يعرف المستقبل فيه أيه، ده حاجه فى علم الغيب"

- حقى ... بكاء ... أنا تعبانه، صدرى تاعبنى، ومطنشه أروح، حقى يعنى، هعمل ايه، مفيش فى إيدى حاجة أعملها، ولا فى حاجه، فى إيد جوزى، يعملها، هى عيشه وآخرتها موت، كان من حقى، بيت لوحدى، ومرتاحه زيى النسوان، بس مفيش كده، وحق ولادى، نفسى ربنا يسعدهم، هو إحنا علمناهم، ولا كأنهم إتعلموا، بس، الأحلام كتير، بس منين، الواحد بيحلم، يبقى أحسن إنسان، فى الدنيا، بس منين، مهما هنحلم، هو كده، اللى قاسمله حاجه بيشوفها، نفسى ولادى، يبقوا أسعد ناس، بس مش فى إيدنا، ولا فى إيد حد، انتى شايفه الحاله، اللى إحنا فيها، بس هنعمل ايه، وأنا مستقبل ايه، لا متعلمة ولا متوظفة ولا حاجة، مستقبل ايه"

- "أنا مهمومة، بالظروف المادية شوية، هى ده أكتر حاجه، خصوصًا فى وقت المدارس، وأنا نفسى ولادى، يبقوا حاجة حلوة ، مش زيى، وزي أبوهم، فى الشغلة بتاعتنا، أنا متمناتش أنهم يشتغلوا الشغلة ده، هى شغلانه متعبه، متمناهاش لولادى، مش عايزة ولادى، يشتغلوا نفس الشغلانه، دايما بقولهم، ربنا يديكوا، وإحنا ربنا بيبعت علشانكم، مش عايزاكم، تبقوا زينا، أنا بقول لبنتى الكبيرة، أنا مش عايزاكى، زيى أنا، عايزاكى متعلمه، وتروحى بيت جوزك، ويكون ليكى شغلانه حلوة، تنفعها وتنفع ولادها، فى المستقبل ، مش عايزاها تبقى زيى طبعا".

لعل تلك التجارب، والأصوات المختلفة للنساء، وهمومهن، وحقوقهن، وأحلامهن، ومستقبلهن، لهو خير خاتمة لتلك الدراسة.

فصل ختامى

يرتبط نمو واتساع الاقتصاد غير الرسمى فى مصر خلال العقدين الماضيين ارتباطا كبيرا بطبيعة السياسات الاقتصادية المطبقة والتى عجزت عن توفير فرص العمل الكريم لاستيعاب النمو المطرد فى قوة العمل. فقد تجلت أزمة النظام الرأسمالى المصرى فى نمط للاستثمار يركز على المشروعات كثيفة رأس المال وكثيفة الاستخدام للطاقة، بما يتناقض مع الخصائص الرئيسية للمجتمع المصرى، كمجتمع يتميز بوفرة الأيدى العاملة، وارتفاع معدلات البطالة. وتركزت الاستثمارات بالأساس فى القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى فى الوجه البحرى، فى تحيز واضح للحضر على حساب الريف من ناحية، ولمحافظات الدلتا على حساب الصعيد والمحافظات الحدودية من ناحية أخرى.

ومع تطبيق سياسات التكيف الهيكلى منذ بداية التسعينيات، أسفر النمو الاقتصادي فى مصر عن تدهور شروط العمل نتيجة سياسات الخصخصة وتصفية المصانع وتحرير العلاقة الإيجارية فى الزراعة وتقليص دور التعاونيات فى توفير مستلزمات الانتاج والتمويل وتسويق الحاصلات الزراعية.

وتجلت أزمة النموذج المصرى للنمو فى عجز القطاع الخاص الرسمى عن توليد فرص عمل تكفى لتعويض النقص الناجم عن تراجع القطاع العام، حيث شكلت الاحتكارات المتحالفة مع سلطة الدولة عائقا رئيسيا أمام نمو القطاع الخاص وخلق وتوسيع قاعدة عريضة من المشروعات المتوسطة والصغيرة.

وعلى الرغم أن تصاعد واتساع نصيب العمل غير الرسمى من إجمالى المشتغلين فى مصر خلال العقدين الماضيين قد شمل كلا من الرجال والنساء، إلا أن اتجاهات وطبيعة علاقات العمل لكل منهما قد اختلفت بشكل واضح. فعلى حين توزعت الزيادة فى العمل غير الرسمى للرجال بين العمل بأجر، وريادة الأعمال (سواء فى شكل صاحب عمل ويستخدم آخرين، أو صاحب عمل ولا يستخدم أحدا) فإن نمو عمالة النساء فى الاقتصاد غير الرسمى قد تركزت بالدرجة الأولى فى العمل لدى الأسرة بدون أجر، مقابل تراجع نصيب العمل بأجر أو كصاحبة عمل ولا تستخدم أحدًا.

وقد أسفرت دراستنا لظاهرة عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر عن النتائج الرئيسية التالية:

- يمثل العمل لدى الأسرة بدون أجر الشكل الرئيسى لعمل النساء فى الاقتصاد غير الرسمى فى مصر، وقد ارتفع نصيبه من ٢٩٪ فى عام ١٩٩٨إلى ٤٦,٤٪ فى عام ٢٠١٢، أما بالنسبة للرجال فإن العمل لدى الأسرة بدون أجر يمثل نسبة متواضعة بلغت ١٣,٢٪ فى عام ١٩٩٨ وتراجعت لتقتصر على ٧,٤٪ فقط فى عام ٢٠١٢.

- يتركز عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر فى الأقاليم وخاصة فى صعيد مصر، كما أنه يتركز على مستوى الأقاليم فى الريف مقابل الحضر، ولا سيما فى ريف الوجه القبلى. فيستأثر صعيد مصر بنحو ٦٢,٧٪ من تلك العمالة ، كما يستأثر الوجه البحرى بنحو ٣٥,٤٪، مقابل ١,٩٪ للقاهرة الكبرى والإسكندرية وإقليم القناة مجتمعين.

- يعكس هذا النمط للتركز الجغرافى للظاهرة فى جزء منه السياسات الاقتصادية المتبعة و التى تؤدى إلى تركيز الاستثمارات، وبالتالى فرص العمل، فى العاصمة والمدن الكبرى وما حولها، لا سيما بعد انسحاب الدولة من مجال الاستثمار فى المشروعات الاقتصادية، من ناحية، فضلا عن تدهور شروط العمل للنساء فى القطاع الخاص من ناحية أخرى.

- يتمثل أحد أسباب تركز ظاهرة عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر فى الأقاليم بوجه عام فى الافتقار لشبكة الطرق ووسائل الانتقال الآمنة التى يمكن استخدامها فى حال توافر وظائف بأجر فى المجال الرسمى تتطلب الانتقال لمسافات طويلة نسبيًا، نظرا لتركز وظائف القطاع الخاص الرسمى فى المدن الكبرى بمصر. ويضخم من هذا الأثر القيود الاجتماعية المفروضة على حركة النساء فى ظل نظام القيم السائد.

- يضاف إلى هذه العوامل فيما يتعلق بالصعيد بوجه خاص ما تؤكده العديد من الدراسات الميدانية من استهجان فكرة خروج النساء للعمل بأجر، فى إطار منظومة القيم السائدة، إلا إذا تعلق الأمر بوظائف تحظى بالوجاهة الاجتماعية كما هو الحال فى التحاق النساء المتعلمات بالعمل فى وظائف حكومية أو مؤسسات كبيرة.. وفيما عدا ذلك فإما العمل لدى الأسرة أو لا عمل.

- يمكن تلخيص الصورة العامة أو السمات الغالبة للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى المجال غير الرسمى على النحو التالى: نساء متزوجات، شابات

وفى أواسط العمر، يغلب عليهن الأمية، ويحمل بعضهن مؤهلات متوسطة أو تحت المتوسط، وينتمين لشريحة الفقراء والشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة فى كل من الريف والحضر.

- يمثل النشاط الزراعى المجال الرئيسى لعمل النساء فى السوق لدى الأسرة بدون أجر بنسبة تصل إلى ٨٣,٧٪، يليه بفارق كبير تجارة التجزئة (١٢,٤٪)، أما النشاط الصناعى فلا يستوعب إلا نحو ٣,١٪ فقط من تلك العمالة، ويتمثل أساسًا فى صناعة الخشب ومنتجاته، وصناعة الجلد ومنتجاته والملابس الجاهزة والمنتجات الغذائية. وفيما عدا ذلك تتوزع عمالة النساء لدى الأسرة بنسب ضئيلة فى كل من أنشطة خدمات الغذاء والمشروبات والأنشطة القانونية والمحاسبية والتعليم والأنشطة الإدارية.

- تمارس النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر عملهن باعتبارهن "مجرد نفر" وليس كشريكات فى ملكية المشروع الأسرى، فلا تتجاوز نسبة من يتطلب عملهن الإشراف على الآخرين ٢,٢٪ فى الحضر و ١,٤٪ فى الريف، بل إنهن فى واقع الأمر يمثلن البديل الذى تستخدمه الأسرة توفيرًا لتكلفة عامل بأجر، أو عجزًا عن تحمل تلك التكلفة، أو للقيام بالعمل فى أرض الأسرة الزراعية التى تركها الإخوة الذكور للعمل فى وظيفة "محترمة" أو الدراسة فى الجامعة.

- تعتبر شروط عمل النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر أسوأ من العاملات بأجر فى المجال غير الرسمى، سواء تعلق الأمر بالاضطرار الى العمل ليلا بعد السابعة مساء، أو عدم القدرة على التنظيم والتفاوض من خلال نقابات وروابط مهنية أو عمالية، أو عدم التمتع بتأمين صحى وخدمات علاجية من خلال العمل. و تعكس هذه الظروف حقيقة أن قانون العمل ينص بالفعل على استبعاد "أفراد أسرة صاحب العمل" من سريان كل البنود المتعلقة بتنظيم التشغيل واشتراطات السلامة الصحية والمهنية، واللوائح المالية والإدارية. كما تشير الدراسة الكيفية إلى أن النساء العاملات بالزراعة على وجه التحديد يعانين من طول ساعات العمل، وهو الأمر الذى عجزت أسئلة المسح التتبعى لسوق العمل عن كشفه والتعبير عنه.

- تؤكد الدراسة الكيفية تعرض النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر ولا سيما فى مجال الزراعة وتربية الحيوانات، لمشكلات صحية كبيرة، واضطرارهن للعمل حتى فى ظروف المرض أو الحمل أو حتى فى أعقاب الولادة، لعدم وجد البديل، أو

لعدم توافر نفقات العلاج.

- أظهرت الدراسة الكيفية أن العاملات لدى الأسرة بدون أجر بوجه عام يشعرن بعدم الرضا عن عملهن، وخاصة من يعملن فى الزراعة وتربية الحيوانات، إلا أنهن يؤكدن اضطرارهن للاستمرار فى العمل نظرًا لعدم وجود عمل بديل، أو لأن الأسرة لا تسمح.

- أما البيانات المقارنة المستخرجة من المسح التتبعى لسوق العمل فتشير إلى أنه على الرغم من تدنى شروط العمل تشعر النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر بالرضا عن عملهن بدرجة أكبر من العاملات بأجر فى المجال غير الرسمى فيما يتعلق بكل عناصر الرضا الوظيفى، وهو الأمر الذى رأينا أنه قد يرجع إلى أنهن لا ينظرن لأنفسهن باعتبارهن نساء عاملات، بل ينظرن لهذا العمل باعتباره امتدادًا للواجبات الأسرية. وقد أكدت الدراسة الكيفية هذا الأمر بالفعل بالنسبة للعاملات فى الانتاج الزراعى والحيوانى، إلا أنها أوضحت أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى مجال التجارة أو الخدمات يدركن تمامًا أنهن فى علاقة عمل حتى ولو كان بدون أجر.

- أوضحت الدراسة الكيفية أن الغالبية العظمى من النساء العاملات اللاتى يعملن لدى أسرهن بدون أجر لا يرين أن من حقهن الحصول على أجر نظير عملهن، والقلة القليلة التى رأت أن لها هذا الحق إما لم تمتلك القدرة على مطالبة الزوج بهذا الأجر أو امتلكت القدرة وتم رفض الطلب بدعوى نقص الدخل.

- يأتى عنصر المواءمة بين المؤهلات والقدرات والعمل، وعنصر مواعيد العمل فى أعلى درجات الرضا الوظيفى للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر، وهو ما يعكس إلى حد كبير حقيقة أن غالبية هؤلاء العاملات أميات أو حاصلات على قدر متواضع من التعليم، وأكدت الدراسة الكيفية بالفعل إيمان النساء المبحوثات بأنهن لا يملكن مستوى تعليم أو مهارات تؤهلهن لعمل آخر. كما يعكس هذا الرضا فى جانب آخر منه ما قد تتسم به مواعيد العمل لدى الأسرة من مرونة توفر للنساء الفرصة لرعاية الأطفال والقيام بمهام الرعاية لأسرهن.

- على الرغم أن عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر قد لا يتطابق مع مفهوم العمل القسرى، لكنه وبكل تأكيد لا يعكس قدرًا كبيرًا من حرية الاختيار، سواء لعدم توافر البديل موضوعيًا فى ظل مستويات تعليم ومهارات هؤلاء النساء والتى قد تكون

ناتجة أصلا عن قرارات الأسرة ونظام القيم السائد، أو نظرًا للتكلفة المرتفعة التى قد يتحملنها فى حالة الصدام مع الزوج أو الأسرة عند الإقدام على اختيار عمل بديل.

- تختلف مشاركة الزوجات العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى صنع القرارات فى داخل الأسرة طبقا لطبيعة القرار. فترتفع نسبة المشاركة فى القرارات وثيقة الصلة بالعمل المنزلى، و القرارات المتعلقة بهن شخصيًا، وتنخفض نسبة المشاركة فى القرارات ذات الوزن الاقتصادى الكبير بالنسبة للأسرة و القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء. وبوجه عام ترتفع نسبة مشاركة الزوجات العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى صنع القرار فى الحضر مقارنة بالريف. وتؤكد الدراسة الكيفية أن القرارات المتعلقة بتعليم الإناث أو عملهن خارج الأسرة فى الريف يكون الأمر فيها فى المقام الأول لرجال الأسرة.

- عند المقارنة بين النساء العاملات وغير العاملات تشير البيانات إلى أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر يتمتعن بمستوى أقل من النساء العاملات بأجر من حيث المشاركة فى اتخاذ القرار، ويظهر ذلك بشكل أوضح وقطعى فى الريف. ومن ناحية أخرى تتمتع النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر بدرجة مشاركة فى صنع القرار أعلى من النساء غير العاملات للسوق وذلك فى القرارات التى تتعلق بمسئوليات رعاية الأبناء، والتعامل مع المحيط الخارجى، ولكن أقل من هؤلاء النساء فى القرارات ذات الوزن الاقتصادى الكبير بالنسبة للأسرة، وأيضًا فى القرارات المتعلقة بهن شخصيًا.

- ويشير الموقف المقارن لحرية النساء فى التنقل إلى تتمتع الزوجات العاملات لدى الأسرة بدون أجر بحرية أكبر من النساء اللاتى لا يعملن للسوق على الإطلاق، وخاصة فى الريف، ولكن لا تزال هذه الحرية فى التنقل أقل من الزوجات العاملات بأجر فى المجال غير الرسمى.

- كما أنه على الرغم من وجود تقبل عام لدى النساء اللاتى سبق لهن الزواج لمسألة ضرب الزوجة فإن درجة ذلك التقبل تنخفض لدى النساء اللائى يعملن للسوق بأجر نقدى (٢٤,١٪ من المبحوثات) مقارنة بالنساء اللاتى لا يعملن (٣٩٪). ولكن الأمر المثير للاهتمام حقا هو أن أعلى نسبة تقبل لمبدأ ضرب الزوجة (٦٢,٣٪) تأتى من جانب النساء العاملات بدون أجر نقدى. وهو ما قد يعكس إحساسًا عميقا بالدونية لدى هؤلاء النساء فى علاقتهن بالأزواج رغم مشاركتهن لهم فى أعباء العمل.

- ومع ذلك تشير إجابات المبحوثات فى الدراسة الكيفية إلى وعيهن بحقهن فى السكن الآدمى والتعليم والعلاج، ووعيهن بقصور الخدمات العامة التى يجب على الدولة توفيرها. وتمثلت أحلام بعض هؤلاء النساء فى العمل بأجر خارج الأسرة، كما تمثلت أحلام المتزوجات منهن بالأساس فى توفرفرص التعليم الجيد والعمل والحياة الكريمة لأبنائهن وبناتهن، وهى أحلام تندرج جميعها تحت ما توافقت البشرية عليه كحقوق أساسية للإنسان.

هذا التناقض الواضح بين وعى النساء بمصالحهن وحقوقهن "كمواطنات" من ناحية و تدنى وعيهن بمصالحن وحقوقهن الشخصية فى إطار الأسرة، من ناحية أخرى، يتماس مع أكثر من أطروحة على صعيد الفكر الاقتصادى والاجتماعى، فمن ناحية يتماس مع أطروحة أمارتيا سن عن "الوعى الخاطىء" للنساء فى المجتماعات التقليدية والذى يجعلهن شريكات فى تكريس واستمرار انعدام المساواة وتعميق مركزهن المتدنى، ومن ناحية أخرى يتماس مع آراء بينا آجراوال حول قيام النساء "بتطويع تفضيلاتهن" و تخفيض سقف طموحاتهن كى تتناسب مع ظروف الواقع، سواء تمثل ذلك الواقع فى العادات والتقاليد، أو ضعف مستويات التعليم والمهارات، أو الفقر، كما يتماس من ناحية ثالثة مع أطروحة "الوعى المزدوج" والذى تشير الدراسات الاجتماعية إلى أنه يتشكل عادة لدى الفئات المقهورة.

المؤكد أن كلا من التحليل الاقتصادى والاجتماعى يوضحان أنه على الرغم أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى الاقتصاد غير الرسمى يعملن للسوق لكن هذا لم يؤد إلى تعزيز حريتهن فى الاختيار أو شعورهن بذواتهن وحقوقهن ولا مكانتهن فى داخل الأسرة. وتتفق تلك النتائج إلى حد كبير مع الأدبيات الاقتصادية التى تربط بين العمل بأجر نقدى دائم ومستقر و إحساس النساء بذواتهن ومصالحهن، والتى تؤكد أن قضية تمكين النساء ترتبط ارتباطا وثيقا ليس فقط بالفرصة المتكافئة للحصول على عمل، بل بالفرصة المتكافئة لاكتساب القدرات المؤهلة للعمل أصلا، ونوع وشروط العمل الذى تحصل عليه. ومع ذلك فإن الظاهرة الجديرة بالاهتمام هى أنه باستثناء حرية التنقل فإن وضع العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى كل الجوانب المتعلقة بمكانتهن داخل الأسرة يأتى فى مرتبة أدنى ليس فقط من النساء العاملات بأجر ولكن أيضا أدنى من النساء اللائى لا يعملن للسوق أصلا.

وفى تصورنا أن هذه الظاهرة يمكن أن تجد تفسيرها فى أن الأثر النهائى لعمل

النساء فى السوق على إحساسهن بذواتهن وحقهن فى المساواة يتوقف إلى حد كبير على النظرة الاجتماعية لذلك العمل، فإذا كانت نظرة المجتمع إلى نوع معين من العمل نظرة دونية فإن قيام النساء بهذا النوع من العمل لن يؤدى إلى تعزيز مكانتهن. وهكذا فإن تدنى شروط ونوعية عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر ينعكس على تدنى نظرة المجتمع إلى هذا العمل ونظرتهن إلى أنفسهن، كما ينعكس على نظرة الزوج إلى الزوجة التى تعمل "لديه" بدون أجر بحيث تصبح فيما يبدو فى مرتبة أدنى وأقل جدارة بالاحترام من "الحرم المصون" التى لا تعمل.

أهم التوصيات:

أولا- تطوير مسوح سوق العمل لإلقاء الضوء على الجوانب التفصيلية للعمل غير الرسمى، بما يمكن من الدراسة المتعمقة لحجم وطبيعة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعمالة غير الرسمية.

ثانيا- قيام الحركة النسوية فى إطار منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية والبرلمان والمجالس المحلية بما يلى:

١- رفع مستوى وعى النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر بأنهن طرف فى علاقة عمل حقيقية للسوق، وليست امتدادا لواجباتهن الأسرية.
٢- الضغط لتعديل قانون العمل ليشمل أفراد أسرة صاحب العمل والعاملات فى الزراعة البحتة.
٣- العمل على إيجاد آلية لمد مظلة التأمينات الاجتماعية للعاملات لدى الأسرة بدون أجر، مع الاسترشاد بتجارب الدول الأخرى فى توفير الحماية الاجتماعية للعاملات فى القطاع غير الرسمى.
٤- العمل على إيجاد آليات مبتكرة لتنظيم العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى كل مجال من مجالات النشاط، وإقامة العلاقة بينها وبين التنظيمات النقابية ذات الصلة.
٥- الضغط لمد مظلة التأمين الصحى الشامل لتغطى كل المواطنين.
٦- الضغط لحفز الدولة على التوسع فى شق الطرق وشبكة النقل العام الآمن والآدمى، ودور حضانة الأطفال منخفضة التكلفة، وخاصة فى الأقاليم.
٧- الضغط لإعداد وتفعيل الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعى فيما يتعلق

بمنظومة التعليم والصحة والمرافق العامة وخاصة فى الأقاليم.

٨- الضغط لاستصدار التعديلات التشريعية اللازمة فى قانون العمل، بما يضمن بيئة عمل "صديقة للأسرة" فيما يتعلق بإجازات الوضع ورعاية الطفل، و العمل نصف الوقت.

٩- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء دور الحضانة فى المنشآت التى يعمل بها حد أدنى محدد من النساء.

١٠- العمل على مواجهة الموروث الثقافى الذى يمارس أثرًا سلبيًا على حق النساء فى العمل والحركة من خلال نظام التعليم وأجهزة الإعلام والمؤسسات الدينية، وخاصة فى القرى والأقاليم، وبوجه خاص فى الصعيد.

مراجع الدراسة

أولا باللغة العربية:

١- أحمد أبو زيد، مشرفا، رؤى العالم، عدد خاص، من المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، يناير، ١٩٩٠.

٢- الاتحاد الأوروبى، تقرير حول تحليل الوضع الإقليمى: الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعى فى المنطقة الأورومتوسطية، يوليو ٢٠١٠.

٣- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، أناند جروفر، تقرير المقرر الخاص المعنى بحق كل إنسان فى التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ابريل ٢٠١٢.

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، و منتدى البحوث الاقتصادية، البحث التتبعى لخصائص سوق العمل فى مصر ٢٠١٢.

٥- أميرة الحداد، ضعف مشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمى والتمييز ضدها فى الأجر، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أوراق سياسات، نوفمبر ٢٠٠٩.

٦- بشير صقر، الفلاح المصرى لا يلدغ من جحر مرتين – عن الأشكال التنظيمية للكفاح الفلاحى فى مصر، مركز ابحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية فى العالم العربى، مايو ٢٠١٠.

٧- حسن عبد المطلب، انعكاسات القطاع غير الرسمى على الاقتصاد المصرى، وزارة الصناعة والتجارة، القاهرة، ٢٠١٠.

٨- حسنين كشك ومحمود مرتضى، احتياجات الحماية التشريعية للمرأة العاملة فى الزراعة فى القرية المصرية (دراسة ميدانية) جمعية الصعيد للتنمية، مركز دراسات التنمية البديلة، ١٩٩٩.

٩- رياض بن جليلى، تمكين المرأة من أجل التنمية، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، يناير ٢٠١١.

١٠- زينب خير، نساء منسيات: دراسة عن الآثار المترتبة على انعدام الحماية القانونية للعاملات فى الزراعة، مركز قضايا المرأة المصرية، ٢٠٠٤.

١١- سلوى العنترى، أداء الاقتصاد المصرى بعد ثورة يناير ٢٠١١: المهام العاجلة والاستراتيجيات البديلة، ورقة خلفية لورشة عمل "دمج حقوق النساء فى عملية الإصلاح الدستورى فى مصر"، مؤسسة المرأة الجديدة بالتعاون مع مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموى بلبنان، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٣.

١٢- سلوى العنترى، تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر، مؤسسة المرأة الجديدة، ديسمبر ٢٠١٤.

١٣- سمية أحمد على عبد المولى، تدعيم التعليم كأداة للتمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أوراق سياسات، نوفمبر ٢٠٠٩.

١٤- شارين هس، بيبر باتريشيا ليفى، البحوث الكيفية، فى العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهرى، المركز القومى للترجمة، المشروع القومى للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، عدد ١٧٨٣.

١٥- شارين ناجى هيسى، وبابير باتريشا لينا ليفى، مدخل إلى البحث النسوى، ممارسة وتطبيقا، ترجمة هالة كمال، المركز القومى للترجمة، العدد ٢٣٥٦، مطابع الأهرام التجارية، سنة ٢٠١٥.

١٦- صندوق النقد الدولى، المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلى من المساواة بين الجنسين، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولى، سبتمبر ٢٠١٣.

١٧- طريف شوقى محمد فرج و عادل محمد هريدى، التحرش الجنسى بالمرأة العاملة، دراسة نفسية استكشافية على عينة من العاملات المصريات، مجلة كلية الآداب جامعة بنى سويف، العدد السابع اكتوبر ٢٠٠٤.

١٨- عادل شعبان، سياسات التشغيل من منظور النوع الاجتماعى، المرأة والتشغيل، فى القطاع الرسمى، مؤسسة المرأة الجديدة،

١٩- قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٢٠- كريمة محمد الصغير، واقع المرأة الريفية المشتغلة بالزراعة فى سوق العمل محليًا ودوليًا، منظمة العمل العربية، المؤتمر العربى لتنمية الموارد البشرية، الرياض، فبراير ٢٠١١.

٢١- ماجدة قنديل، توفير فرص العمل فى مصر: الآفاق قصيرة ومتوسطة الأجل، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، سلسلة آراء فى السياسة الاقتصادية العدد ٢٩، ابريل ٢٠١٢.

٢٢- ماجدة قنديل، نحو زيادة الإيرادات العامة وتعزيز النشاط الاقتصادى فى مصر، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، سلسلة آراء فى السياسة الاقتصادية، العدد ٣١، يوليو ٢٠١٢.

٢٣- منى عزت، استغلال أجساد النساء بين الهيمنة الذكورية و سلطة العمل، مؤسسة المرأة الجديدة، ٢٠٠٩.

٢٤- هالة صقر و عبد الله شحاتة، التمكين الاقتصادى للمرأة: المعوقات والحلول المقترحة، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أوراق سياسات، نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٥- هانيا شلقامى، مستقبل، تمكين المرأة ووعود العمل، فى النساء والعمل، مجلة غير دورية، مؤسسة المرأة الجديدة، سنة ٢٠٠٣.

٢٦- هنرييتا مور، القرابة والعمل والأسرة: فهم عمل النساء، فى، دراسة النوع والعلوم الاجتماعية، ترجمة سهام عبد السلام، سلسلة ترجمات نسوية، العدد الرابع، مؤسسة المرأة والذاكرة، ٢٠١٥.

٢٧- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢٨- وزارة الصحة والسكان، المسح السكانى الصحى ٢٠١٤، مصر، ٢٠١٥.

٢٩- وزارة المالية، الإدارة العامة للبحوث المالية، العمل الغير رسمى وأثره على الاقتصاد القومى، ٢٠١٤.

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

1- Ahmed Galal, the Economics of Formalization: Potential Winners and Losers from Formalization in Egypt, ECES Working Paper 95, 2004.
2- Alejandro Portes and Jósef Böröcz, the Informal Sector under Capitalism and State Socialism: a Preliminary Comparison, Social Justice, Vol. 15, Nos. 3-4.
3- Alia El- Mahdy, Towards Decent Work in the Informal Sector: the Case of Egypt, ILO, Geneva, Employment Paper 2002/5.
4- Amartya Sen, Development as Freedom, New York, Anchor Books, 1999.
5- Amartia Sen, Gender and Cooperative Conflicts, in I. Tinker (ed.), Persistent Inequalities, Women and World Development, New York, Oxford University Press, 1990.
6- Amirah El Haddad, Female Wages in the Egyptian Textiles and /Clothing Industry: Low Pay or discrimination? ERF, Working Paper 638, September 2011.
7- Bina Agrawal, Cooperative Conflicts, False Perceptions and Relative Capabilities, Arguments for a Better World, Essays in Honor of Amartya Sen, Volume II: Society, Institutions and Development, Oxford Press, 2008.
8- Cecile Jackson, Cooperative Conflicts and Gender Relations: Experimental Evidence from Southeast Uganda, International Association for Feminist Economics, Feminist Economics Research Notes, Volume 19, Issue 4, 2013.
9- Christine Bonner and Dave Spooner, Organizing in the Informal Economy: A Challenge for Trade Unions, IPG 2/2011.
10- Donna L. Doane, Living in the Background: Home-based Women Workers and Poverty Persistence, Chronic Poverty Research Centre, Working Paper 97, November 2007.
11- Fatma el Hamidi & Mona Said, “Have Economic Reform Paid Off? Gender Occupational Inequality in The New Millennium in Egypt”, A Study Presented at The Annual ECED Conference in June 2007.
12- Fatma El- Hamidi, Trade Libralization, Gender Segmentation, and Wage Discrimination: Evidence from Egypt, ERF Working Paper 414, June 2008.
13- Francie Lund and Anna Marriott, Occupational Health and Safety and the Poorest, Wiego Working Paper (Social Protection) No. 20, April 2011.
14- Ghada Barsoum et al, At Work When There is no Respect: Quality Issues For Young Women in Egypt, Mena Gender and Work, Working Paper 2, Population Council, Cairo, 2009.

15- Hanan Nazier and Rasha Ramadan, Informality and Poverty: a Causality Dilemma with Application to Egypt, ERF Working Paper 895, December 2014.
16- Hania Sholkamy, “How Private Lives Determine Work Options: Reflections on Poor Women’s Employment in Egypt”, Trajectories of Female employment in the Mediterranean, Palgrave Macmilan, London, 2012.
17- Heba Nassar, Growth, Employment Policies and Economic Linkages in Egypt, ILO, Employment Sector, Working Paper 85, 2011.
18- Henrik Huitfeldt, Sida and Johannes Jütting, Informality and Informal Employment, OECD Development Centre, 2009.
19- Hernando Do Soto, The Other Path: The Invisible Revolution in The Third World, New York, Harper Collins, 1989.
20- Hernando Do Soto, The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in The West and Fails Everywhere Else, New York, Basic Books, 2002.
21- ILO, Statistics Update on Employment in the Informal Economy, Geneva, ILO Department of statistics, 2011.
22- ILO, General Report, Seventh Conference of Labour Statistics, Geneva, 24 November – 3 December 2003.
23- ILO. Decent work and the informal economy, Report VI, International Labour Conference, 90th session, Geneva 2002.
24- Ingeborg Wick, Women Working in the Shadows: The Informal Economy and Export Processing Zones, Südwind Institute für Ökonomie and Ökumene, Siegburg/ Munich, 2010.
25- Jackline Wahba, Informality in Egypt: a Stepping Stone or a Dead End? ERF Working Paper 456, January 2009.
26- Jacline Wahba and Ragui Assaad, Flexible Labor Regulations and Informality in Egypt, ERF Working Paper 915, May 2015.
27- James Gwartney, Robert Lawson, Herbert Grubel, Jakob de Haan, Jan-Egbert and Eelco Zandberg , World Economic Freedom Report 2009, Economic Freedom Network, Canada.
28- James Heintz & Rober Pollin, “Informalization, Economic Growth, and the Challenge of Creating Viable Labor Standards in Developing Countries”, Rethinking Informalization: Poverty, Precarious Jobs and Social Protection, Cornell University Open Access Repository , May 2005.
29- Juan Pablo Pérez Sainz, “Labor Exclusion in Latin America: Old and New Tendencies”, Rethinking Informalization: Poverty, Precarious Jobs and Social Protection, Cornell University Open Access Repository, May 2005.

30- Kate Meagher, Unlocking the Informal Economy: A Literature Review on Linkages Between Formal and Informal Economies in Developing Countries, Wiego Working Paper No. 27, April 2013.
31- Lina Eriksson, Social Norms Theory and Development Economics, Background Paper to the 2015 World Development Report, Policy Research Working Paper 7450, October 2015.
32- Lourdes Beneria, Changing Employment Patterns and the Informalization of Jobs: General Trends and Gender Dimensions, ILO, Geneva, 2001.
33- Marilyn Carr & Martha Alter Chen, Globalization and the Informal Economy: How Global Trade and Investment Impact on the Working Poor, International Labour Organization, Geneva, 2002.
34- Martha Chen, Women and Informality: a Global Picture, The Global Movement, SAIS Review, 21 (1), 2001
35- Martha Alter Chen, the Informal Economy: Definitions, Theories and Policies, Weigo Working Paper No. 1, August 2012.
36- Mona Saied, Wages and Inequality in the Egyptian Labor Market in an Era of Financial Crisis and Revolution, ERF, Working Paper 912, May 2015.
37- Naila Kabeer, Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment, Institute of Social studies, Development and Change, Vol. 30, 1999.
38- Naila Kabeer, Gender, Labour Markets and Poverty: An Overview, International Poverty Centre, Poverty in Focus No. 13, January 2008.
39- Naila Kabeer, Women's Economic Empowerment and Inclusive Growth: Labour Markets and Enterprise Development, SIG Working Paper 2012/1, Canada.
40- Naila Kabeer et al., Paid Work, Women's Empowerment and Inclusive Growth: Transforming the Structures of Constraint, UN Women, January 2013.
41- Naila Kabeer, Simeen Mahmud and Sakiba Tasneem, "Does Paid Work Provide a Pathway to Women's Empowerment? Empirical Findings from Bangladesh", Institute of Development Studies, Working Paper 375, September 2011.
42- Omneia Helmy and Iman al-Ayouty, Employmant Generation in Egypt: A Spatial approach, ECES Working Paper No. 177, July 2014.
43- Omar E Garcia-Bolivar, Informal Economy: Is It a Problem, a Solution or Both, the Perspective of the Informal Business, Northern University School of, Law

and Economics Papers, 2006/ 1.
44- Rania Roushdy and May Gadallah, Labor Market Adjustment during The World Financial Crisis: Evidence from Egypt, ERF, Working Paper 643, October 2011.
45- Rosa Luxemburg, “Women’s Sufferage and Class Struggle” in Dick Howard, Selected Political Writings of Rosa Luxemburg, 1912, New York, Monthly Review Press, 1971.
46- Salem Ben Nasser al Ismaily, Azan Al-Busaidi, Miguel Cervantes & Fred McMahon, Economic Freedom of the Arab World 2015 Annual Report, Fraser Institute, Canada.
47- Samiha Fawzy, Investment Policies and Unemployment in Egypt, ECES Working Paper No. 68, September 2002.
48- Schneider, Friedrich, Andreas Buchn, and Claudio Montenegro, Shadow Economics All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007, Human Development Economics Unit, the World Bank, 2010.
49- Shymaa V. Ramani, Ajay Thutupalli, Tamás Medovarszki, Stupa Chattopadhyay and Veena Ravichandran, Women in the Informal Economy: Experiments in Governance from Emerging Countries, United Nations University, Policy Brief No. 5, 2013.
50- Sylvia Chant and Carolyn Pedwell, Women, Gender and the Informal Economy: An Assessment of ILO research and Suggested Ways Forward, ILO, 2008.
51- The Beijing Platform for Action Turns 20, www.unwomen.org/en
52- United Nations, Report of the Fourth World Conference on Women, Beijing, 4 – 15 September 1995.
53- World Bank Group, More Jobs, Better Jobs: A Priority for Egypt, June 2014.
54- World Values Survey 2012 – 2014, Egypt 2012, WV6, Results.
55- www.ilo.org/gender/Aboutus/ILOandGenderEquality/lang--en/index
56- www.ohchr.org/en/professionalInterest/pages/CEDAW.aspx
57- www.un.org/ar/millenniumgoals
58- Zoe Elena Horn, No Cusion to Fall Back on, the Global Economic Crisis and Informal Workers, Synthesis Report – Inclusive Cities, Weigo, August 2009.

ملاحق الدراسة الاجتماعية
دليل المقابلة

- عرفينى بنفسك (الاسم – السن –التعليم – العمل –الحالة الاجتماعية)
- عرفينى بأسرتك (عدد افراد الأسرة – تعليمهم – عملهم – حالتهم الاجتماعية)
- احكيلى عن تفاصيل شغلك: (نوع العمل – صاحب العمل - عدد ساعات العمل – الاجازات – مكان العمل – عدد العاملين من داخل الأسرة فى نفس العمل – عدد العاملين من خارج الأسرة - دخل الأسرة من العمل - ترخيص للعمل – سجل تجارى ...إلخ)
- تاريخ الحالة العملية: هل ده أول شغلانة تشتغليها ولا اشتغلتى شغلانة تانية قبل كده، تفاصيل؟
- هل جربتى تطلبى أجر عن شغلك؟
- وقت الحمل والولادة هل بتاخدى أجازة من شغلك؟
- اية هى المشاكل الصحية، إللى بتتعرضيلها نتيجة شغلك؟
- مدى الرضا عن العمل؟ (الاستقرار والشعور بالأمان – الأجر – نوع العمل – عدد ساعات العمل – مواعيد العمل – ظروف ومكان العمل – المسافة للعمل)
- هل عندك رغبة تغيرى شغلك؟ وليه؟
- مين إللى ماسك مصروف البيت؟
- مين إللى له الكلمة الأخيرة فى : (شراء حاجة كبيرة – شراء الطلبات اليومية- شراء الهدوم – أكل كل يوم – ذهابك أو طفلك للطبيب – التعامل مع المدرسة والمدرسين – شراء طلبات الولاد)
- لو احتجتى فلوس مين ممكن يساعدك؟

- هل بتعملى جمعيات أو بتحوشى أى فلوس؟
- هل جربتى تعملى مشروع خاص بيكى؟ وهل حاولتى تشتغلى شغلانة تانية برة الأسرة؟
- إحكيلى تفاصيل يوم فى حياتك من ساعة ما بتصحى من النوم لحد معاد النوم.
- هل شغلك بيديكى وضع مميز فى أسرتك؟
- ايه أكتر المشاكل إللى بتعانى أنت منها داخل أسرتك؟ وبتتعاملى معاها إزايى؟
- ايه أكتر المشاكل إللى أسرتك بتعانى منها؟ وبتتعاملى معاها إزاى؟
- ايه إللى بتعتبريه همك فى الحياة؟ ومين من وجهة نظرك المسئول عن الهم ده؟
- ايه إللى بتعتبريه حقك فى الحياة؟
- ايه هو حلمك فى الحياة؟
- انت شايفة مستقبلك إزاى؟

نماذج من تجارب النساء
"أنا من حقى، أتعلم ... حلمى، ان أنا أتعلم"

فتاة فى السادسة عشرة، من عمرها، من أحدى قرى، محافظة المنيا، تعمل، لدى أسرتها، بدون أجر، فى المجال الزراعى، وتربية الحيوانات، وبيع الخضراوات.
أنا عندى، ١٦ سنة، فى أولى ثانوى، فى معهد الخط، فى الزاوية ، بروح المعهد، من تلاتة، لسته، خلصت اعدادى، وبروح معهد الخط، المعهد له شهادة، هو فيها دبلوم.
وأبويا، فراش، بيعرف يقرا ويكتب، وأمى بتاخد محو أميه، وبتتعلم القرايه والكتابه، وعندى أخ، عنده تمنتاشر، سنه، فى المدرسة، فى تانيه صنايع، وأخ، فى تانيه ابتدائى.
أبويا، يزرع خضراوات، بصل، جرجير، ملوخيه، وهو يجيب، الملوخية الخضراء، من الغيط، وأحنا نبيعها، والرابطة بجنيه، أو بجنيه ونص، ونشف الملوخية، ونفركها، ونبيعها ناشفه، أبويا، يجبلنا الحاجه، وأحنا نبيعها، نبيعها لجيرانا، فى الصبح بدرى، من الساعة ٧، للساعة ٣ العصر، أحنا مشهورين، فى البلد، الناس بتيجى، عندنا فى البيت، وعندنا بيت جديد، ننشر الملوخية، على السطح، وبعدين، ننشفها، ونفركها، ونحطها فى الكيس، وأحنا نكرم الملوخية، يعنى نطحنها، ونبيعها، بنشتغل، من الصبح، للعصر، بياخد وقت، ومش بفضى، من شغل البيت.
أنا مش برتاح، أمى، تعمل شويه، وأنا لما أخلص، شغل البيت، أعمل مع، أمى شويه، وأحنا، بنربى، وز وفروج. أنا وأمى، اللى نشتغل، فى البيت، وفى شغل، الملوخية، وأخويا، يقولك، ده شغل ستات، مليش دعوة.
أبويا، وأخويا، مكنوش، عايزينى، أروح المدرسة، علشان أساعد، أمى، فى البيت، وانا كنت، كل ما أشوف، حد بيروح المدرسة، كنت بحس، إنى زعلانه، من قلبى، من جوه. أخويا، مكنش، عايز يودينى، المعهد، كان بيقول، علشان الشباب، بس أنا قولتله، أنا طالما، ماشيه محترمه، خلاص، ولا أبويا، كان عايز، يخرجنى من البيت، علشان التعليم.
أبويا، بيدينى مصروف، ٢ جنيه كل يوم، واما يبيع كتير، يدينى ٥ جنيه، عشرة جنيه، وعندنا سعيه، جاموس، وبقرة، أنا بنضف، تحت السعيه، أكنس، وأنضف تحتها، وبعرف أحلبها، بس معرفش، أعمل جبنه، ولا زبده، بس أمى، تعرف تخض، اللبن، وتعمل الزبدة، والجبنه. وأنا بعمل، شغل البيت، وبنضف تحت السعيه، وبلبس كيس، وشبشب، مخصوص، وعبايه، والبيت بتاعنا نضف. وقت الشغل، مناسب، والشغل مش متعب.
أبويا، مش بيرضى، أنى أخرج، بره البيت، هو بيخاف عليا، ومكنش عايز، يخرجنى بره ، مكنش عايز، أروح المدرسة خالص، هو قالى الدبلوم وبزيادة، مش هتروحى، مكان تانى. وأنا بروح، معهد دينى، أحفظ قرآن.
مصروف البيت، أبويا، هو اللى بيصرف، وأمى، هى اللى تشترى، طلبات البيت، وأمى، اللى تودينى الوحدة للدكتور. وأبويا، هو اللى يدينى، المصروف، وهو مش

مقصر، معايا فى حاجه. أنا بصحى الصبح، أغسل المواعين، وأنضف، تحت السعيه، وأوضب الملوخية، وأبويا، يقول إنى، شاطرة وواعيه.
أنا كنت، عايزة أروح، مدرسة فنية، فى المنيا، بس أخويا، مرضيش، ومكنش عايز، أروح المعهد كمان، طالما أنا ماشيه محترمه، محدش له، دعوه بيا، و يعاكس، ولا ميعاكس، أنا أصحابى، راحوا المدرسة الفنية، أخويا مرضيش، عندنا البنت، اللى تقعد، من المدرسة، تبقى مستنيه، العريس، وأنا كنت، عايزة أتعلم، فى المدرسة الفنية، وأخويا مرضيش، وأنا رضيت بنصيبى، فأنا قولت، هروح معهد الخط.
أنا نفسى، أتوظف ، يعنى أقعد، على مكتب، فى المنيا.
أنا من حقى، أتعلم، وعايزه أطلع أبلة قرآن، أنا من حقى، أتعلم، وهما غصبوا عليا، وأم أبويا، مكنتش عايزه، تودينى.
حلمى، إن أنا أتعلم.

"أنا حلمى، إنى أتوظف"

فتاة، فى الخامسة والعشرين، من عمرها، من إحدى قرى، محافظة بنى سويف، حاصلة على، دبلوم تجارة، تعمل، لدى أسرتها، بدون أجر، فى المجال الزراعى، وتربية الحيوانات.

عندى، ٢٥سنة، مش متجوزه، عيشتنا عاديه، إتعلمت عادى، أخدت دبلوم تجارة، والحياة عادية، بنروح الغيط، نساعد أمنا، أبويا شغال موظف، عنده ٥٦ سنة، أمى، شغاله معاونة، فراشة يعنى، عندها ٥٤ سنة، مكنش حيلتهم، حاجه فى الأول، واحنا ست عيال، أخويا الكبير، ليسانس حقوق، وبيحضر دكتوراه، وليا أخت، واخده، دبلوم تجارة زيى، ومتزوجه، وأخت، برضه واخدة، دبلوم تجارة زيى، وأخ، فى كلية تجارة، وأخ، فى دبلوم صناعى، وأبويا، مسافر، على طول.

اليوم اللى بروح الغيط، من ساعة ما أصحى، من النوم، لحد ما أنام، بيبقى شغل جامد، بصحى الساعة خمسه، أصلى الفجر، وبعد كده، أروح أجيب عيش، ونعمل الفطار، ونعمل الشاى ونشربه، وبعد كده الساعة تمانية، أخد البهايم، من جوه أوديها الغيط، ونحش ونأكلها ونرجع البيت، نعمل الغدا، ونعمل المواعين، وتيجى أمى من الشغل، تستلم هى الغيط، بتيجى البهايم، زيى دلوقتى كده، المغرب، بتيجى نحلبها تانى، ونعلفها ونسك عليها، وبعد العشا، نرتاح ونقعد عادى ... أيام الموسم، بنتعب فى الشغل، نحضر الأرض، ونزرع درة، وندخل قمح، وندخل تبن، يعنى بنشتغل تلت شهور، مرتاحين، وتلت شهور، بيبقى تعب، بنبقى بنعزق فى الدرة، ونطلع منها الحشيش، ده أول حاجة، أنا بعزق أنا وأختى، علشان أجرة النفر، غالية علينا.

أنا مش بحب، شغل الغيط، ولا راضيه عنه، بس هعمل أيه، المضطر يركب الصعب ، أحنا كده كده، قاعدين، هنعمل إيه، إحنا بنستغل الوقت، وأدى احنا بنساعد، أمى وأبويا، فى الغيط.

علشان احنا بنات، فهما معترضين، إننا نشتغل، فى القطاع الخاص، هما بيقولوا قطاع خاص، لا، أنا أشتغلت فى قطاع خاص، شهر واحد، حصل مشاكل فقعدت، أشتغلت فى معمل تحاليل، كنت بسحب عينات، أنا أول مشكلة كان الدكتور، بيدخل يتشرط عليكى، يقولك، ويتشرط، فأخويا، محبش، أن حد، يتشرط عليا، ويبهدلنى، قالى لا، أنت مش مضطرة، للشغل، اللى أنت عايزاه، أنا هدهولك. هما إن مكنش، شغل، قطاع حكومى، مش راضيين، لازم، قطاع حكومى، ومفيش شغل، فى الحكومة، الخريجين، قاعدين على القهاوى، أصحابنا، خرجين كليات، ومش لاقيين شغل.

المشاكل المرتبطه، بالشغل فى الغيط، هى مشاكل نفسيه، مشاكل الضغوط ، البيوت اللى فيها، فلاحين رجالة، بتبقى أحسن، لكن أحنا، المشكلة، أنا أبويا مسافر، وأمى، هى اللى ماسكة، شغل الغيط، وإحنا اللى بنساعدها، وأخويا شغال، والتانى بيروح الكلية، فإحنا الضغط علينا قوى، بتبقى مشاكل نفسيه، مش مشاكل صحيه، إحنا بنطلع الصبح بدرى، بنطلع نشم هواء حلو، نضيف، هى مشاكل نفسيه، أنا أخدت، أيه من

التعليم، ياريتنى، كنت فضلت، جاهله، زى ما أنا، أنا اتعلمت، وبروح الغيط، وبقى مستوايا، زيى الجاهله، لأن الجاهله، بتروح معايا الغيط، اللى يشفنى، ويشوفها، يقول إننا زي بعض، ويقول إننا، ولا أتعلمنا، ولا شفنا، تعليم، هى ده المشكلة، ياريتنى بقى، ما كنت أتعلمت، وكنت فضلت، فى الغيط وبس، لكن مفيش مشاكل، حياتنا عاديه، حياة فلاحين عاديه.

إحنا بنروح، نرش الكيماوى، وإحنا محصلش عندنا، منه أى حاجه، الله أعلم، ممكن لو حد عنده حساسيه، ممكن يسببله أمراض، لكن إحنا عاديين، مفيش فينا، أى حاجه، فمش بيسبب، لنا أى حاجه.

مينفعش، أطلب منهم أجر، لأن أنا بأكل، وبشرب، وبتكسى، هطلب منهم، أجر ليه، وهما بصراحه مبيبخلوش علينا، اللى بعوزه هما بيدهولى، وهما كفايه، إنهم، بيعلموا، أخويا. ... أنا مينفعش، أسيب أمى، تجرى لوحديها، فى الغيط، مينفعش أسيب، أخويا، يجرى لوحديه، إيد لوحدها، متسقفش، لازم كلنا، مع بعضينا، والأول وفى الآخر، كلنا مع، بعضينا.

أكتر مشكلة عندى، هى الربط على البنت، التحكم فى البنت، لأن طبعا بيقولوا، إحنا مجتمع، شرقى والكلام ده، أنا كنت أتمنى، يخلونا نطلع، نشتغل عادى، قطاع خاص، ولا عام، نطلع نشتغل، نشوف حياتنا، نطلع زى أى حد، لكن هما، ماسكين قوى، فى الحكايه ده، وأنا مش بعمل حاجه، هى لا مبالاه منى، بسكت، بحس إنى لو اتكلمت، كلامى، هيجيب مشاكل، فبسكت، مبرضاش، أتكلم.

حقى إنى أعيش، زى أى حد، مرتاحين، نلاقى اللقمة الحلوة، العيشه الهنيه، زى أى حد، بس، لا أكتر، ولا أقل.

أنا حلمى، إنى أتوظف، إنى أشتغل، قطاع خاص بقى، قطاع عام، أى حاجه، شغلانه، بره البيت، أهم حاجه نطلع.

مفيش مستقبل، البلد كل يوم فى حال، فى مستقبل، فى أيه، أنا أقل واحدة، أنا فى مرة، رحت أقدم فى، شغل فى وظيفه، أنا لقيت، نفسى، أقل واحدة، فى الواقفين، واحدة واخدة، كليه اقتصاد وعلوم سياسية، وعاملة ماجستير، أنا حمده ربنا، على كده، بس نفسى البلد، تتغير شويه.

الشباب، تعبان كله، سيبك منى أنا، أنا ممكن، أتجوز، وراجل، هيشيل مسئوليتى، أنا عايزه، أخويا يرتاح، أخويا الصغير، يرتاح ، يلاقوا وظيفة، لأننا مش عارفين، الأيام اللى جايه، ربنا شايل لنا أيه.

أخويا عايز يتخرج، ويشتغل هنا، فى بلده، يعمل، مجهود، فى بلده، بدل ما يطلع بره، ويتبهدل، زيى اللى بنشوفهم دلوقتى.

"أنا متمناش، إن ولادى، يشتغلوا، الشغلانة ده"

سيدة، فى التاسعة والثلاثين، من عمرها، من منطقة، منشية ناصر، بالقاهرة، وتعمل فى مجال، "فرز وتصنيف القمامة"، مع زوجها، بدون أجر.
أنا عندى، ٣٩ سنة، متجوزه، من سنة ٩٥، وجوزى، عنده ٤٥ سنة، وعندى ابن، خلص صنايع، ودخل معادلة، علشان عايز يدخل الجامعة، يدوب، ١٨ سنة، وبنت، فى ثانوية عامة، لسه مدخلتش، فى الـ١٧سنة، وبنت، فى رابعة ابتدائى، فى حدود، ٩ سنين.
من ساعة، ماجيت، على الدنيا، وأنا شغالة، فى فرز، الزبالة، اشتغلت مع أبويا، وأنا صغيرة، علشان مكنش عنده أولاد، إخواتى الولاد، جم فى الآخر، يعنى كان عندى ١٥ سنة أو أقل، طلعت مع أختى الكبيرة، نشتغل مع أبويا، كنا نطلع عماير ونلم الزبالة ...
وفى جمعية حماية البيئة، وكانت بتدينا دروس عن التطعيمات وكده، وأنا كنت بشتغل على النول، وأنا بنت، قبل ما أتجوز، هما علمونى، وكنت أشتغل، بس لما اتجوزت، فى بيت فى عيله، مقدرش أسيب شغلهم، وأروح شغل تانى، هما جبولى نول، جوه بيتى، فى بيت أبويا، هو شغل النول، هو نضافه وكده، وراحة عن شغلتنا، ومكنش ينفع أشتغل، بعد الجواز، وكل شويه أروح الجمعية، آخد شغل وأودى شغل، وحماتى بتشتغل فى فرز الزبالة، مينفعش يعنى.
أنا كنت بشتغل، مع حماتى، وكنت حتى لو تعبانه، كنت بحتمل، لما كنت بشتغل، مع حماتى، مكنتش حرة نفسى، كنت مضطرة، أشتغل، حتى وأنا تعبانه، علشان، مزعلش حماتى، كنت بنزل أشتغل، مع حماتى، يمكن من تمانيه الصبح، لسته، أشتغل فى الزبالة، وأنضفلها، الشقة، بتاعتها.
دلوقتى بشتغل، شغلى، وبعمل شقتى بس، وبنتى الكبيرة، بتساعدنى، فى أجازة المدارس، وابنى، بيطلع مع، أبوه، فى الشغل، وهو بياخد درس المعادلة، مرتين فى الأسبوع، هو بيطلع، مع أبوه، من ٣ الفجر، ييجى ينام شويه، وبعدين يروح يدرس.
والصغيرة، ممكن تيجى، من المدرسة، تشتغل معايا، نفس الشغلانه، والكبيرة، علشان بقت، فى ثانوية عامة، بسيبها فى المدارس، متشتغلش، لكن الصغيرة، بتيجى تشتغل، بس مش بضغط عليها، علشان لسه صغيرة، عايزة تشتغل، ماشى، مش عايزة، مش بجبرها، وهى تعرف، تعمل، اللى أنا بعمله كله، اللى أنا بفرزه كله، هى تعرف تعمله، ... تشتغل شويه صغيرين، وتقول أنا تعبت.
بنتعور، بنتعرض لحاجات، بنفرزها، زي القزاز ... كل الستات، اللى بتشتغل فى الزبالة، كلها تعبانه، وفى اللى بيحتمل، وفى اللى مش بيحتمل، وفى ناس ممكن تشتغل، ومتتشكرش من أزواجها، يعنى أنا أعرف، ناس، بتبقى الواحدة، شغاله ليل ونهار، وجوزها، مش حلو معاها، فأنا محظوظة، علشان جوزى، برضه كويس، اللى هو شايف شغلى، ومقدر، حاجه زى كده، وفى ستات كتيرة، جوزها مش بيقدر، وفى اللى بيقدر.

أنـا راضيـه، عـن شـغلى، ومـش بفكـر، أغيـره خالـص ، الحمـد لله، أنـا مقـدرش، أسـيب جـوزى، لازم أشـتغل معـاه، وبعديـن ربنـا مقوينـا، واهـو بظروفهـا، بشـتغل سـاعتين، أكتـر علـى حسـب. وأنـا اللـى ماسـكه، مصـروف البيـت، وجـوزى بيدينـى، الحاجـه اللـى أنـا عايزاهـا، هـو لمـا أعـوز حاجـه، بيجيبهـا.

الشـغل، أكتـر مشـكلة، بتتعـب أسـرتى، الشـغل فيـه مجهـود جامـد، هـو تعـب الشـغل، هـو عندنـا يـوم الأحـد راحـة، والأعيـاد يـوم أو يومين منشـتغلش. أنـا لـو تعبانـه، تعـب شـديد، مقـدرش أنـزل الشـغل، ممكـن ولادى، ييجـوا يشـتغلوا مكانـى.

أنـا مهمومـة، بالظـروف الماديـة شـوية، هـى ده أكتـر حاجـه، خصوصًـا، فـى وقـت، المـدارس، لأن مصاريفهـا كتيـر.

أنـا نفسـى، ولادى، يبقـوا حاجـة حلـوة، مـش زيـى، وزي أبوهـم، فـى الشـغلة بتاعتنـا، أنـا متمناتـش، ولادى، يشـتغلوا الشـغلة ده، هـى شـغلانه متعبـه، متمناهـاش لـولادى، مـش عايزة، ولادى، يشـتغلوا، نفـس الشـغلانه، دايمـا بقولهـم، ربنـا يديكـوا، وإحنـا ربنـا، بيبعـت علشـانكم، مـش عايزاكـم، تبقـوا زيينـا، أنـا بقـول لبنتـى، أنـا مـش عايزاكـى، زيـى، أنـا عايزاكـى، متعلمـه، وتروحـى، بيـت جـوزك، ويكـون ليكـى، شـغلانه حلـوة، تنفعهـا، وتنفـع ولادهـا، فـى المسـتقبل، مـش عايزاهـا، تبقـى زيـى طبعـا.

”حقى، إن الواحد، يعيش، حياة مستقرة، مفيش فيها، تعب“

سيدة، فى الثانية والأربعين، من عمرها، من مدينة، أهناسيا، بمحافظة، بنى سويف، وتعمل، لدى الأسرة، بدون أجر، فى مجال، تجارة التجزئة، ”أدوات بلاستيك“
عندى ٤٢ سنة، دبلوم تجارة، مفيش شغل، إتجوزت، كان عندى، بتاع ١٨ سنة، معايا ولدين وبنتين، الكبير، معاق ذهنيا، عنده بتاع ٢٠ سنة، كشفنا له وكده، بس هو إعاقة ذهنية، والبنت، الكبيرة، ١٨ سنة، دبلوم تجارة، مخطوبة، وولد وبنت، فى أولى أعدادى، وابنى، ودياه المدرسة الفكرية، ولحد دلوقتى، حتى مش بيعرف يكتب اسمه، وبندور له على، شغل، تبع المعاقين، مفيش حد، راضى يقبله، هو مفيش شغله، ولا مشغلة، ويطلع يمشى كده، ويمشى كده، ويعاود تانى، على البيت، وطبعًا مفيش دخل، وجوزى دبلوم صنايع، وعنده، ٤٣ سنة.
جوزى، مأجر محل، بنبيع بلاستيكات، وابنى الكبير، له ظروفه، وبنتى، عايزين نجهزها، فباجى أساعده، فى المحل، علشان المصاريف، ووالدته قاعدة معانا، وهى كبيرة فى السن، وأنا بقالى ١٤ سنة، بقف معاه، فى المحل.
كنت باجى، المحل، فى فترة الحمل، لحد آخر يوم، لحد ما يجينى، تعب، الولادة، وأروح أولد، مفيش راحة، وساعات، جوزى، بيتعب، هو يريح، فى البيت، وأنا آجى، أفتح، المحل. وأنا باجى المحل، من الساعة ٨ الصبح، أو ٩، ونروح فى العشا، ونريح يوم الجمعة، لو تعبانين، لكن لو محتاجين فلوس، نفتح المحل، يوم الجمعة كمان، وفى العيد، نفتح تانى، يوم العيد، لأن لو بعنا، بقى فى دخل، قعدنا، فى البيت، مفيش دخل، مين هيدينا.
بنزل مع جوزى، من أول ما فتح المحل، بنزل معاه وأساعده، الولاد، ممكن يساعدونا، فى الصيف، ممكن يساعدونا شوية، وممكن يعدوا، بعد المدرسة شوية، بس هما يمشوا، قبلينا، وإحنا معانا موتسيكل، نروح بيه، أنا وجوزى، المسافة بين، بيتى والمحل، نص ساعة، بالمواصلات.
بنتى، هى اللى، بتعمل، شغل البيت، وممكن نعمل، أكل، من بالليل، ونحطه فى، التلاجة، ويوم الجمعة، بنغسل، يعنى بنعاون، بعض ببعض. هى بتشيل، البيت، وإحنا بنعاون، بعض ببعض. وممكن نعمل، أكل هنا، فى المحل، علشان، نتغدى بيه، علشان، كل حاجة غالية، وساعات، نشترى، أكل جاهز.

آخد أجر، من جوزى، أوديه فين، ما إحنا عارفين، المصلحة واحد، ومعيشة واحدة، ومصلحة البيت، وهاخد أوديه فين، أنا محطتش، فى بالى، أن آخد منه، أجر، لأن طبعا شايفة الظروف، وحتى لو، مش شايفة، الظروف، هاخده هوديه فين، وبعدين بيقوم، بلبسنا، باكلنا، بشربنا، فلازم أن إحنا نعينه.

أنا من القعدة، ضهرى واجعنى، تقريبا فقرات، فى العمود الفقرى، تعبانه، وبكشف، يقولى محتاجة راحة، وده معناه، إنى مجيش، الشغل، وأساعد جوزى، فساعات بتحمل، وفى وقت الحمل، كنت بتحمل باجى، كنت بتحمل، على أساس، الحياة تمشى، والحالة اللى إحنا فيها متحتملش، إن الواحد، يقعد من غير شغل، علشان الظروف بس.

أنا مش لاقية، شغله غيرها، ودى حاجة، بتحامى فيها، ومفيش حاجة تانية، يعنى لو فيه شغل، أو حاجة حكومية، كان عادى، لكن أنا مش لاقية، شغلانه، ومش هينفع، أسيب جوزى، وأروح أشتغل، عند حد تانى، فى نفس الشغل، ياريت وظيفة حكومية، فيها دخل، كنت أسيب جوزى، فى الشغلة ده، وأنا ليا نشاط تانى .

خلينى مش راضية، عن الشغلانه، هعمل ايه، طيب فين الدخل، مين اللى هيساعدنا، مين اللى هيدينا فلوس، ومقدرش أشغل، حد معايا، خلينا مبعتش، أديها أجر منين، وأنا بقف، مع جوزى، علشان أوفرله، أو أساعده، فبضطر أقضى، اللى أقضيه، فى البيت، والبنت تيجى تكمل.

بروح ببقى، تعبانه جدا، ساعات بنام، باللبس اللى عليا، من غير ما أغيره، ولا أعرف الدنيا فيها ايه، ساعات مش بشوف ... وضهرى بيوجعنى، ومعدتى ساعات، بتوجعنى، بس مش عارفة، أعمل أيه، شغلانه، مفيش، الا هي، ولو قعدت، فى البيت، محدش هيقولى خدى.

أنا وجوزى، اللى ماسكين، مصروف البيت، إحنا متعاونين، مع بعض، وإحنا رأينا واحد، هنجيب كذا ماشى، وطلبات، البيت اليومية، أنا بقوله، عايزين نجيب كذا، فبيدينى أجيب، بنزل السوق أجيب.

هى مفيش غير الحالة المادية، وابنى معاق ذهنيا، هى حاجات بتاعة ربنا، يعنى يسببلى أزمة، كنت عايزاه، لو هو كويس، كان يقف، مع أبوه، وأنا أشوف، مصالح البيت. والبيت اللى قاعدين فيه، بيت ورثة، وإحنا قاعدين، فى أوضتين، ومزنوقين، آخر زنقة، لو فى فلوس، كنا نقدر نبنى، وفى الشتاء، المطرة بتبهدلنا، وفى الصيف، البيت بيبقى فرن، الواحد بيعانى، من حاجات كتيرة، الواحد مش طايل حاجة.

نفسى، مثلا يكون فى دخل، أكبر من كده، علشان الواحد، بيكبر وبيبطل، ونفسى، يكون فى دخل، نعتمد عليه، علشان لو قعدنا، من الشغل، نلاقى، دخل نعتمد عليه، ياريت حاجة مساعدة، حتى أعتمد عليها، أو جوزى يعتمد عليها.

حقى أن الواحد، يعيش، حياة مستقرة، مفيش فيها تعب، ويكون الواحد، مرتاح فى بيته، مرتاح صحيًا، ماديًا. وحقى ولادى، أنهم يتعلموا كويس، الصحة تكون كويسة، أوفر لهم، كل حاجة محتاجينها، زيهم زى بقيت الأولاد.

حلمى فى الحياة، إن احنا الصحة، أهم حاجة والستر، وشغلانه لابنى، محدش بيعيش لحد، ابنى، اللى من سنه، اللى فى شغله، أو فى كلية، لكن هو، لا شغله، ولا مشغله، فده اللى أنا عاتله همه، نفسى فى شغله ليه، فى أى جمعية، للمعاقين، فى أى مستوصف.

مستقبل ولادى، كده كده، البنات هتتجوز، هتبقى فى عصمة راجل، والصغير، نشغله شغلانه، والكبير، بتمنالـه حياة أفضل، على أساس مبقاش عاتله همه.

أنا حسيت فعلا، أنا فرحت، إن لسه فى حد، بيسأل على حد، ويشوف نشاطه، ويشوف شغله، وقد ايه بيكافح، ياريت كان من زمان، حد حس بالواحد، وقد ايه، بيتعب ويشقى.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢
التحليل الاقتصادى	**٤**
الفصل الأول: الفكر الاقتصادى وعمالة النساء فى الاقتصاد غير الرسمى	٥
التيار المعنى بإدماج المشروعات غير الرسمية	٦
التيار المعنى بأسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمى	٨
التيار المعنى بعلاقات العمل وشروط العمل اللائق	١٠
الفصل الثانى: حجم وسمات عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر	١٨
حجم وطبيعة الظاهرة	٢٠
السمات الديموغرافية الرئيسية للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر	٢٥
الفصل الثالث: مجالات وشروط عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر	٢٩
الأنشطة ومجالات العمل	٢٩
شروط العمل ومدى توافر شروط العمل اللائق	٣٣
مدى الرضا عن العمل	٣٨
الفصل الرابع: العمل لدى الأسرة بدون أجر وإحساس النساء بذواتهن	٤١
حرية اختيار نوع العمل	٤٢
المشاركة فى صنع القرار	٤٥
حرية التنقل	٤٩
الموقف من التعرض للعنف الجسدى	٥١

التحليل الاجتماعى ٥٣

عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر: قراءة فى تجارب النساء ٥٤
مقدمة ٥٦
أولا: طبيعة وشروط العمل لدى الأسرة بدون أجر ٥٨
ثانيا: تعليم النساء والعمل لدى الأسرة بدون أجر ٦٧
ثالثا: صحة النساء والعمل لدى الأسرة بدون أجر ٧١
رابعا: موقع النساء داخل الأسرة ومستوى المعيشة ٧٦
خامسا: رؤية النساء لأنفسهن والعالم من حولهن ٨٣

فصل ختامى: ٨٩
مراجع الدراسة ٩٧
ملاحق الدراسة الاجتماعية ١٠٤